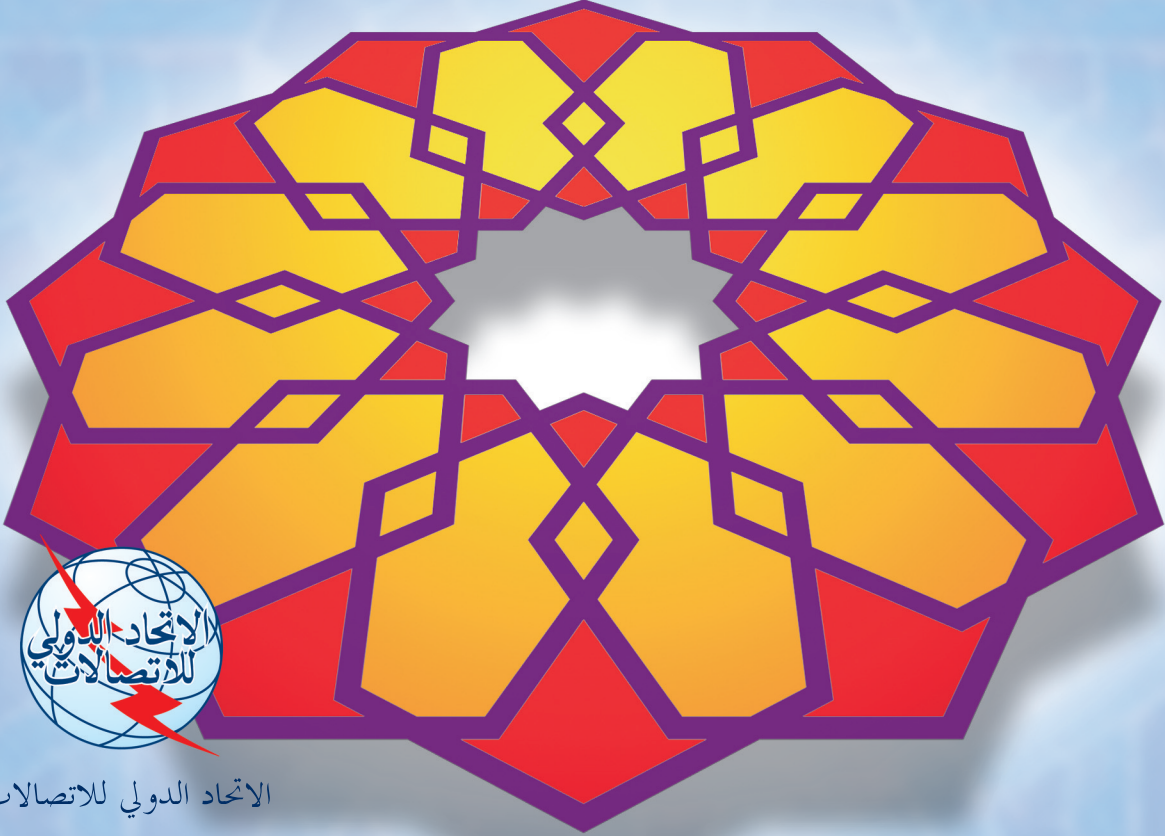




الاتحاد الدولي للاتصالات

WTDC'02

التقرير الختامي

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
إسطنبول، تركيا، 18-27 مارس 2002

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

(WTDC-02)

إسطنبول (تركيا)، 18 - 27 مارس 2002

التقرير الختامي



الاتحاد الدولي للاتصالات

© الاتحاد الدولي للاتصالات 2002

جميع حقوق النسخ محفوظة. لا يمكن نسخ أي جزء من هذه المنشورة ولا استعماله تحت أي شكل كان ولا بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية، بما فيها تصوير النسخ والأفلام الصغيرة، دون الموافقة الخطية من الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

المحتويات

الصفحة

1	موجز
1	تمهيد
2	هيكل المؤتمر
3	تقرير الرئيس عن الجلسة الخاصة بشأن سد الفجوة الرقمية
8	إعلان إسطنبول
12	الخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات
22	خطة عمل إسطنبول
24	القسم الأول: التعاون بين أعضاء قطاع تنمية الاتصالات
26	القسم الثاني: الإجراءات
26	ألف: برامج خطة عمل إسطنبول
49	باء - الأنشطة
50	جيم - المبادرات الخاصة
51	القسم الثالث: المبادرات الإقليمية
51	ألف - تنفيذ مشاريع التعاون التقني والمساعدة المباشرة الأخرى للمناطق
51	باء - التعاون في المبادرات الإقليمية مع المنظمات الإقليمية والدولية القائمة بتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
52	القسم الرابع: القرارات والتوصيات
52	القرار 3 (المراجع في إسطنبول، 2002): تشكيل لجان الدراسات
58	القرار 4 (المراجع في إسطنبول، 2002): الإجراءات التي تطبقها لجان الدراسات
81	القرار 5 (المراجع في إسطنبول، 2002): تعزيز مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في أنشطة الاتحاد
83	القرار 6 (المراجع في إسطنبول، 2002): فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص
86	القرار 8 (المراجع في إسطنبول، 2002): جمع المعلومات ونشرها
88	القرار 9 (المراجع في إسطنبول، 2002): مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في التسيير الإداري لطيف الترددات
92	القرار 10 (المراجع في إسطنبول، 2002): الدعم المالي لبرامج إدارة الطيف الوطنية
93	القرار 11 (المراجع في إسطنبول، 2002): الاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والفقيرة في الخدمات
94	القرار 13 (المراجع في إسطنبول، 2002): تعبئة الموارد والشراسة لتسريع تنمية الاتصالات
96	القرار 15 (المراجع في إسطنبول، 2002): البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا
98	القرار 16 (المراجع في إسطنبول، 2002): تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً
100	القرار 17 (المراجع في إسطنبول، 2002): تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية
102	القرار 18 (المراجع في إسطنبول، 2002): تقديم المساعدة التقنية الخاصة إلى السلطة الفلسطينية

- 104 القرار 20 (المراجع في إسطنبول، 2002): النفاذ على أساس غير تمييزي إلى وسائل الاتصالات الحديثة وخدماتها
- 106 القرار 21 (فاليثا، 1998): التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية
- 107 القرار 22 (المراجع في إسطنبول، 2002): إجراءات النداء البديلة في شبكات الاتصالات الدولية وتوزيع إيرادات خدمات الاتصالات الدولية
- 110 القرار 23 (إسطنبول، 2002): النفاذ إلى شبكة الإنترنت وتوفرها في البلدان النامية ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت
- 112 القرار 24 (إسطنبول، 2002): تفويض الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات للتصرف بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات
- 114 القرار 25 (إسطنبول، 2002): تقديم المساعدة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة: أفغانستان، إثيوبيا، إريتريا، بوروندي، تيمور الشرقية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سيراليون، الصومال، غينيا، غينيا - بيساو، ليبيريا
- 116 القرار 26 (إسطنبول، 2002): تقديم المساعدة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة: أفغانستان
- 118 القرار 27 (إسطنبول، 2002): قبول الكيانات أو المنظمات للمشاركة بصفة منتسب في أعمال قطاع تنمية الاتصالات
- 119 القرار 28 (إسطنبول، 2002): تعزيز استعمال المعالجة الإلكترونية للوثائق في أعمال لجان دراسات التنمية
- 121 القرار 29 (إسطنبول، 2002): المسائل المتعلقة بالقطاع الخاص في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات
- 123 القرار 30 (إسطنبول، 2002): دور قطاع التنمية في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي تنفيذ قراراتها
- 125 القرار 31 (إسطنبول، 2002): الأعمال التحضيرية الإقليمية للمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات
- 127 القرار 32 (إسطنبول، 2002): التعاون الدولي
- 129 القرار 33 (إسطنبول، 2002): تقديم المساعدة والدعم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لإعادة بناء أنظمتها العمومية للبث الإذاعي والاتصالات
- 131 القرار 34 (إسطنبول، 2002): موارد الاتصالات في خدمة المساعدة الإنسانية
- 133 القرار 35 (إسطنبول، 2002): دعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا
- 136 القرار 36 (إسطنبول، 2002): دعم الاتحاد الإفريقي للاتصالات (ATU)
- 137 القرار 37 (إسطنبول، 2002): سد الفجوة الرقمية
- 139 القرار 38 (إسطنبول، 2002): إنشاء برنامج للشباب في إطار مكتب تنمية الاتصالات وآلية لتنسيقه مع منتدى الشباب
- 141 القرار 39 (إسطنبول، 2002): برنامج التوصيلية للأمريكتين وخطة عمل كيتو
- 142 القرار 40 (إسطنبول، 2002): تنمية الموارد البشرية في فترات الدراسة المقبلة
- 144 القرار 41 (إسطنبول، 2002): الصحة الإلكترونية (بما في ذلك الصحة عن بعد/الطب عن بُعد)
- 146 القرار 42 (إسطنبول، 2002): تنفيذ برامج التعليم عن بُعد
- 147 القرار 43 (إسطنبول، 2002): المساعدة في تنفيذ أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية - 2000
- 148 القرار 44 (إسطنبول، 2002): إدماج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في برامج قطاع تنمية الاتصالات

153	التوصية 7 (المراجعة في إسطنبول، 2002): دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال حماية البيئة
155	التوصية 8 (المراجعة في إسطنبول، 2002): تنفيذ الأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية في الوقت المناسب
157	التوصية 12 (إسطنبول، 2002): النظر في احتياجات الاتصالات في حالات الكوارث في سياق أنشطة تنمية الاتصالات
158	التوصية 13 (إسطنبول، 2002): طلبات تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية
159	التوصية 14 (إسطنبول، 2002): مشروع التكامل النموذجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
160	قائمة القرارات والتوصيات الملغاة.....
161	برنامج عمل المؤتمر.....
163	التذييلات.....
163	التذييل الأول: كلمة فخامة الرئيس أحمد نحدث سيزير رئيس جمهورية تركيا في افتتاح المؤتمر
165	التذييل الثاني: كلمة معالي الدكتور أوكثاي فورال، وزير المواصلات والاتصالات في حكومة تركيا.....
169	التذييل الثالث: كلمة السيد يوشيو أوتسومي، الأمين العام للاتحاد في افتتاح المؤتمر
172	التذييل الرابع: ملاحظات ختامية من السيد حمدون توريه مدير مكتب تنمية الاتصالات
174	التذييل الخامس: ملاحظات ختامية من السيد يوشيو أوتسومي، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات.....
175	التذييل السادس: ملاحظات ختامية من السيد فاتح يوردال
176	التذييل السابع: المختصرات والأسماء المختصرة.....
177	التذييل الثامن: قائمة الوثائق
199	التذييل التاسع: قائمة المشاركين (متاحة فقط على قرص مدمج أو من خلال شبكة الإنترنت)

1. موجز

1.1 تمهيد

عقد الاتحاد الدولي للاتصالات المؤتمر العالمي الثالث لتنمية الاتصالات لعام 2002 في إسطنبول، تركيا، من 18 إلى 27 مارس 2002. وحضر المؤتمر 152 مندوباً يمثلون 152 دولة من الدول الأعضاء.

وألقى الكلمة الرئيسية فخامة الرئيس أحمد نحدث سيزير رئيس جمهورية تركيا، وألقى كلمة الافتتاح الدكتور أوكتاي فورال، وزير النقل والاتصالات في جمهورية تركيا. وألقى الأمين العام للاتحاد السيد يوشيو أوتسومي، والسيد حمدون توريه، مدير مكتب تنمية الاتصالات، ملاحظات افتتاحية. وترأس المؤتمر السيد فاتح محمد يوردال، رئيس هيئة الاتصالات في جمهورية تركيا.

وكانت أهداف المؤتمر كما يلي:

- استعراض النتائج المحققة في ميدان الاتصالات على الصعيد العالمي منذ المؤتمر العالمي الأخير لتنمية الاتصالات؛
 - استعراض أهم مسائل السياسة العامة الراهنة؛
 - مناقشة مشكلة الفجوة الرقمية وتحديد الإجراءات اللازمة لتقليصها، بما في ذلك ما يُرتقب من القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
 - وضع أهداف ومقاصد للفترة الممتدة إلى عام 2007، وتحديد رؤية واستراتيجيات مشتركة وإقرارها لتحقيق تنمية متوازنة في قطاع الاتصالات؛
 - اعتماد الخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات، واقتراح خطة عمل للفترة 2003-2007، تتضمن، فيما تتضمنه، برنامجاً خاصاً لأقل البلدان نمواً وتنفيذ مشاريع التعاون التقني؛
 - النظر في التمويل وفي صيغ مبتكرة للتعاون؛
 - تحسين كفاءة وفعالية هيكل قطاع تنمية الاتصالات وأساليب عمله.
- وتحدث في الجلسة الأولى للمندوبين المفوضين السيد حمدون توريه مدير مكتب تنمية الاتصالات فقدم تقريراً عن تنفيذ خطة عمل فاليتا.

قائمة الكلمات

- التذييل 1: كلمة فخامة السيد أحمد نحدث سيزير رئيس جمهورية تركيا
- التذييل 2: كلمة الدكتور أوكتاي فورال وزير النقل والاتصالات في جمهورية تركيا
- التذييل 3: كلمة السيد يوشيو أوتسومي الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات
- التذييل 4: كلمة السيد حمدون توريه مدير مكتب تنمية الاتصالات

2.1 هيكل المؤتمر

هيكل رئاسة المؤتمر

الاسم	البلد	الوظيفة	المؤتمر:
السيد فاتح م. يوردال	تركيا	الرئيس	
السيد تيرنس جيوكوك	المملكة المتحدة	نواب الرئيس (6)	
السيد دافيد غروس	الولايات المتحدة		
سعادة السيد ليونيد د. ريمان	روسيا		
السيد رضا غلوز	تونس		
سعادة السيد جستين. ثيومبيانو	بوركينافاسو		
السيد شري شيامال غوش	الهند		
السيد نبيل كسراوي	سورية	الرئيس	اللجنة 4:
السيدة ليلي ماك آدم	فنزويلا	نائب الرئيس	
السيد مونسيو سيميتش	يوغوسلافيا	نائب الرئيس	
السيد ياسوهيكو كاواسومي	اليابان	نائب الرئيس	
السيد توني زيتون	كندا	الرئيس	اللجنة 5:
السيد إدريس سمك	مالي	نائب الرئيس	
السيدة هان خيا	الصين	نائب الرئيس	
السيد جواد روح بخش	جمهورية إيران الإسلامية	نائب الرئيس	
السيد أولريتش موهر	ألمانيا	الرئيس	لجنة الميزانية:
السيد مارك لاندستمان	أوكرانيا	نائب الرئيس	
السيد كليفلاند توماس	ترينيداد وتوباغو	نائب الرئيس	
السيد فريدريك ريهل	سويسرا	نائب الرئيس	
السيدة ماري تيريز ألاجوانين	فرنسا	الرئيس (فرنسي)	لجنة الصياغة:
السيد ليس باركلاي	المملكة المتحدة	نائب الرئيس (إنكليزي)	
السيد لويس سانت غاديا	إسبانيا	نائب الرئيس (إسباني)	
السيد حسن لبادي	المغرب	نائب الرئيس (عربي)	
السيد أندريه شفيتشكوف	روسيا	نائب الرئيس (روسي)	
السيد كيان جين كون	الصين	نائب الرئيس (صيني)	
سعادة السيد جون ناساسيرا	أوغندا	الرئيس	
السيد شرف الدين أحمد	بنغلاديش	نائب الرئيس	فريق العمل المعني بأقل البلدان نمواً:
السيد جون تاندوه	غانا	نائب الرئيس	
السيد إدغار بورغ	مالطة	الرئيس	فريق العمل المعني بمسائل المساواة بين الجنسين:
السيدة إليزابيث نزاغي	تنزانيا	نائب الرئيس	
السيدة فالدا روزمان	شركة "CompassRose Intl"	الرئيس	فريق العمل المعني بالقطاع الخاص:
السيد سامي البشر	المملكة العربية السعودية	نائب الرئيس	
السيد فاسيليس كاسبوغلو	اليونان	نائب الرئيس	
السيد لويس ف. بيروني	البرازيل	الرئيس	فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بإعلان إسطنبول:
السيد موريس غزال	لبنان	نائب الرئيس	
السيد صامويل شيبكونغا	كينيا	نائب الرئيس	

3.1 تقرير الرئيس عن الجلسة الخاصة بشأن سد الفجوة الرقمية

عُقدت جلسة خاصة بشأن سد الفجوة الرقمية في إطار المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات يوم الاثنين 18 مارس 2002. وتحدد أهداف الجلسة الخاصة على النحو التالي:

- إتاحة الفرصة لأعضاء قطاع التنمية، خاصة البلدان النامية، للتوصية بنهج استراتيجي يتبعه الاتحاد في سد الفجوة الرقمية؛
- تمكين أعضاء قطاع التنمية من تجميع آراء مختلف الجهات المعنية بسد الفجوة الرقمية؛
- إتاحة الفرصة للأطراف الأخرى المعنية بسد الفجوة الرقمية لعرض آرائها بشأن النهج الاستراتيجي الذي يمكن أن يعتنقه الاتحاد؛
- تعزيز وضوح دور الاتحاد في سد الفجوة الرقمية؛
- إقامة نقاط وصل وتآزر بين هذه الاستراتيجيات والقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وترد نتائج الجلسة الخاصة في تقرير الرئيس عن أعمال الجلسة الخاصة إلى الجلسة العامة. وأنشئ فريق مخصص لإعداد هذا التقرير يتألف من رئيس المؤتمر والجلسة الخاصة السيد فاتح محمد يوردال (تركيا) والسيد أحمد الشريبي (مصر) ونائب رئيس الجلسة الخاصة السيد مختار سيك (السنغال) ونائب رئيس الجلسة الخاصة السيدة أليس غيتون (فرنسا).

وأوضح الرئيس أنه تم الاتفاق أثناء الاجتماعات الاستشارية واجتماعات رؤساء الوفود على عقد الجلسة الخاصة خارج سياق النظام الداخلي للمؤتمر. وقال إن تقرير الجلسة سيتضمن ملاحظات المتحدثين دون تقييم أو تفسير لها. وطلب الرئيس من المتحدثين أن يعالجوا في كلماتهم مسألة دور الاتحاد في سد الفجوة الرقمية.

وتم تقسيم الجلسة الخاصة رفيعة المستوى إلى قسمين يستغرق كل منهما ساعتين. وكان هيكل الجلسة على النحو التالي:

الكلمة الافتتاحية من وزير النقل والاتصالات في تركيا سعادة السيد أوكتاي فورال

- (1) وزير روسيا، سعادة السيد ليونيد ريمان
- (2) وزير فرنسا، سعادة السيد كريستيان بييريه
- (3) وزير الكاميرون، سعادة السيد بول ماكسيمين نكوي نكونغو
- (4) مفوض لجنة الاتصالات الفيدرالية في الولايات المتحدة، السيد كيفن مارتين
- (5) وزير سورية، سعادة السيد بشير محمد المنجد
- (6) وزير تونس، سعادة السيد أحمد فريجة
- (7) نائب وزير الصين، سعادة السيد شون جيانغ جانغ
- (8) وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، سعادة السيد أحمد نظيف
- (9) رئيس هيئة الاتصالات الباكستانية، اللواء شاه زاده علم مالك
- (10) وزير الاتصالات في الهند، السيد شري شيامال غوش
- (11) الأمين العام للاتحاد الإفريقي للاتصالات، السيد جان موتاي
- (12) رئيس اللجنة التنفيذية للجنة الأمريكية للاتصالات، السيد خوسيه بيليغي - فيليس
- (13) رئيس سلطة تنظيم الاتصالات في الهند، السيد مايا شنكار فيرما
- (14) المدير التنفيذي لهيئة ورلد سبيس (World Space)، السيد نوح سمارة
- (15) نائب رئيس شركة سيسكو (Cisco)، السيد آرثر رايلي
- (16) المدير العام والمدير التنفيذي للمنظمة الدولية للاتصالات الساتلية، السيد أحمد تومي

17) رئيس هيئة تنظيم الاتصالات في فرنسا، السيد جان ميشيل إيبير

18) نائب الأمين العام لوزارة الطاقة والاتصالات والوسائط المتعددة في ماليزيا، السيدة ثريا عبد الرحمن

ويوجز هذا التقرير النقاط الرئيسية في كلمات المتحدثين. وتم تجميع ملاحظات المتحدثين تحت رؤوس عناوين مشتركة ووردت أيضاً إشارات إلى سد الفجوة الرقمية في بيانات السياسة العامة في الجلسات العامة التالية ولكنها لا ترد في هذا التقرير. وأرقام القوائم لا تمثل أي ترتيب لأولويات النقاط الواردة فيها. ولم تتطرق المناقشات أو المداولات إلى محتوى الكلمات في المؤتمر ولذلك فقد تتباين الآراء بشأن ما يرد في التقرير.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل لبعض الكلمات في موقع الاتحاد في شبكة الويب على العنوان التالي:

http://www.itu.int/newsroom/wtdc2002/Policy_statements_top.html

وفي هذا العنوان لا توجد سوى الوثائق التي قدمت في شكل إلكتروني إلى قاعة الأخبار في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 كما أنها ترد باللغة التي قدمت بها. وستتيح الأمانة ترجمة هذه الوثائق في مرحلة لاحقة.

1.3.1 موجز

تعريف الفجوة الرقمية

لم يعد تعريف الفجوة الرقمية يشير إلى الافتقار إلى النفاذ إلى الخدمات الهاتفية ولكن يمكن تعريفها من ناحية الافتقار إلى النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويبدو أن هناك تقارباً في الآراء على أن الفجوة الرقمية لا تقتصر على مجرد النفاذ إلى التكنولوجيا ولا تتعلق بالضرورة بارتفاع التكاليف ولكنها تنطوي على عنصر اجتماعي اقتصادي. وهناك جوانب كثيرة للفجوة الرقمية. فالفجوة الرقمية توجد بين الدول وفي داخل الدولة الواحدة. وهي توجد بين الفقراء والأغنياء وبين الشباب وكبار السن وبين سكان الحضر وسكان الريف. وهناك فجوة مالية وفجوة معرفية وفجوة في الثقة. وتتضح هذه الفجوة أيضاً من تركيز مصادر المعلومات في مجموعة صغيرة من البلدان المتقدمة، وفي اختلال توازن مرافق تكنولوجيا المعلومات بين الدول.

وقد جعلت العولمة والتغيرات التكنولوجية السريعة من المعلومات والمعارف محددات حاسمة للقدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي الجديد. ويجب أن يتاح التوصل في أي بلد يسعى إلى النجاح في المنافسة. فالمنافسة والتوصيل لا ينفصلان.

ولكن التوصيل وحده لا يكفي. فمبادرات التنمية البشرية وتقليل الفقر مبادرات هامة في خلق الظروف لكي يستفيد الناس من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وخدمات المعلومات والاتصالات تتحول إلى مجتمع معلومات عالمي وفي هذا الإطار أصبح المبدأ الرئيسي للمجتمع العالمي هو المساواة في النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات بغض النظر عن مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن المهام الحاسمة في هذا الصدد توفير الظروف للمساواة والتنسيق في إدخال التكنولوجيا الرقمية بين المناطق والبلدان وداخل البلدان. ويمكن أن ينشأ النفاذ إلى مجتمع المعلومات النمو الاقتصادي من خلال إنشاء منتجات جديدة وزيادة الإنتاجية ومن خلال فتح الطريق أمام الأساليب الجديدة في الإدارة والتسويق.

والتوسع السريع في مجتمع المعلومات يمكن أيضاً أن يؤدي إلى آثار سلبية، إذ يمكن أن يفاقم من التباينات الاقتصادية التي توجد على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي. والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفرها وإمكانية استعمالها يمكن أن يراه البعض تهديداً لمن لا يملكون هذه التكنولوجيات. ويمكن النظر إلى ذلك بوصفه شكلاً آخر من أشكال ثنائية الثروة والفقر. فالحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو عامل يحدد الذين سيدخلون في النظام العالمي الجديد والذين سيستبعدون منه. ولكن الاعتراف بوجود الفجوة الرقمية لا يعني القبول باستحالة القضاء عليها.

جسور سد الفجوة الرقمية

من المبادئ الهامة في القضاء على هذه الفجوة النفاذ إلى خدمات الاتصالات الحديثة دون تمييز. ومبادئ المساواة والعالمية: النفاذ للجميع في كل مكان وبتكلفة يستطيعها معظم السكان هي مبادئ ينبغي أن تشكل الأساس لجهود سد الفجوة الرقمية.

وينبغي تحديد أولويات الجسور التي يتعين بناؤها حيث إن أهم هذه الجسور هي:

- تعزيز التجارة على الصعيد الإقليمي من أجل مكافحة الفقر؛
- تنمية الموارد البشرية، والنفاذ إلى التعليم والنفاذ إلى الصحة؛
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن أن تتمثل العوامل الهامة في سد الفجوة الرقمية فيما يلي:

الوعي - ينبغي أن تعي الدولة ويعي الأفراد تماماً أهمية التكنولوجيات الرقمية وتطبيقها.

إمكانية النفاذ - ينبغي توسيع البنى التحتية وتحسينها لإتاحة النفاذ اللازم للتمكين من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استعمالاً فعالاً.

القدرة على تحمل التكلفة - ينبغي التوصل إلى أساليب لتقديم الخدمات إلى المستعملين بتكلفة منخفضة والمعدات بأسعار منخفضة والتدريب على الاستعمال الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الوطنية والفردية.

والبنية التحتية عامل حاسم في سد الفجوة. والصعاب في النفاذ إلى الشبكات الرقمية يمكن أن تزيد من اتساع الفجوة الرقمية. وتنوع النفاذ أمر هام ولكن المحتوى والاستعمال يتصفان بالأهمية أيضاً. ومن المشاكل الأخرى في سد الفجوة ببطء عملية تحرير قطاع الاتصالات وتعبئة الموارد والافتقار إلى المعدات الحديثة وموثوقية المعدات والنفاذ إلى موارد المعلومات والنفاذ إلى البنية التحتية الحديثة والافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة والصعاب التي تنشأ في التنمية الاقتصادية العامة؛ والخلط بين الحركة والعمل. وحتى في حالة توفر الموارد فربما تغيب الرؤية المتوازنة والإرادة الناشئة عنها.

ومشاركة المشاريع التجارية في أي أنشطة تمويلية عامل حاسم سواء من ناحية تقديم الخدمات المطلوبة أو الدعم المالي. ويجب في الواقع أن تشترك جميع الأطراف المعنية في سد الفجوة: أي الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات متعددة الأطراف والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

والتعاون الدولي والتضامن الدولي لازمان لإتاحة فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع.

ولاحظت الجلسة الخاصة بالمبادرات الإقليمية التالية التي يجري العمل بها فعلاً:

إعلان طوكيو الصادر عن قمة اتحاد اتصالات آسيا - المحيط الهادئ بشأن مجتمع المعلومات (آسيا - المحيط الهادئ)

الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية (إفريقيا)

مبادرة جدول أعمال التوصيل (منطقة الأمريكتين)

ولاحظت الجلسة الخاصة في جملة أمور الأساليب التالية لسد الفجوة الرقمية:

- (1) تعيين الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات الخاصة بكل بلد أو المشتركة لكل منطقة برمتها
- (2) توسيع الدعم التدريبي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- (3) الاستثمار في البشر
- (4) إتاحة الحد الأدنى اللازم من نماذج الدور النسائي لتنشيط اهتمام المرأة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- (5) تعيين وتدريب المرأة في أماكن العمل الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- (6) تحسين البنية التحتية والتوصيل
- (7) إدراج الخدمات الإذاعية مثل الراديو الرقمي في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
- (8) نشر استعمال أجهزة الراديو الرقمي مع أجهزة الحاسوب والطابعات في المشاريع الموجهة لسد الفجوة الرقمية
- (9) تطوير المعدات الملائمة المنخفضة التكلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتيح النفاذ العريض النطاق
- (10) توسيع نقاط النفاذ وخاصة في المناطق الريفية باستعمال مراكز الاتصالات وغيرها من النماذج التي ثبتت صحتها
- (11) خلق سوق جماهيري للخدمات الساتلية التي تؤمنها السوائل الصغيرة الحجم والمنخفضة التكلفة
- (12) تبسيط إجراءات النفاذ إلى طيف الترددات التي تحتاج إليها الأنظمة الساتلية

- (13) مواصلة أعمال البحث والتطوير الموجهة نحو الابتكارات لتخفيض التكاليف وتعزيز الاهتمام والطلب على المعلومات عن طريق الإنترنت
- (14) تعزيز نفاذ مستعملين ريفيين متعدّدين من خلال الأجهزة المحمولة المتنقلة التي يمكن نقلها من بيت إلى بيت
- (15) زيادة التعاون بين بلدان الجنوب
- (16) تحسين جهود البلدان المتقدمة لمساعدة البلدان النامية في مجالات مثل بناء البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية وتخفيض تكاليف النفاذ إلى الشبكات
- (17) تعزيز التنوع الثقافي في الإنترنت (اللغات والمحتوى والثقافة)
- (18) تشجيع تنمية المحتوى القائم على اللغات المحلية
- (19) تحسين التعاون لمكافحة الجرائم الإلكترونية والحفاظ على أمن الإنترنت والمعلومات
- (20) تخصيص ملكية مشاريع الفجوة الرقمية لكفالة استمرار هذه المشاريع
- (21) إنشاء شراكات مريحة للطرفين (بين كيانات القطاع العام؛ وبين القطاع الخاص وبين كيانات القطاع الخاص)
- (22) إنشاء هيئة مشتركة تشبه الصندوق الوطني للخدمة الشاملة ويمكن أن تسهم فيها هيئات الاتصالات الكبرى

دور الحكومات

يمكن للحكومات أن تساعد على سد الفجوة الرقمية بالإجراءات التالية:

- (1) ممارسة الإرادة السياسية لدفع مبادرات الفجوة الرقمية
- (2) تشجيع الحكم السليم
- (3) تعزيز تحرير قطاع الاتصالات وإتاحة المستوى الصحيح من التنظيم لغرس الثقة وتعزيز المنافسة في تقديم الخدمات بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتخفيض التكلفة على المستعمل
- (4) منح الاستقلال للهيئات التنظيمية لكفالة حصول جميع المواطنين على فرصة الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية الجديدة ولكي تكون سوق الاتصالات جذابة للاستثمارات الرأسمالية
- (5) إنشاء مراكز المعلومات العامة في جميع المدارس والأماكن الأخرى المفتوحة أمام الجمهور أو في جميع الوحدات الجغرافية الإدارية اللامركزية في إطار زمني محدد
- (6) إتاحة التدريب على استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والإنترنت
- (7) التماس حلول تحقق فعالية التكاليف بقدر أكبر في معدات المستعمل النهائي مثل أجهزة الحاسوب الشخصي منخفضة التكلفة
- (8) تشجيع الاستخدام الفعال للبنية التحتية من خلال صياغة المحتوى الوطني والإقليمي الموجه نحو تعزيز الهوية الثقافية
- (9) تنشيط استعمال اللغات في جميع البلدان مع تغطية جميع جوانب الحياة اليومية بهدف تحسين نوعية الحياة
- (10) التعبير عن رؤية عالمية أو خطة عمل بأهداف محددة متدرجة محددة زمنياً لمعالجة الفجوة الرقمية، قبل المؤتمر العالمي التالي لتنمية الاتصالات مثلاً.

دور الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات

يحظى الاتحاد الدولي للاتصالات بالاعتراف بوصفه قائداً في مجتمع المعلومات وقائداً في مختلف الأنشطة مثل زيادة كفاءة الموارد المحدودة مثل الطيف الراديوي ويعتبر أيضاً مساهماً للتحويل الضخم في التكنولوجيات. وقد لوحظت التعليقات التالية أيضاً في الجلسة الخاصة:

- (1) ينبغي تعزيز دور الاتحاد في تنمية البنية التحتية.
- (2) ينبغي أن يعزز الاتحاد دوره في تنمية الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (3) تؤدي المؤسسات متعددة الأطراف مثل الاتحاد الدولي للاتصالات دوراً حاسماً في تشكيل السياسة العامة للحفاظ على التوازن في النفاذ إلى الإنترنت بسعر معقول وبالتالي تقليل الفوارق بين الموسرين والمعسرين.

- (4) ينبغي أن يواصل الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب تنمية الاتصالات دعم الإصلاح التنظيمي من خلال تقاسم المعلومات والخبرات.
 - (5) ينبغي أن يعزز الاتحاد التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأن يعزز التوصيل عبر الحدود وأن يشجع المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية الكبرى لتنمية الاتصالات التي تساعد على توفير الموارد للمشاريع وتخفيض الديون.
 - (6) ينبغي أن يقدم الاتحاد مزيداً من المساعدة لتعزيز إدارة طيف التردد الراديوي.
 - (7) ينبغي أن ينشئ الاتحاد آلية تنسيق للتعاون التقني والتبادل بين الشركات التجارية وتنمية الموارد البشرية والدعم بالخبراء الاستشاريين وإدارة الإنترنت.
 - (8) لزيادة تقاسم الخبرات وتبادل التعلم ينبغي أن يحصل مكتب تنمية الاتصالات على المعلومات وأن يجمعها في صدد الطريقة التي تعالج بها مختلف البلدان، ولا سيما البلدان النامية، مشكلة الفجوة الرقمية كما ينبغي له أن يعين مختلف مبادرات الفجوة الرقمية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.
 - (9) ينبغي أن ينشئ مكتب تنمية الاتصالات مركزاً لرصد النجاح وأفضل الممارسات في تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. وينبغي نشر هذه المعلومات لكي يستفيد الآخرون من هذه التجارب الإيجابية.
 - (10) ينبغي أن يُعهد لمكتب تنمية الاتصالات بتعيين التكنولوجيات والمنتجات منخفضة التكلفة لتخفيض تكلفة ملكية أجهزة النفاذ إلى الإنترنت.
 - (11) ينبغي أن يلتزم الاتحاد الدولي للاتصالات آليات جديدة للتمويل بشروط تساهلية.
 - (12) يتعين على مكتب تنمية الاتصالات المشاركة في صياغة خطة عمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات.
 - (13) يتعين على الاتحاد الدولي للاتصالات أن يفحص آليات مساعدة البلدان النامية في نشر منتجاتها في أنحاء العالم عن طريق الإنترنت.
 - (14) ينبغي أن يشجع الاتحاد على إنشاء تطبيقات إلكترونية لأغراض التنمية الاجتماعية الاقتصادية مثل الصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية وغير ذلك من المشاريع الإلكترونية.
 - (15) ينبغي أن يساعد الاتحاد البلدان النامية لاكتشاف طرق تنسيق أولويات التنمية الوطنية الأساسية والفجوة الرقمية.
 - (16) ينبغي أن يدعم الاتحاد الجهود، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجال الاتصالات، للقيام بأعمال البحث والتطوير للوصول إلى تكنولوجيات يمكن تحمل تكلفتها وخاصة في صدد معدات المستعمل النهائي.
 - (17) ينبغي أن يدمج قطاع التنمية المبادرات الإقليمية مثل المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية التي تتيح المشاركة المباشرة في سد الفجوة الرقمية.
 - (18) ينبغي أن يساعد قطاع التنمية على حل المسائل المتصلة بأسماء الميادين متعددة اللغات.
- وعند اختتام الجلسة الخاصة، أعرب الرئيس عن تقديره للمتحدثين الذين تكلموا عن موضوع الفجوة الرقمية وأعلن مرة أخرى أنه يعتزم تقديم مشروع تقريره إلى جلسة عامة قريبة.

2. إعلان إسطنبول

1 عقد الاتحاد الدولي للاتصالات المؤتمر العالمي الثالث لتنمية الاتصالات لعام 2002 في إسطنبول، تركيا، من 18 إلى 27 مارس 2002. وحضر المؤتمر وفود 152 دولة عضواً في الاتحاد، يرأسها الوزراء أو كبار المسؤولين، و79 عضو قطاع وممثلو 45 منظمة ووكالة وعدد كبير من ممثلي القطاع الخاص.

2 وألقى الكلمة الرئيسية فخامة الرئيس أحمد نجديت سيزير رئيس الجمهورية التركية، وألقى كلمة الافتتاح الدكتور أوكتاي فورال، وزير النقل والاتصالات في الجمهورية التركية. وألقى الأمين العام للاتحاد السيد يوشيو أوتسومي، والسيد حمدون توريه، مدير مكتب تنمية الاتصالات، ملاحظات افتتاحية. وترأس المؤتمر السيد فاتح محمد يوردال، رئيس هيئة الاتصالات في الجمهورية التركية.

3 وعقد المؤتمر جلسة خاصة ركز فيها على أهمية تقليص "الفجوة الرقمية"، وكذلك الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تقليص الفجوة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4 وكانت أهداف المؤتمر كما يلي:

- 1' استعراض النتائج المحققة في ميدان الاتصالات على الصعيد العالمي منذ المؤتمر العالمي الأخير لتنمية الاتصالات؛
- 2' استعراض أهم مسائل السياسة العامة الراهنة؛
- 3' مناقشة مشكلة الفجوة الرقمية وتحديد الإجراءات اللازمة لتقليصها، بما في ذلك ما يُرتقب من القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- 4' وضع أهداف ومقاصد للفترة الممتدة إلى عام 2007، وتحديد رؤية واستراتيجيات مشتركة وإقرارها لتحقيق تنمية متوازنة في قطاع الاتصالات؛
- 5' اعتماد الخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات، واقترح خطة عمل للفترة 2003-2007، تتضمن، فيما تتضمنه، برنامجاً خاصاً لأقل البلدان نمواً وتنفيذ مشاريع التعاون التقني؛
- 6' النظر في التمويل وفي صيغ مبتكرة للتعاون؛
- 7' تحسين كفاءة وفعالية هيكل قطاع تنمية الاتصالات وأساليب عمله.

إعلان إسطنبول

5 في ضوء ما تقدم، ورغبة في وضع أهداف ومقاصد المرحلة المقبلة، يعلن المؤتمر ما يلي:

أ (لقد تحققت إنجازات في قطاع الاتصالات منذ المؤتمر العالمي الثاني لتنمية الاتصالات في عام 1998، تهدف إلى سد "الفجوة الرقمية" وإتاحة النفاذ الشامل للجميع. وكان تنفيذ خطتي عمل بوينس أيرس وفاليتا ناجحاً إلى درجة كبيرة بفضل جهود التعاون التي بذلتها جميع الأطراف المهتمة. ومن الجدير بالتنويه أن مفتاح النجاح الذي تحقق هو الجهد الكبير الذي بذلته البلدان نفسها والدور الحفاز الذي قام به شركاؤها في التنمية بما قدموا من مداخلات، من القطاعين العام والخاص والدولية الحكومية. وقد ساهمت لجان الدراسات في قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد بشكل ملحوظ في معين المعارف الذي ينهل منه مجتمع المعلومات.

ولا شك في أن النجاح الذي تحقق حتى الآن يوفر حافزاً هاماً أمام جميع الأطراف المهتمة في هذا القطاع لمواصلة جهودها في الفترة المقبلة من 2003 إلى 2007، وستكون هذه المبادرات عاملاً حاسماً في نجاح خطة عمل إسطنبول.

ب (إن من الضروري سد الفجوة الرقمية، وهذا لا يتيح للبلدان الفرصة لتقليصها فحسب، بل ولتهيئة الظروف لاستعمال الخدمات والتطبيقات الجديدة على أفضل وجه للإسراع في التنمية عموماً.

(ج) وللتكنولوجيات الحديثة أثر كبير على التوسع في الاتصالات، وهي الأمل في رآب الفجوة فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بل وبين المناطق الحضرية والريفية، وكذلك المناطق التي تصلها الخدمة والمناطق التي لا تصلها الخدمة في نفس البلد.

ولا شك في أن ظهور بيئة مشجعة ونهج تقوم على المشروعات الخاصة في تقديم الخدمة الريفية، وظهور تكنولوجيات جديدة أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية، كل ذلك يوفر فرصة مناسبة لانتشار خدمات الاتصالات بشكل سريع في المناطق الريفية والنائية بما في ذلك استخدام تكامل البنية التحتية للاتصالات الكهربائية والبريدية.

وتتطور الآن البنية التحتية العالمية للمعلومات، وكذلك المجتمع العالمي للمعلومات، ولا بد أن يستجيبا لاهتمامات جميع الدول، خاصة منها الدول النامية وأقل البلدان نمواً.

وينبغي استغلال الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة استغلالاً كاملاً بما يساعد على تعزيز التنمية المستدامة من خلال الأبحاث، والتطوير والتطبيقات التكنولوجية المبتكرة من أجل تحسين نوعية الحياة وتحقيق مستويات معيشة أفضل.

(د) تعتبر الاتصالات عنصراً مهماً في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فهي أصبحت المحرك للمجتمع العالمي والاقتصاد العالمي، وأدخلت تحولات في حياة الناس ووفرت تفهماً أفضل بين الشعوب. وكما تلعب أيضاً دوراً مهماً في تخفيف الفقر وحماية البيئة والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث. ولعل كل الأطراف المهمة تقوم بدورها في توصيل منافع هذه التكنولوجيات إلى جميع الشعوب.

(هـ) كذلك يفتح التقارب بين الاتصالات والحاسوب والمعلومات والتطبيقات المتعددة الوسائط، آفاقاً جديدة أمام القطاع، إذ يوفر فرصاً للتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وحماية البيئة والتعمير بعد الحروب وكثير من التطبيقات الأخرى، التي تفيد المجتمع والتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فائدة كبرى.

ويُنظر على نطاق واسع إلى تحقيق النفاذ الشامل إلى وسائل الاتصالات باعتباره عاملاً أساسياً في الرخاء الاقتصادي. فخدمات الاتصالات والمعلومات تتيح فرص التفاعل والمعرفة، بما يسهم في زيادة النشاط الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية والرفاه العام. ويعتبر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمام جميع المجتمعات وسيلة من أفضل الوسائل لتحقيق النفاذ الشامل في كثير من البلدان النامية.

(و) ويعتبر إصلاح القطاع، الذي يؤدي إلى مزيد من مشاركة القطاع الخاص والمنافسة، من العوامل القوية الموجهة لتنمية الاتصالات. وتفرض هذه التحديات المتعلقة بمجتمع المعلومات والبيئة التجارية الجديدة على واضعي السياسات والهيئات التنظيمية ومشغلي الاتصالات ضغوطاً كبيرة للحصول على المهارات اللازمة لإدارة بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة.

(ز) ويمكن لتكامل تطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية الوطنية والإقليمية أن يكون بمثابة عامل حفاز في تحقيق أهداف هذه البرامج على نحو أسرع وأكثر شمولاً.

وتعتبر إشاعة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عنصراً حيوياً في الاستراتيجية العالمية لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية بوجه عام وهدف تقليل عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015 بوجه خاص. ويمكن أن يكون ذلك عاملاً مهماً في الجهود الدولية الرامية إلى بناء أسس ثابتة للتنمية المستدامة.

وبناء عليه، وبالنظر إلى نقص البنية التحتية المناسبة في كثير من البلدان النامية، كان من الضروري معاملة تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وخدماتها باعتبارها إحدى أولويات العمل الوطني والإقليمي.

(ح) وللحكومات دور هام في تنمية الاتصالات، ولذلك يطلب منها تهيئة بيئة مؤاتية تسمح بنفاذ معقول وبتكلفة معقولة أمام الجميع إلى خدمات الاتصالات الأساسية.

وينبغي أن تهيئ هذه البيئة إطاراً شفافاً ومستقلاً، وتعطي مجالاً للمنافسة العادلة مع حماية تكامل الشبكات وضمان حقوق المستعملين والمشغلين والمستثمرين. ويجب أن تتجه السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتنمية الاتصالات نحو تعدد الخدمات التي تستخدم منصة أساسية مشتركة.

(ط) وللاتحاد الدولي للاتصالات، ولقطاع تنمية الاتصالات فيه، دور خاص في تعزيز قنوات الاتصال عن طريق تأمين التنسيق والتعاون الفعّال مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والكيانات الأخرى التي تقوم بأنشطة أخرى تتصل بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، مثل قوة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي القيام بهذا الدور من أجل تهيئة الإطار المناسب الذي يحتاج إليه تطبيق وتطوير الخدمات والتطبيقات، والتأكد من فهم رسالة ودور الاتحاد وقطاع تنمية الاتصالات فيه. وعلى هذا الأساس يمكن التعرف على موارد جديدة للتمويل وعلى شركاء جدد لمواجهة المشاكل التي تمثلها الفجوة الرقمية.

(ي) وينبغي أن يواصل مكتب تنمية الاتصالات الانطلاقة الحالية نحو تشجيع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في أنشطة قطاع التنمية، كما ينبغي أن يواصل تنسيق وتسهيل إقامة الشراكات بين الحكومات والشركات الخاصة وفيما بين المشاريع الخاصة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

(ك) ونحث مؤسسات التمويل والاستثمار الإقليمية والوطنية على إعطاء أولوية عالية لنمو الاتصالات وخاصة في البلدان النامية. وينبغي أن يسعى الاتحاد إلى إقامة علاقات قوية مع هذه المؤسسات المالية.

(ل) ويستدعي المؤتمر العالمي انتباه جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع في الاتحاد للاستعداد للقمة العالمية القادمة لمجتمع المعلومات 2003 (جنيف، سويسرا) و2005 (تونس) وفي هذا الصدد، ستكون خطة العمل مدخلاً هاماً للاستعداد للقمة.

(م) وينبغي أن يواصل قطاع التنمية دعم منتديات الشباب ودفع اهتمامات ومهارات وقدرات الشباب في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى الأمام.

(ن) ويولي المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بوجه خاص اهتماماً خاصاً لمشكلة تهميش إفريقيا في المجتمع العالمي. ويقع على عاتق قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد دور خاص في هذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بالمساعدة في تكوين الشراكات اللازمة من أجل النجاح في تنفيذ برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

(س) والبرامج الموجزة أدناه، وهي تشكل جزءاً من خطة عمل إسطنبول، والتي وضعت في اعتبارها تشجيع الوعي بمسائل المساواة بين المرأة والرجل والعمل على تحقيقها، وكذلك المسائل التي تهم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة بما فيها مدن ومجتمعات السكان الأصليين، والتي يتم تنفيذها تحت قيادة قطاع التنمية وتنسيق منه، إنما تمثل أدوات هامة ومباشرة بين يدي الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لتقليص "الفجوة الرقمية":

- الإصلاح التنظيمي: صياغة وتنفيذ سياسات وتشريعات وقواعد تنظيمية تهدف إلى تحقيق التنمية الدائمة والنفاذ إلى الاتصالات واستعمالها، بما فيها الإذاعة، وإلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.
- التكنولوجيات والاتصالات/تنمية شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعظيم الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة الملائمة في إقامة شبكاتها للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الاستراتيجيات الإلكترونية والخدمات/التطبيقات الإلكترونية: استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وشبكات الاتصالات لتعزيز النفاذ إلى خدمات القيمة المضافة، على أن تكون هذه الخدمات آمنة ذات كفاءة اقتصادية ومفيدة على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي، لضمان استمرارية تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وانخفاض تكلفتها وتسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المساهمة في تقليص الفجوة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة والقيادة السليمة وتحسين النفاذ إلى الخدمات الصحية والتعلم عن بعد والنفاذ الشامل بمراعاة المتطلبات والظروف في المناطق الريفية والمجتمعات المحرومة وإمكانات مراكز الاتصالات المجتمعية المتعددة الأغراض وبرتوكول الإنترنت في توصيل عدد هائل من الخدمات.
- الشؤون الاقتصادية والمالية، بما فيها التكلفة والتعريفات: صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تمويلية ملائمة لحالتها الاقتصادية، بما في ذلك تحديد أسعار تقترب من التكلفة، بغية تشجيع النفاذ المنصف بأسعار معقولة إلى خدمات مبتكرة ومتواصلة.

- بناء الطاقات البشرية: تعزيز الطاقة البشرية والمؤسسية والتنظيمية من خلال أنشطة إدارة وتنمية الموارد البشرية حتى يمكن تسهيل الانتقال السلس إلى عالم الاتصالات الحديث وتكنولوجيا المعلومات.
- برنامج خاص لأقل البلدان نمواً: يسعى إلى الإسراع بخطوات تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق النفاذ الميسر إلى الخدمات وإدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يراعي هذا الجهد الاحتياجات الخاصة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

6 ونتيجة لمداولات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، 2002، وخاصة تلك الواردة في خطة عمل إسطنبول للاتحاد، من المتوقع أن تستفيد البشرية استفادة كبرى، وخاصة البلدان النامية وخاصة منها أقل البلدان نمواً، من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها حتى تتحول "الفجوة الرقمية" التي نشهدها اليوم إلى "الفرصة الرقمية".

3. الخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات

التنمية

- تهدف مهمة قطاع تنمية الاتصالات إلى أن يحقق القطاع أهدافه القائمة على الاعتراف بالحقوق في الاتصال لجميع سكان العالم من خلال النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات والخدمات المرتبطة بها. وفي هذا الصدد تمثل هذه المهمة فيما يلي:
- مساعدة البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بحشد الموارد التقنية والبشرية والمالية اللازمة لاستغلالها، وكذلك في تعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،
 - التشجيع على توفير فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع سكان العالم،
 - دعم التدابير التي تساهم في تضيق الفجوة الرقمية والمشاركة في هذه التدابير،
 - إعداد وإدارة برامج تفضي إلى تيسير تدفق المعلومات المناسبة إلى البلدان النامية، مع التركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم المعوقين والمحرومين.
- وينبغي أن تكون هذه المهمة استكمالاً للأعمال التي تضطلع بها منظمات وكيانات أخرى تسعى إلى تحسين النفاذ إلى تكنولوجيا وخدمات الاتصالات في البلدان النامية.
- وتشمل هذه المهمة مسؤولية الاتحاد المزدوجة باعتباره وكالة متخصصة في الأمم المتحدة ووكالة تنفيذية تنجز مشاريع في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أو في إطار ترتيبات تمويلية أخرى.
- تقوم مهمة قطاع التنمية على استراتيجية تتضمن عدداً من الأهداف والمقاصد، منها خاصة ما يلي:
- أ (تعزيز تطوير وتوسيع وتشغيل شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة كفاءتها، لا سيما في البلدان النامية؛
 - ب (تعزيز حصول الجميع على تكنولوجيا وخدمات المعلومات والاتصالات، مع التركيز بشكل خاص على المعوقين والمحرومين؛
 - ج (تقديم المساعدة والأدوات اللازمة للدول الأعضاء في إنشاء بيئة تنظيمية وسياسية وتوفير الموارد المؤسسية والتنظيمية وتنفيذ الأنشطة التنموية التي تشجع على تحقيق الهدفين ألف وباء أعلاه؛
 - د (تقديم المساعدة والأدوات اللازمة لأعضاء القطاع الساعين إلى توفير تكنولوجيا وخدمات المعلومات والاتصالات للبلدان النامية؛
 - هـ (جمع وتحليل وإتاحة المعلومات والبيانات والإحصاءات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسة العامة للاتصالات وتنمية الاتصالات؛
 - و (دعم قنوات الاتصال بين مكتب تنمية الاتصالات والدول الأعضاء وأعضاء قطاع التنمية والمنتسبين، والعمل على أن يجري الاتصال والتنسيق على نحو تعاوني وفعال بين مكتب تنمية الاتصالات، وقطاعي الاتصالات الراديوية والتقييس، سواء كان ذلك في المقر أو في المكاتب الإقليمية؛
 - ز (تحسين قنوات الاتصال والتنسيق والتعاون الفعال مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والكيانات الأخرى المشاركة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات، بهدف إقامة الإطار المناسب لتطبيق وتطوير خدمات الاتصالات والتأكد من فهم رسالة ودور الاتحاد وقطاع تنمية الاتصالات؛
 - ح (العمل على تحقيق أقصى قدر من الفائدة للدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء قطاع التنمية والمنتسبين من الدور الذي يؤديه الاتحاد بوصفه وكالة متخصصة في الأمم المتحدة ووكالة تنفيذية تنجز مشاريع في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أو بموجب ترتيبات تمويلية أخرى؛
 - ط (ضمان إدراج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في جميع البرامج والأنشطة والعمل قدر الإمكان على تنفيذ هذا المبدأ؛
 - ي (التركيز على احتياجات الشباب والدور الذي يمكن أن يضطلعوا به في مجال تطوير الاتصالات؛

- ك (إقامة صلة بين التخطيط المالي والاستراتيجي والتشغيلي وتقويتها؛
- ل (رصد أداء القطاع، من خلال الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، بالمقارنة مع معالم قياس محددة واقتراح تعديلات في الخطة الاستراتيجية حسب الحاجة؛
- م (الإسهام حسب الاقتضاء في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- ن (الحرص على أن تؤخذ في الاعتبار تجارب البلدان النامية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند إقامة الشراكة في هذا الميدان.

الملحق 1 للخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات

البيئة

يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية إلى دور التكنولوجيا في التنمية بذكره أن "التكنولوجيا - شأنها شأن التعليم - تمكن الشعوب من انتشار نفسها من الفقر. وبذلك تكون التكنولوجيا هي أداة - وليست مجرد نتيجة - للنمو والتنمية"¹. وعلى هذا الأساس، يدعم الاتحاد الدولي للاتصالات وغيره من وكالات الأمم المتحدة، مجموعة متنوعة من الخبرات، رسالته إلى الإدارات في البلدان النامية بأن تنمية الاتصالات جديرة بالاهتمام على سبيل الأولوية.

وخلال الفترة المنقضية منذ إعداد آخر خطة استراتيجية، ظلّ الاتحاد، وخاصة قطاع تنمية الاتصالات، يولي اهتماماً خاصاً للبرامج والمشاريع للوصول إلى السكان الأكثر حرماناً، بما في ذلك التركيز على التحديات التي تواجه المرأة والفرص المتاحة لها. وقد حدد رؤساء الحكومات عنصرَي تعميم فوائد الاتصالات لتشمل المرأة، وتعليم النشء استخدام تكنولوجيات وخدمات الاتصالات، باعتبارهما العاملين الرئيسيين للخروج من دوامة الفقر. ومنذ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في عام 1998، يقوم قطاع تنمية الاتصالات بدور رائد داخل الاتحاد لإرساء مبدأ التوازن بين المرأة والرجل، وقد بدأ في التركيز على الشباب كذلك.

ولقد تغيرت بيئة تنمية الاتصالات كثيراً منذ إعداد آخر خطة استراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات في عام 1998. ولذلك يجب ألا تكتفي الخطة الاستراتيجية بدراسة التغيرات التي حدثت خلال الفترة 1998-2002، بل يجب أيضاً أن تستبق وتتمكن من استيعاب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية والسياسية التي ستطرأ خلال الفترة التي تغطيها هذه الخطة الاستراتيجية، أي الفترة 2003-2007.

ومنذ إعداد آخر خطة استراتيجية لقطاع التنمية، اتخذت كثير من البلدان خطوات لإصلاح الإطارين التشريعي والتنظيمي عملاً على احتذاب الاستثمارات الخاصة، وتشجيع المنافسة، وتوسيع النفاذ إلى البنية الأساسية للاتصالات وإلى خدماتها. وتدرّك البلدان بشكل متزايد أن غياب الأطر التوجيهية والتنظيمية الملائمة لمواصلة تطوير البنية الأساسية، قد يعني أن الجهود الأخرى لسد "الفجوة الرقمية" قد لا تؤثر كثيراً في المدى الطويل. وهناك ثلاثة أمثلة رئيسية لإصلاح السوق وهي الزيادة السريعة في عدد هيئات التنظيم الجديدة، والجهود التي يبذلها قطاع التنمية لتلبية احتياجاتها، والاتجاه إلى خصخصة الشركات الحكومية المشغلة للاتصالات، وزيادة المنافسة.

• **هيئات التنظيم الجديدة:** تعترف أعداد متزايدة من الحكومات بأهمية وجود هيئات تنظيمية مستقلة فعالة، وكذلك أهمية تمويلها تمويلًا جيداً، وتزويدها بكوادر محترفة. وفي حين أن الهيئات التنظيمية المستقلة لم تكن موجودة في عام 1990 إلا في بلدان قليلة، نجد أن بلداناً عديدة قد أنشأت اليوم هيئات تنظيمية، وتخطط بلدان أخرى لإنشائها. ولمراعاة المسائل الجديدة الكثيرة الناجمة عن تقارب الخدمات والتكنولوجيات، بدأت بعض البلدان في إنشاء هيئات تنظيمية كفيلة بإدارة التقارب، وأشارت بلدان أخرى إلى اعتزامها القيام بذلك في السنوات القادمة. وبدأت هيئات التنظيم تجتمع وتبادل المعلومات والأفكار على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

• **الخصخصة:** شهدت السنوات الأربع الأخيرة زيادة سريعة في خصخصة الشركات الحكومية المشغلة للاتصالات أيضاً. وفي عام 2000، ولأول مرة فاق عدد شركات تشغيل الاتصالات القائمة التي تشارك في رأس مالها جهات خاصة عدد شركات التشغيل الحكومية. فالخصخصة الكاملة أو الجزئية لما يزيد على اثني عشرة شركة مشغلة خلال العامين الماضيين رجحت ميزان الملكية لصالح رأس المال الخاص. وفي عام 1991، بلغ عدد البلدان المتقدمة والنامية التي كانت قد خصصت الشركات المشغلة التابعة أقل من 40 بلداً. وفي منتصف عام 2001، ارتفع هذا العدد ليصل إلى أكثر من 100 بلد.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001: "استخدام التكنولوجيا الجديدة في التنمية البشرية"، الصفحة 27.

- **الأسواق التنافسية:** أحدثت هذه الاتجاهات تغييرات هامة في كثير من الهياكل الحكومية والسوقية، مع ما يصاحبها من تحديات للحكومات وكيانات القطاع الخاص الجديدة للتكيف مع هذه التغييرات. فالانتقال إلى أسواق تنقسم بمزيد من الانفتاح والتنافس يفرض على جميع البلدان التي تمر بهذا التغيير التزامات جديدة، ولكن أثر هذه الالتزامات كان أكثر حدة في البلدان النامية.
- وعلى الرغم من التباطؤ الذي حدث مؤخراً في تطور صناعة الاتصالات، فقد اتسم الجزء الأكبر من الفترة المنقضية منذ إعداد الخطة الاستراتيجية الأخيرة بنمو هائل في تطور تكنولوجيات الاتصالات وانتشارها، واقترب ذلك باستثمار لم يسبق له مثيل في شبكات وتكنولوجيات وخدمات الاتصالات. وشهدت الخدمات المتنقلة وخدمات الإنترنت أسرع معدلات نمو. وكانت هذه التكنولوجيات قد أسهمت في بادئ الأمر في توسيع "الفجوة الرقمية" بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولكن البيانات الأخيرة تشير إلى أن تكنولوجيات الإنترنت والخدمات المتنقلة بدأت تسهم بشكل بارز في زيادة النفاذ إلى خدمات الاتصالات في البلدان النامية.²
- **الخدمات المتنقلة:** يمثل سوق الهاتف المتنقلة إحدى الخدمات الأسرع نمواً في تاريخ الاتصالات. وهي الآن على وشك التفوق على الهاتف الثابت باعتبارها أكثر الخدمات توفراً لأصحاب النداءات المحتملين حول العالم. وفي كثير من البلدان النامية، يتم النفاذ إلى خدمات الاتصالات لأول مرة من خلال الخدمة المتنقلة، لا الخدمة الثابتة.
- ويشهد سوق الخدمة المتنقلة تنافساً شديداً؛ فالمشاهد حالياً أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد تقريباً تطبق المنافسة في سوق الخدمات المتنقلة. وفي بعض البلدان، أدت النتائج التي حققتها المنافسة في الهاتف المتنقلة إلى إقناع الحكومات بالسعي إلى الحصول على نفس النتائج في الخدمة الثابتة عن طريق فتح أسواقها للمنافسة. بيد أن القلق إزاء ارتفاع تكلفة بيع ترددات الطيف بالمزاد في هذا القطاع قد ألقى بظلاله على زيادة حدة المنافسة وتنوع الملكية والابتكار في أسواق الخدمات المتنقلة. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمارات الكبيرة في سداد تكاليف المزادات تمثل تكاليف غير مسترجعة تسهم فيما يبدو في تباطؤ نشر شبكات الجيل الثالث³. وهكذا، فبينما تستخدم تكنولوجيات الاتصالات المتنقلة بشكل متزايد كوسيلة أساسية للنفاذ في البلدان النامية، وتسهم إسهاماً كبيراً في تحسين معدلات كثافة الهاتف، فإن عوامل ارتفاع التكاليف والمخاطر المرتبطة بنشر شبكات الجيل الثالث، مثل البيع بالمزاد، قد تؤدي إلى تباطؤ معدلات نمو الخدمة المتنقلة في بعض الأسواق النامية.
- **الإنترنت:** كانت خدمات الإنترنت وخدمات البيانات القائمة على بروتوكول الإنترنت من مجالات الاتصالات التي شهدت أيضاً نمواً شديداً. وإذا كان عدد مستعملي الإنترنت قد بلغ 20 مليون مستعمل في عام 1996، فقد ارتفع هذا العدد إلى أكثر من 400 مليون في أواخر عام 2000. ويتوقع أن يصل عدد مستعملي الإنترنت إلى أكثر من مليار شخص خلال فترة هذه الخطة الاستراتيجية. ومن العوامل الأساسية التي تسهم في انتشار الإنترنت بشكل متفجر، الانخفاض السريع في تكاليف الاتصالات. فالابتكار التكنولوجي وإصلاح السياسة العامة يؤثران بشكل كبير في هذا الاتجاه للأسعار. بيد أن فوائد هذا الانخفاض في الأسعار لا تصل إلى كل فرد. فبينما ينصب الاهتمام العالمي بشكل كبير على "الفجوة الرقمية" بين البلدان، فإن هناك أيضاً فجوة كبيرة داخل البلدان. ويشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2001 إلى أن الأغلبية العظمى من مستعملي الإنترنت هم على الأرجح من الشباب الذكور الذين يعيشون في مراكز حضرية، ويرجح أيضاً أن يكونوا على درجة جيدة من التعليم وأثرياء نسبياً.⁴

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001: "استخدام التكنولوجيات الجديدة في التنمية البشرية"، الصفحة 42 والمرفق 4.2؛ الاتحاد الدولي للاتصالات، اتجاهات الإصلاح في الاتصالات، 2000-2001، - قواعد التوصيل البيني.

³ الاتحاد الدولي للاتصالات، اتجاهات الإصلاح في الاتصالات، 2000-2001، - قواعد التوصيل البيني.

⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001: "استخدام التكنولوجيات الجديدة في التنمية البشرية"، الصفحة 42.

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** إن النجاح الذي تحقق نحو سد الفجوة الرقمية في إطار خطة عمل فالتينا لم يقتصر على اعتماد تكنولوجيا جديدة. بل كان أوضح تطور ملاحظ هو أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن الاتصالات هي عنصر واحد من العناصر التي تشملها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من المهم جداً أن تركز الخطة الاستراتيجية الجديدة بشكل خاص على كيفية تعبئة الموارد المادية والبشرية والمالية للتسريع من عملية النفاذ الشامل. والمبادرات كذلك التي اتخذها مكتب تنمية الاتصالات مع القطاع الخاص لإنشاء شبكة تدريب عالمية على الإنترنت تستحق أن تكون مثلاً يحتذى.
 - **التقارب:** إن التوسع والتنوع في الخدمات المتصلة مع إدخال الرقمنة عليها يؤدي إلى التقارب بين المنصات التقنية للاتصالات والمعلومات والحواشيب مما أدى بدوره إلى إمكانية الاستخدام الأمثل للاستثمارات في البنية الأساسية للاتصالات وخدمات الاتصالات. وتتيح هذه التطورات أيضاً وجود بيئة يمكن فيها لمختلف القطاعات، مثل قطاعات الصحة والتعليم والإدارة العامة، أن تستفيد من التقارب/التكامل في برامجها ومن تجميع مواردها.
 - **تكاليف التجهيزات والخدمات:** تسعى البلدان إلى الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة وبالتالي إفادة المجتمع من منافع هذه التكنولوجيا، وهي في ذلك تهتم اهتماماً متزايداً بتكاليف تنفيذ البنية التحتية والخدمات المرتبطة بها، وعلى الرغم من التخفيض الكبير الذي شهدته تكاليف التجهيزات والخدمات عموماً، من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل حصول المستعملين على الخدمات بأسعار معقولة، ولا سيما أسعار التوصيلات الدولية للنفاذ إلى الإنترنت.
- وبالنظر إلى تعدد التكنولوجيا والخدمات الجديدة التي تم توفيرها خلال فترة السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية السابقة، فمن الأهمية بإلاء أولوية عالية لمسائل التحولات التي تواجهها الشبكات والشركات، والجوانب التنظيمية وجوانب السياسة العامة. ونظراً إلى أن الشبكات الموروثة ستعيش مع الشبكات الجديدة، فيلزم وضع نهج استراتيجية تستوعب الشبكات القديمة والجديدة في آن واحد، وتشجع على التطور مع تعظيم قيمة الاستثمارات القائمة. وستمثل تنمية الموارد البشرية في الإدارات والقطاع الخاص في البلدان النامية عنصراً أساسياً في استراتيجيات التحول لمواجهة تحديات البيئة الجديدة.
- وقد كانت الصورة الاقتصادية العامة لقطاع الاتصالات، وستظل عاملاً بيئياً هاماً في دراسة البيئة العامة لتنمية الاتصالات. ومع أن انتعاش السوق كان ظاهراً في فترة إعداد الخطة الاستراتيجية السابقة فإن هذا الانتعاش ليس متوقعاً لدى إعداد هذه الخطة الاستراتيجية. ذلك أن الجزء الأخير من فترة الخطة الاستراتيجية 1998-2002 قد اتسم باتجاه نحو الهبوط في سوق الاتصالات على صعيد العالم. واستهلك هذا الهبوط زهاء 2 تريليون دولار تقريباً من ثروة سوق الأوراق المالية، وتجاوزت آثاره، وبشكل كبير، شركات الاتصالات وموردي الأجهزة⁵. وعلى هذا، تواجه البلدان النامية والكيانات التي تسعى إلى تقديم الخدمات في البلدان النامية تنافساً شديداً على الاستثمارات الرأسمالية. وفي ظل هذه البيئة، بات من الضروري بشكل متزايد وضع خطط تجارية متينة الأساس وتحديد ظروف للسوق واضحة ويمكن التنبؤ بها، بما في ذلك وضع إطار تشريعي وتنظيمي رصين.
- وأخيراً، فإن الاتحاد الدولي للاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات يعملان في بيئة تعنى فيها منظمات دولية وإقليمية أخرى بمسائل الاتصالات، ومن بينها منظمة التجارة العالمية، وفريق المهام المعني بالفرص الرقمية التابع لمجموعة الثمانية، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتوجه هذه المنظمات بعض جهودها بالتحديد نحو استكشاف السبل التي يمكن أن تحقق الثورة الرقمية من خلالها المنفعة للناس كافة، لا سيما لأشد الفئات فقراً وهميشاً.
- وتثير الظروف الحالية لتنمية وتوسيع البنية الأساسية للاتصالات وخدماتها تحديات أساسية لقطاع تنمية الاتصالات بينما يعد خطته الاستراتيجية للفترة 2003-2006، ويختلف بعض هذه التحديات عما كان قائماً لدى انعقاد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 1998.

⁵ جريدة "وول ستريت جورنال" *Telecom-sector Bust Reverberates Entire U.S. Economy*، بتاريخ 12 يونيو 2001.

ويمكننا أن نتوقع ظهور قضايا جديدة من الآن وحتى عام 2006، ولكن ليس بوسعنا الآن التنبؤ بها تماماً. ولذا، فإن مشروع الخطة الاستراتيجية الحالي يرمي إلى توجيه قطاع تنمية الاتصالات في تلبية احتياجات أعضائه على نحو يجسد واقع البلدان النامية والبيئة العالمية، مع تزويد مكتب تنمية الاتصالات في الوقت ذاته بما قد يحتاجه من مرونة للتكيف مع تغييرات غير متوقعة تماماً في الوقت الحالي.

والخلاصة أن البيئة الحديثة تتضمن ما يلي (بدون أي ترتيب معين):

- (1) نقص كبير، سواء في البنية الأساسية للاتصالات أو في القدرة على النفاذ إلى المعلومات؛
- (2) توسع وتنوع شبكات الاتصالات وشبكات الاتصالات الراديوية والتحدي الذي يتمثل في ضمان ودوام التشغيل البيئي فيما بين خدمات الاتصالات وبين الخدمات القائمة على الاتصالات الراديوية والخدمات الثابتة؛
- (3) رقمنة الإذاعة وزيادة التفاعل بين الأنشطة، والتكنولوجيات الجديدة، وتطبيقات النطاق العريض، والاستخدامات الجديدة للتكنولوجيات القائمة؛
- (4) مزيد من التقدم نحو تحرير الأسواق، بما في ذلك فتح الأسواق للمنافسة، وزيادة اشتراك القطاع الخاص، ودور أكبر للمنظمات الإقليمية؛
- (5) حاجة السوق إلى معايير عالمية مناسبة، من نوعية عالية، وتطويرها بسرعة، بما في ذلك وضع معايير من أجل ضمان التوصيل البيئي العالمي وموثوقية في أداء شبكات الاتصالات؛
- (6) زيادة الوعي بدور الاتصالات باعتبارها أداة للنهوض بالتنمية العامة للمجتمع؛
- (7) الحاجة إلى زيادة استعمال لغات العمل الست في الاتحاد تيسيراً لمشاركة جميع البلدان في أعمال الاتحاد؛
- (8) استمرار نمو الإنترنت، ووضع وتطوير تطبيقات تتصل باستعمالها، مع زيادة متوازنة في النفاذ على أساس بروتوكول الإنترنت وفي الشبكات الفقيرة لنفس البروتوكول؛
- (9) الفصل بين الوظائف التشغيلية والتنظيمية وإقامة العديد من هيئات التنظيم/التقنين مستقلة جديدة للاتصالات؛
- (10) شحة الموارد المالية والبشرية المتوفرة لدى الاتحاد لدعم أنشطته؛
- (11) زيادة الشراكة مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية والكيانات الأخرى في العمل على تعزيز تنمية الاتصالات وتضييق الفجوة الرقمية؛
- (12) الفصل بين مسؤوليات التسيير الإداري للطيف وبين مسؤوليات استعمال الطيف في معظم الدول الأعضاء.

الملحق 2 للخطة الاستراتيجية لقطاع تنمية الاتصالات

غايات محددة لبلوغ أهداف قطاع تنمية الاتصالات

عموميات

- (1) تحديد الغايات والنتائج التي يمكن قياسها في جميع المشاريع ذات الصلة التي ينفذها مكتب تنمية الاتصالات، لا سيما المشاريع المتصلة بتنمية مرافق الاتصالات وخدماتها؛
- (2) تشجيع الوكالات الإنمائية والتمويلية ذات الصلة والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على العمل مع الاتحاد لتحقيق أكبر تقدم ممكن في مجال تنمية الشبكات والبنية الأساسية، وكذلك تحقيق النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات في البلدان النامية؛
- (3) تضمين أهداف ونتائج يمكن قياسها تتعلق بالنفاذ إلى الاتصالات في جميع المشاريع ذات الصلة التي ينفذها مكتب تنمية الاتصالات؛
- (4) تدعيم التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص بما يكفل مشاركة أعضاء القطاع وتدقيق المعلومات إليهم فيما يتعلق بأعمال ومشاريع قطاع تنمية الاتصالات؛
- (5) تعزيز الاتصال وتحسين وتبادل المعلومات بين جميع أعضاء قطاع التنمية بشأن مشاريع محددة يعمل فيها القطاع كوكالة تنفيذية؛ والحرص على تكرار المشاريع ليكون أساساً في جميع المشاريع التجريبية، وتقاسم نتائج المشاريع التجريبية مع تقديم توصيات بشأن تكرارها؛
- (6) تضمين العناصر الخاصة بالموارد البشرية وبناء الطاقات في جميع المشاريع والبرامج التي ينفذها مكتب تنمية الاتصالات؛
- (7) تعزيز التواجد الإقليمي من خلال اقتسام فعال للمسؤوليات والوظائف وتوازن أفضل في الأعمال المنوطة بالمقر والمكاتب الإقليمية؛
- (8) تضمين أهداف وعناصر متعلقة بتضييق الفجوة الرقمية حتى يستطيع جميع سكان العالم الاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الهدف ألف

تعزيز تطوير وتوسيع وتشغيل شبكات وخدمات الاتصالات وزيادة فعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في البلدان النامية:

- (1) تنفيذ التدابير المناسبة لتضييق "الفجوة الرقمية"؛
- (2) تقديم حوافز لاستثمارات القطاع الخاص من خلال تحليل الفرص المتاحة في الأسواق، وإعداد أدوات لتقييم المخاطر، وتحديد اتجاهات الاقتصاد الكلي على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني؛
- (3) إجراء دراسات الاقتصاد الجزئي والأدوات المستهدفة في مجال الإدارة العامة لصالح القطاع الخاص، بغية تعزيز كفاءة مقدمي الشبكات والخدمات (تمويل الأنشطة على أساس التكلفة)، ودعم قدراتهم التنافسية؛
- (4) إعداد وتنفيذ برامج ومشاريع ترمي إلى تيسير استمرار مشاريع وبرامج الاتصالات في البلدان النامية، بعد مرحلة المشاريع التجريبية؛
- (5) الاعتماد على مكامن القوة التي يتميز بها مكتب تنمية الاتصالات، وتقديم المساعدة للبلدان النامية في وضع وتطوير استراتيجيات تحول الشبكات، بما في ذلك وضع أطر توجيهية وتنظيمية سليمة.

الهدف باء

تعزيز النفاذ للجميع إلى شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز بشكل خاص على المعوقين والمحرومين:

- (1) إعداد برنامج خاص يستهدف 100 بلد من أقل البلدان من ناحية كثافة الاتصالات من أجل تحديد فرص السوق، والتعاون مع الدول والمؤسسات/الوكالات المهتمة لوضع برامج تقليل المخاطر؛
- (2) تشجيع وإعداد برامج للاستعداد الإلكتروني وأنشطة تدريبية للبلدان النامية؛

- (3) تقديم المساعدات المناسبة والدعم للبلدان التي تمر بظروف كوارث طبيعية وأعمال عنف أدت إلى توقف تشغيل البنية الأساسية للاتصالات، مما يقتضي إعادة بناء شبكات اتصالاتها.
- (4) توعية المؤسسات الائتمانية والمالية بأهمية وألوية تمويل البرامج والمشاريع ذات الأثر الاجتماعي التي تعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يزيد من منافع هذه البرامج والمشاريع بتقديم خدمات الاتصالات عن بعد والتطبيقات عن بعد.

الهدف جيم

- تقديم المساعدة والأدوات اللازمة للدول الأعضاء في إنشاء بيئة تنظيمية ووضع السياسات العامة وتوفير الموارد المؤسسية والتنظيمية وأنشطة التنمية التي تؤدي إلى تحقيق الهدفين ألف وباء أعلاه:
- (1) مساعدة الحكومات في إنشاء سياسات وهياكل تنظيمية ملائمة للاتصالات، مع مراعاة الفوائد المحتملة لتحرير الاتصالات والاستثمار الخاص والمنافسة لهيئة بيئة مستقرة وشفافة لاجتذاب الاستثمار. وهذه السياسات والهياكل يجب أن تكفل توفير النفاذ الشامل والخدمة الشاملة، والتشجيع على الابتكار وإدخال خدمات وتكنولوجيات جديدة للمستعملين المحرومين من هذه الخدمات والمستعملين الذين يستخدمونها دون المستوى؛
- (2) توفير ملتقى لتبادل الخبرات في مجال التنظيم/التقنين والسياسات العامة؛
- (3) توفير فرص للتدريب لهيئات التنظيم الجديدة، لا سيما الهيئات المحدودة الموارد ومساعدة هذه الهيئات في تنمية الموارد البشرية لمواجهة تحديات متطلبات السوق والهياكل الجديدة؛
- (4) تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء على تحديد أهداف لتطوير البنية التحتية والنفاذ الشامل، وعلى التقدم صوب تحقيقها؛
- (5) التشجيع على تقاسم الخبرات بالتعاون مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والقطاعين الآخرين والوكالات الأخرى في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتوفير المعلومات عن أفضل الممارسات في مجالي التدريب وبناء القدرات، مع كفالة التوازن بين المرأة والرجل والتركيز على تدريب الشباب؛
- (6) تعزيز وتوفير التدريب في مجالي تنمية الموارد البشرية وإدارة الموارد البشرية لمواجهة التحديات التي تطرحها بيئة الاتصالات السريعة التغيير.

الهدف دال

تقديم المساعدة والأدوات اللازمة لأعضاء القطاع من خلال توفير تكنولوجيات وخدمات المعلومات والاتصالات للبلدان النامية:

- (1) حشد الموارد، بما في ذلك التدريب، لكيانات القطاع الخاص المنشأة حديثاً، لا سيما في البلدان النامية؛
- (2) دعم الشراكات والتعاون بين أعضاء القطاع ومكتب تنمية الاتصالات.

الهدف هاء

جمع وتحليل وإتاحة المعلومات والبيانات والإحصاءات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسة العامة للاتصالات وتنمية الاتصالات:

- (1) دراسة المؤشرات القائمة، وإعداد مؤشرات جديدة، حسب الاقتضاء، لتقييم المسائل المتصلة بالتنمية تقيماً سليماً؛
- (2) جمع وتحليل مؤشرات الاتصالات والبيانات التوجيهية/التنظيمية؛
- (3) نشر تقارير تبرز اتجاهات وتطورات القطاع؛
- (4) إجراء دراسات حالات لمختلف النماذج أو الأساليب المستخدمة في إصلاح القطاع، بتحديد مزايا ومساوئ كل منها لإعداد مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات؛
- (5) زيادة الوعي بمنتجات مكتب تنمية الاتصالات وإبرازها بكل الوسائل المفيدة والمناسبة، عن طريق الإنترنت والمطبوعات والمكاتب الإقليمية.

الهدف واو

دعم قنوات الاتصال بين مكتب تنمية الاتصالات والدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين، والعمل على أن يجري الاتصال والتنسيق على نحو تعاوني وفعال بين مكتب تنمية الاتصالات، وقطاعي الاتحاد الآخرين، وأمانة الاتحاد، سواء كان ذلك في المقر أو في المكاتب الإقليمية:

- (1) تحسين الاتصال بأعضاء قطاع تنمية الاتصالات لكفالة إحاطة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بأعمال قطاع تنمية الاتصالات؛
- توسيع وتحسين الخدمات المقدمة على شبكة الويب، والتي تعرض بالتفصيل برامج القطاع وإنجازاته وفرص الشراكات، على أن يجري ذلك على أساس تقييم اهتمامات الأعضاء؛
- تحسين وتوسيع تقاسم المعلومات المعروضة على الويب، لتيسير استخدام موقع القطاع على الإنترنت وتشجيع أعضاء القطاع على استخدامه؛
- (2) تحسين الاتصال بالمكاتب الإقليمية، وتحسين تدفق المعلومات من تلك المكاتب وإليها؛
- (3) التنسيق والاتصال بفعالية مع الأمانة وقطاعي التقييس والاتصالات الراديوية:
- كفالة حصول البلدان النامية على المعلومات الكافية عن نشاط قطاعي التقييس والاتصالات الراديوية والأمانة، ومشاركتها في هذه الأنشطة؛
- ضمان تكامل الأعمال وعدم ازدواجيتها.

الهدف زاي

تحسين قنوات الاتصالات والتنسيق والتعاون الفعال مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والكيانات الأخرى المشاركة في تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات، بهدف إقامة الإطار المناسب لتطبيق وتطوير خدمات الاتصالات والتأكد من فهم رسالة ودور الاتحاد وقطاع تنمية الاتصالات:

- (1) ضمان حصول أعضاء قطاع التنمية على المعلومات ذات الصلة المستمدة من هذه المنظمات؛
- (2) تحديد وتطوير العلاقات مع المنظمات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة التي توفر له الريادة وتقديم المساعدة التقنية والتعاون بين الوكالات في البرامج الرامية إلى النهوض بأهداف التنمية المتواصلة للاتصالات بما يكفل تلبية الاحتياجات؛
- (3) تعزيز وتنسيق العمل مع الكيانات الأخرى، لا سيما منظمة الصحة العالمية، من أجل وضع الإطار المناسب لتقديم خدمات الطب عن بعد وتطبيقاته، وتطوير هذا الإطار.

الهدف حاء

ضمان تحقيق أقصى قدر من الفائدة للدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين من دور الاتحاد بوصفه وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ووكالة منفذة تقوم بتنفيذ مشاريع في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أو آليات التمويل الأخرى:

- (1) الاضطلاع بالقيادة بوصفه وكالة تنفيذية في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حتى يمكن لأعضاء قطاع التنمية الاستفادة تماماً من المشاريع والبرامج الإنمائية؛
- (2) تشجيع تبادل المعلومات مع أعضاء قطاع تنمية الاتصالات وأعضاء وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المشاريع المنفذة في إطار الأمم المتحدة.

الهدف طاء

ضمان إدراج منظور المساواة بين المرأة والرجل في البرامج والأنشطة وتطبيقه قدر الإمكان:

- (1) دعم وتيسير الجهود المبذولة في إطار الاتحاد ومن خلال المكاتب الإقليمية للتأكد من وجود منظور المساواة بين المرأة والرجل، وتعزيز التوازن التمثيلي لهما في جميع أنشطة قطاع التنمية، وفي الاتحاد بشكل عام؛
- (2) حشد الموارد وتقديم معلومات إلى الدول الأعضاء لتحسين التوازن بين المرأة والرجل في مجال تنمية الاتصالات، وفي ملكية وإدارة وتشغيل مرافق وخدمات الاتصالات، لا سيما في البلدان النامية؛

- (3) تشجيع البرامج والدراسات التي تعزز قدرة النساء والرجال على السواء على استخدام خدمات الاتصالات الأساسية والمتقدمة، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الريفية والمناطق النامية؛
- (4) التركيز داخل مكتب تنمية الاتصالات على النهوض بقضايا المساواة بين المرأة والرجل.

الهدف ياء

التأكيد على احتياجات ودور الشباب في مجال تطوير الاتصالات:

- (1) تقييم احتياجات والدور الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في مجال تنمية الاتصالات؛
- (2) العمل مع تليكوم ومكاتب الاتحاد والمكاتب الإقليمية وإدارات الاتحاد الأخرى للوصول إلى الشباب، ودعم المبادرات الخاصة بهم؛
- (3) تعزيز برامج بناء القدرات والتدريب الداخلي الموجهة إلى الشباب؛
- (4) تحديد منسق يكون نقطة وصل داخل مكتب تنمية الاتصالات لأنشطة بناء القدرات التي تركز على الشباب.

الهدف كاف

إقامة وتقوية الربط بين التخطيط المالي والاستراتيجي والتشغيلي.

الهدف لام

مراقبة أداء القطاع، عن طريق الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، من خلال النتائج المحققة، واقتراح تعديلات في الخطة الاستراتيجية حسب الحالة.

الهدف ميم

المساهمة، حسب الاقتضاء، في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات:

- (1) تناول النقص الخطير في البنية الأساسية للاتصالات في كثير من البلدان النامية؛
- (2) دعوة الدول الأعضاء في الاتحاد إلى اقتراح تدابير حول كيفية استخدام التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكفأ استخدام ممكن، للإسهام في تخفيف الفقر وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- (3) اقتراح المبادرات المؤاتية التي تهدف إلى سد الفجوة الرقمية، بما في ذلك المقترحات التي تقدم إلى فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الهدف نون

الحرص على أن تؤخذ في الاعتبار تجارب البلدان النامية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند إقامة الشراكة في هذا الميدان:

- (1) إقرار وتنسيق المشاريع المعتمدة المتعلقة بتبادل التجارب بين البلدان النامية والمرتبطة بمباشرة إنشاء الشبكات والخدمات والتطبيقات، لتطوير الإطار التشريعي وتنمية الموارد البشرية؛
- (2) ولهذا الغرض، يبذل قطاع تنمية الاتصالات الجهود لغرض إيجاد الوسائل التمويلية وبخاصة:
 - تعبئة الموارد لا سيما موارد من خارج الميزانية، التي تأتي من فائض إيرادات تليكوم؛
 - بواسطة الشراكة بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع.

4. خطة عمل إسطنبول

مقدمة

ترسم خطة عمل إسطنبول طريقاً تسلكه البلدان النامية لكي تحوّل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية - ويعني سد الفجوة الرقمية إتاحة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع استعمالها لكي تتمكن جميع قطاعات المجتمع من الاستفادة من الفرص المتولدة عن مجتمع المعلومات. والفرص الرقمية لا تقتصر على دفع النمو الاقتصادي، بل تمكن أيضاً من إحراز التقدم الاجتماعي والتعليمي والصحي. ويتوقف تحقيق هذه الأهداف على نشر شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وخطة عمل إسطنبول مجموعة شاملة من البرامج تمكن البلدان النامية من تعزيز العمل على إقامة شبكات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة منصفة ومتواصلة وبأسعار في متناول الجميع.

والخوارج الذي تدور حوله خطة عمل إسطنبول هو سلسلة من ستة برامج يقوم بتنفيذها مكتب تنمية الاتصالات (أو المكتب) في الاتحاد الدولي للاتصالات، وهي تركز على الإصلاح التنظيمي والتكنولوجيا الجديدة والاستراتيجيات والتطبيقات الإلكترونية والمسائل الاقتصادية والتمويلية وبناء الطاقات البشرية وتقديم المساعدة الخاصة إلى أقل البلدان نمواً.

والبرامج الستة هي:

- (1) برنامج الإصلاح التنظيمي الذي يركز على الأدوات العملية والموارد اللازمة للهيئات التنظيمية للعمل في الإصلاح بأقصى قدر من الفعالية من أجل الوفاء بأهداف تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية والنفاذ إليها واستعمالها وخلق فرص آمنة للاستثمار وكفالة النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - (2) برنامج التكنولوجيا والاتصالات/تنمية شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يساعد البلدان النامية في الانتقال إلى تكنولوجيا الجيل الجديد بما في ذلك الخدمات المتنقلة والإذاعة وإدارة الطيف وبروتوكول الإنترنت والوسائط المتعددة من أجل تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة الملائمة في إقامة شبكتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - (3) برنامج الاستراتيجيات الإلكترونية والخدمات/التطبيقات الإلكترونية الذي يعزز تنفيذ تطبيقات القيمة المضافة وبروتوكول إنترنت (الشبكات والتطبيقات) في مجالات الحكومة والصحة والتعليم والشركات التجارية والزراعة وغيرها من القطاعات لكي تصل الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جميع شرائح المجتمع؛
 - (4) برنامج الشؤون الاقتصادية والمالية بما فيها التكلفة والتعريفات، الذي يساعد البلدان النامية على الاستعداد للبيئة التنافسية حيث انتقل مركز التركيز من التمويل الحكومي للبنية التحتية والخدمات إلى استثمارات القطاع الخاص، ويقدم لها مبادئ توجيهية بشأن التحليل الاقتصادي والسياسات والاستراتيجيات التمويلية التي تشجع على تخفيض التكلفة التي يتحملها المستعملون النهائيون؛
 - (5) برنامج بناء الطاقات البشرية الذي يساعد البلدان النامية على تعزيز طاقتها البشرية والمؤسسية والتنظيمية من خلال إدارة وتنمية الموارد البشرية وتوسيع نطاقها لتشمل صانعي السياسات والمنظمين الذين يحتلون الموقع الحاسم في تصميم وتنفيذ السياسات التي تفضي إلى زيادة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها.
 - (6) البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً وتستند قيمته إلى نوعية خدماته وسرعته بهدف إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي من خلال تنمية الاتصالات وقدرتها على التأثير إيجابياً على توصيل المساعدة إلى أقل البلدان نمواً.
- وسيتم استكمال وتعزيز أعمال البرامج الستة بمبادرات تشجع على المشاركة الرقمية والتركيز على تلبية احتياجات الفئات الخاصة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما فيها المرأة والشباب والشعوب الأصلية، وتراعي أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على هذه المجموعات الخاصة.
- وتشجع خطة العمل إمكانية المساءلة عن تنفيذ أنشطة البرامج وأنشطة لجان دراسات التنمية. وهي تسعى أيضاً إلى تحسين أساليب عمل لجان الدراسات وتمكينها من تقديم النتائج المطلوبة في الوقت المناسب.
- وتعطي الخطة أيضاً للمكتب المرونة التي يحتاجها للاستجابة إلى طلبات البلدان التي تمر بأحوال طارئة للحصول على المساعدة.

والإحصاءات والتحليلات التي تفسر الاتجاهات في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتصف بأهمية حاسمة لوضع معايير للبلدان وتقييم استعداداتها الإلكترونية ومساعدتها بالمعلومات لصياغة سياساتها وتشريعاتها وخياراتها التنظيمية لتنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وتشكل الإحصاءات والتحليلات الأساس لوضع مؤشرات موضوعية يمكن قياسها بشأن حالة اقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات في العالم. وتعمل خطة عمل إسطنبول على توسيع وتعزيز الأنشطة الجارية لجمع ونشر المعلومات التي يقوم بها المكتب لمساعدة البلدان في تقييم مستوى استعداداتها الإلكترونية.

وتتألف خطة عمل إسطنبول من أربعة أقسام:

- (1) التعاون بين الأعضاء، بما في ذلك المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات والمؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات ولجان الدراسات والفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات؛
 - (2) برامج خطة عمل إسطنبول الستة؛
 - (3) نشاطان شاملان لدعم البرامج الستة ولجان الدراسات: هما الإحصاءات والمعلومات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشراكات والترويج؛ وهما برنامجان حاسمان لاستمرارية تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - (4) المبادرات الخاصة: مسائل المساواة بين الجنسين والشباب والشعوب الأصلية والقطاع الخاص.
- وستشمل أعمال المكتب لتنفيذ خطة العمل هذه ثلاثة أنواع مختلفة من الإجراءات هي البرامج والأنشطة والمبادرات. فالبرامج هي الإجراءات التي تستخدم الخبرة المتوفرة في مجالات محددة. أما الأنشطة فهي الإجراءات التي تقدم الدعم العام إلى البرامج ولجان الدراسات والمبادرات. والمبادرات هي التدابير التي تهدف إلى معالجة الاحتياجات الخاصة التي وضعها الأعضاء في قمة الأولويات. وبالإضافة إلى ذلك سيقدم المكتب مدخلات إلى لجان دراسات التنمية المختصة.

القسم الأول

التعاون بين أعضاء قطاع تنمية الاتصالات

المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات

يفترض أن يدعو المجلس وفقاً للاتفاقية إلى عقد مؤتمر عالمي لتنمية الاتصالات في عام 2006.

المؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات

لاحظ المؤتمر في صدد الأعمال التحضيرية الإقليمية للمؤتمرات العالمية المقبلة لتنمية الاتصالات أن العملية التحضيرية تتألف من خمسة اجتماعات إقليمية تحضيرية. وأشار مدير مكتب تنمية الاتصالات في تقييمه لنتائج هذه الاجتماعات التحضيرية الإقليمية إلى أن المجلس كان قد قرر على أساس التجربة أن يسمح بعقد اجتماعات تحضيرية غير رسمية لتوفير التكاليف المرتبطة باستعمال اللغات الرسمية الست في الاجتماعات الرسمية. ويمكن أن يعود قطاع تنمية الاتصالات إلى عقد اجتماعات إقليمية لتنمية الاتصالات إذا تحلت بروح الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، أي لا تستعمل سوى اللغات ذات الصلة بكل منطقة.

واعتمد المؤتمر بالتالي قراراً يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات بأن ينظم في حدود القيود المالية التي وضعها مؤتمر المندوبين المفوضين اجتماعاً تحضيرياً إقليمياً واحداً لكل منطقة يعقد في وقت قريب بقدر الإمكان من المؤتمر العالمي التالي لتنمية الاتصالات يعقبه اجتماع غير رسمي لرؤساء ونواب رؤساء الاجتماعات التحضيرية الإقليمية قبل ستة أشهر من المؤتمر العالمي على الأقل.

لجان الدراسات

وفقاً للقرار 3 (المراجع في إسطنبول، 2002) ينشئ المؤتمر لجنتي دراسات ويحدد المسائل التي ستدرسها هاتان اللجنتان وأساليب عملهما. واعتمد المؤتمر المسائل التالية لتدرسها لجننتا الدراسات 1 و2:

لجنة الدراسات 1

- النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة
- سياسات الرسوم ونماذج الرسوم وطرق حسابات تكلفة خدمات الاتصالات الوطنية، بما في ذلك النواحي المتصلة بالطيف
- الاتصال البيني
- تنظيم الاتصالات الساتلية في البلدان النامية
- التنفيذ الوطني للقوانين والقواعد واللوائح المتصلة بالاتصالات من قبل الهيئات التنظيمية للاتصالات الوطنية
- تنفيذ المهاتفة باستخدام بروتوكول إنترنت في البلدان النامية
- أثر تقارب تكنولوجيات الاتصالات والبث الإذاعي والمعلومات

لجنة الدراسات 2

- تحديد موضوعات الدراسة التي تتناولها لجان الدراسات في قطاعي تقييس الاتصالات والاتصالات الراديوية، ذات الأهمية للبلدان النامية
- التقدم في أنشطة الاتحاد بشأن التجارة الإلكترونية
- استراتيجية للانتقال بالشبكات المتنقلة إلى أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية-2000 (IMT-2000) وما بعدها
- الاتصالات للمناطق النائية والريفية
- دراسة نظم وتكنولوجيات الإذاعة الرقمية، بما في ذلك تحاليل التكاليف/الفوائد، والتشغيل البيني للنظم الأرضية الرقمية مع الشبكات التماثلية الحالية، وطرق الانتقال من التقنيات الأرضية التماثلية إلى التقنيات الرقمية

- تقييم الاتصالات ذات النطاق العريض على الأسلاك النحاسية التقليدية، مع مراعاة نواحٍ تكنولوجية معينة وغير ذلك من النظم والتطبيقات
- تطبيقات الاتصالات في مجال الرعاية الصحية
- استراتيجية للانتقال من شبكات تبديل الدارات إلى الشبكات التي تعمل بتبديل الرزم
- دراسة تكنولوجيات النفاذ للاتصالات ذات النطاق العريض
- حساب رسوم استعمال الترددات

ويمكن الاطلاع على تعريف هذه المسائل في الوثيقة 290 الصادرة عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 والمنشورة في موقع قطاع تنمية الاتصالات في العنوان التالي: http://web.itu.ch/ITU-D/study_groups/

الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات

اعتمد المؤتمر قراراً يدعو مؤتمر المندوبين المفوضين القادم إلى تأييد إسناد عدد من الموضوعات المحددة المدرجة في اختصاصات المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، مثل تقييم كفاءة لجنّتي دراسات التنمية والموافقة على التغييرات في أساليب عملهما والموافقة على برنامج العمل الناشئ عن استعراض المسائل الحالية والجديدة التي تدرسها لجنّتا دراسات التنمية.

وقرر المؤتمر أيضاً تحديد مكتب الفريق الاستشاري للفترة الإنمائية 2003-2006 على النحو التالي:

الدولة العضو/عضو القطاع

الوظيفة

كندا	الرئيس
غابون	نائب الرئيس
إثيوبيا	نائب الرئيس
ملاوي	نائب الرئيس
روسيا	نائب الرئيس
المملكة المتحدة	نائب الرئيس
البرازيل	نائب الرئيس
المكسيك	نائب الرئيس
الولايات المتحدة الأمريكية	نائب الرئيس
المملكة العربية السعودية	نائب الرئيس
المغرب	نائب الرئيس
اثنان من بلدان منطقة آسيا	نائب الرئيس
الأرجنتين	رئيس لجنة الدراسات 1
سورية	رئيس لجنة الدراسات 2
شركة كومباس روز إنترناشيونال	رئيس فريق العمل المعني بالقطاع الخاص

القسم الثاني

الإجراءات

ألف - برامج خطة عمل إسطنبول

البرنامج 1: الإصلاح التنظيمي

1 الغرض

مساعدة الدول الأعضاء وهيئات التنظيم الوطنية في وضع وتنفيذ السياسات والتشريعات واللوائح الرامية إلى تحقيق تنمية دائمة للاتصالات والنفاذ إلى الاتصالات واستعمالها بما في ذلك البث الإذاعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالنظر إلى أن الإصلاح القطاعي قد أصبح الآن هو المعيار السائد بين الدول الأعضاء في الاتحاد، فقد تحول تركيز أعمال قطاع تنمية الاتصالات في مجال السياسات والتشريعات والقواعد التنظيمية من إعداد وتنفيذ الإصلاحات الأولية إلى مساعدة الأعضاء القائمين بعملية الإصلاح للوفاء بأكبر قدر من الفاعلية لأهدافها الوطنية في مجال تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ والاستعمال. وقد صمم برنامج إسطنبول للإصلاحات التنظيمية لإيجاد حلول عملية لتمكين الدول الأعضاء في الاتحاد من تبني تنظيمات فعالة وخاصة للاستجابة لاتجاهات التقارب التي تمكن من تقديم خدمات متماثلة على شبكات مختلفة الأنواع.

وينبغي عند تنفيذ هذا البرنامج مراعاة الاستنتاجات ذات الصلة (المادة 22 من دستور الاتحاد: القرارات والتوصيات والمقررات والتقارير) التي اعتمدها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002).

2 المهام

1.2 إنشاء الأدوات اللازمة للتنظيم الفعال

إعداد أدوات في مجال السياسات العامة والتشريعات واللوائح لكي يستخدمها المسؤولون عن صنع القرار فيما يتعلق بالاتصالات/ بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهيئات التنظيمية، والمسؤولون عن وضع السياسات، وهيئات التشغيل، والقائمون على توفير الخدمات، بما في ذلك المشورات والدراسات والخطوط التوجيهية والنماذج بشأن مسائل يرى الأعضاء أنها جديرة بالأولية.

أ (نشر التقرير المعنون "التوجهات في إصلاح الاتصالات" على أساس سنوي، مع إبراز التوجهات التنظيمية الرئيسية، واستخدام المعلومات المستخلصة من دراسات الحالة ذات الصلة والدراسة الاستقصائية التنظيمية السنوية.

ب) التكليف بإجراء دراسات خاصة لتعيين المعالم القياسية، مع التركيز على النهج العملية التي يمكن من خلالها تناول المشاكل التنظيمية المتوقعة.

ج) إجراء دراسات حالة عن نماذج أو نهج مختلفة طبقت في إطار عملية الإصلاح، وتعيين المزايا والعيوب بغية وضع خطوط توجيهية بشأن أفضل الممارسات.

د) إعداد ونشر أدلة عن السياسات العامة والتشريعات واللوائح التنظيمية، وخطوط توجيهية عن أفضل الممارسات، بما في ذلك صكوك نموذجية ذات طابع سياسي وقانوني وتنظيمي (وهذه يمكن أن تشمل، على سبيل المثال، سياسات نموذجية للنفاذ الشامل/الخدمة الشاملة، وسياسات البث الإذاعي والنفاذ إلى بوابات عبور المعلومات، وتشريعات نموذجية تحدد نطاق وسلطات هيئات التنظيم وصلاحياتها في مجال الإنفاذ؛ وصكوك تنظيمية نموذجية مثل اتفاقات نموذجية بشأن التوصيل البيني، والقواعد المتعلقة بصناديق النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة، وإجراءات الترخيص لموردي خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين أداء الشبكات، ومعايير نوعية الأداء لموردي خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخطط وسياسات الطيف والترقيم التي تنص على توعية المستعملين النهائيين المحتملين بمزايا الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تسهم في تدريب العملاء المحتملين على استخدامها).

2.2 إعداد مواد التدريب وإتاحة الفرص في مجال التدريب

تنمية موارد بشرية ملائمة على صعيد القطاع الحكومي والخاص لوضع وتنفيذ سياسات وتشريعات ولوائح ترمي إلى ضمان تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفوذ إليها واستخدامها على نحو مستدام. وهذا التوجه العملي سيركز، بالتعاون الوثيق مع برنامج بناء القدرات البشرية، على تعزيز المهارات ذات الصلة لدى الهيئات التنظيمية وصانعي السياسات وفي القطاع الخاضع للتنظيم، وسيعمل عند الاقتضاء على الاستخدام الأمثل لموارد المكاتب الإقليمية للاتحاد، ومراكز الامتياز الإقليمية والهيئات التنظيمية الإقليمية:

أ (إعداد وتنظيم دورات دراسية تدريبية للهيئات التنظيمية وصانعي السياسات وأعضاء القطاع الخاص بشأن المسائل التنظيمية، استناداً إلى الأدلة والخطوط التوجيهية ودراسات الحالات المشار إليها في الفقرة 1.2، وغير ذلك من المواد ذات الصلة.

ب (توفير التدريب باستخدام الوسائل التقليدية والإلكترونية على المستوى العالمي أو الإقليمي أو دون الإقليمي.

ج (إنشاء آليات تدريبية أخرى مثل برنامج لتبادل الموظفين بين الهيئات التنظيمية.

3.2 تقديم المساعدة إلى الأعضاء

تنظيم ندوات ومنتديات وحلقات دراسية وورش عمل في مجال التنظيم

تخصيص أماكن يمكن فيها لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية والمنظمات الإقليمية مناقشة القضايا التنظيمية الرئيسية والحصول على مساهمات ملائمة من الجهات المنشود تنظيمها.

أ (تنظيم سلسلة من الندوات/الحلقات الدراسية للهيئات التنظيمية وصانعي السياسات، تكون بمثابة منتدى لتبادل الآراء ووجهات النظر والخبرات بين البلدان بشأن مجالات/شواغل محددة تتعلق بالتنظيم والسياسات العامة والتشريع مع التركيز على التوصل إلى حلول عملية لقضايا الإصلاح القطاعي.

ب (تنظيم حلقات دراسية إقليمية بالتعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية/دون الإقليمية، بما في ذلك الهيئات التنظيمية الإقليمية.

ج (عقد اجتماع سنوي للهيئات التنظيمية في إطار الندوة العالمية للهيئات التنظيمية.

د (دعم تنظيم ورش عمل تناول مواضيع السياسات والمسائل القانونية والتنظيمية بغية إعداد صكوك تنظيمية نموذجية إقليمية. ويمكن، على سبيل المثال، أن يشتمل ذلك على أطر نموذجية بشأن صناديق الخدمة الشاملة، وعروض نموذجية للتوصيل البيني، وأطر نموذجية للتراخيص للخدمات المتنقلة المتقدمة.

هـ (تشجيع الهيئات التنظيمية على المشاركة في الأعمال التحضيرية للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات وعلى المشاركة في المؤتمر نفسه.

المساعدة والدعم المستهدفان في النواحي التنظيمية

أ (تقديم المساعدة إلى البلدان والمؤسسات التنظيمية الإقليمية في تنفيذ السياسات والتشريعات واللوائح الرامية إلى ضمان تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفوذ إليها واستخدامها على نحو مستدام.

ب (تقديم مساعدة إلكترونية من خلال الموقع العالمي للتبادل بين هيئات التنظيم، المذكور في الفقرة 4.2 أدناه.

ج (تقديم المشورة الخبيرة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد وهيئات التنظيم/التقنين الوطنية و/أو المؤسسات التنظيمية الإقليمية على أساس قصير الأجل وفقاً للخطوط التوجيهية التي وضعها قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد.

د (ويمكن تقديم المساعدة والمشورة في المجالات التالية:

1 (تحليل تأثير السياسات والتشريعات واللوائح الحالية المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تنمية ونفاذ واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد السياسات والتشريعات واللوائح الرامية إلى تحسين تنمية ونفاذ واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2 (إنشاء وتشغيل هيئات تنظيمية وطنية ومؤسسات تنظيمية إقليمية (فيما يتعلق مثلاً بقضايا الاستقلالية والشفافية والعدالة والتنفيذ والمساءلة وما إلى ذلك) مع مراعاة المراحل المختلفة لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل البلدان.

- (3) إنشاء واستعراض وتحديث وتنسيق الإطار القانوني لكي يكون قادراً على تلبية متطلبات الانتقال من التشريعات القائمة على القطاعات إلى التشريعات القائمة على الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقاربة.
- (4) وضع ودعم وتنفيذ أطر سياسية وقانونية وتنظيمية تستهدف ضمان تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ إليها واستخدامها على نحو مستدام. (ومثال ذلك مساعدة هيئات التنظيم الوطنية على وضع قواعد لتنظيم الأسعار، والتزامات وتكاليف النفاذ إلى التوصل البيني، والتزامات الخدمة الشاملة/النفاذ الشامل، ورسوم الترخيص للموارد النادرة، والترقيم وغيره من مبادئ نفاذ العملاء إلى الخدمات، والتزامات نوعية الخدمة، وإدارة الطيف، بما في ذلك خدمات البث الإذاعي، ومساعدة صانعي السياسات في وضع سياسات من شأنها تشجيع تدريب المستهلكين المحتملين على استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضمان جدوى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستخدمين النهائيين وتمكينهم من النفاذ إليها، بمن فيهم هؤلاء الذين ربما يفتقرون إلى التعليم والمهارات الرقمية).
- (5) وضع سياسات وتقديم معلومات بشأن التكنولوجيات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تخفيض التكلفة في خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (6) دعم تبادل الخبرات التنظيمية بين هيئات ووكالات التنظيم الإقليمية ودون الإقليمية.
- (7) تهيئة ظروف سياسية وتنظيمية تجتذب الاستثمارات في الشبكات الرقمية الحديثة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتحسين النفاذ إليها في البلدان النامية.
- (8) دراسة وتنفيذ الوسائل اللازمة لدعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا.
- (9) دراسة وتنفيذ الوسائل اللازمة لدعم المبادرات الإقليمية مثل الشبكة الإفريقية لهيئات تنظيم الاتصالات.

4.2 تبادل المعلومات

- أ (إنشاء مركز للمعرفة التنظيمية للحفاظ على المكتبة التنظيمية للاتصالات وتوسيعها (الدراسة الاستقصائية التنظيمية السنوية، وقاعدة بيانات الاتحاد لتنظيم الاتصالات في العالم، وموقع TREG (تنظيم الاتصالات) على الويب لجمع وتنسيق ونشر الإحصاءات التنظيمية، وليستضيف في موقع خطي واحد (TREG) مكتبة كبيرة للموارد التنظيمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تستند إلى المجموعات الحالية من الدراسات والتقارير الموجودة لدى الاتحاد، بما في ذلك الخطوط التوجيهية والدراسات والنماذج والكتيبات وغير ذلك من المنشورات المبينة في 1.2 أعلاه (على سبيل المثال، نماذج عروض التوصل البيني واتفاقات التوصل البيني المنشورة والوثائق ذات الصلة الصادرة عن المعاهد الأكاديمية والدولية ومنظمات التنظيم الإقليمية) والمعلومات الملائمة ذات الصلة المتوفرة عن طريق الموقع العالمي للتبادل بين الهيئات التنظيمية (G-REX). وهذا الموقع الذي أنشأه مكتب تنمية الاتصالات لكي يكون بمثابة منتدى إلكتروني وخط ساخن لتبادل الحلول العملية للمسائل التنظيمية الرئيسية، سيستمر ويقوى لتلبية احتياجات المستخدمين. وينبغي قدر الإمكان تقديم هذه الخدمات مجاناً على الشبكة إلى هيئات التنظيم.
- ب (جمع وتنسيق السياسات واللوائح الوطنية للاتصالات من خلال نشر الدراسة الاستقصائية التنظيمية التي يجريها مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد سنوياً لتناول المسائل الملحة.
- ج (إبقاء ودعم قاعدة البيانات التنظيمية العالمية التابعة لمكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد بحيث تتضمن بيانات مستقاة من الدراسة الاستقصائية التنظيمية السنوية وبعض المعالم البارزة المستخلصة من التجارب الوطنية.
- د (تبادل البيانات والموارد مع المنظمات الإقليمية والدولية المختصة لنشرها على موقع TREG على الويب.
- هـ (تخصيص موارد إضافية لمواصلة وتطوير وتحسين موقع تبادل المعلومات العالمي لهيئات التنظيم (G-REX) باعتباره محفلاً تفاعلياً على الشبكة تتبادل فيه الهيئات التنظيمية وجهات النظر والخبرات بشأن المسائل التنظيمية الهامة.
- و (جمع معلومات عن تبادل المعلومات ذات الصلة مع الرابطة التنظيمية الإقليمية/دون الإقليمية ومع المبادرات التنظيمية الدولية الأخرى.

5.2 تلبية الاحتياجات الخاصة

في مجتمع المعلومات، يعتبر النفاذ إلى المعلومات والتعليم والمعرفة أمراً حيوياً من أجل الارتقاء الاجتماعي والتكامل الاجتماعي. ومن شأن النفاذ الشامل، أي توصيل الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى كل الفئات الاجتماعية، أن يحسّن تنمية الإنسان ويخفف من التهميش الاجتماعي، خاصة في البلدان النامية. وهذا العمل يساعد الأعضاء على وضع وترويج سياسات وتشريعات وقواعد تنظيمية تكفل مشاركة جميع قطاعات المجتمع بشكل كامل في مجتمع المعلومات. ويمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال:

- أ) وضع السياسات والتشريعات واللوائح التي تراعي احتياجات الجنسين والترويج لها بحيث تسعى إلى تحويل المؤسسات إلى بيئات تدرك احتياجات الجنسين وتأخذ في الاعتبار على نحو كامل اهتمامات النساء والرجال فيما يتعلق بتوسيع نطاق الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،
- ب) وضع السياسات والتشريعات واللوائح التي يكون الغرض منها توسيع نطاق الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتشمل النساء،
- ج) وضع السياسات والتشريعات واللوائح التي يكون الغرض منها توسيع نطاق الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتشمل الشباب،
- د) وضع السياسات والتشريعات واللوائح التي يكون الغرض منها توسيع نطاق الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتشمل السكان الأصليين،
- هـ) وضع السياسات والتشريعات واللوائح التي يكون الغرض منها توسيع نطاق الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتشمل السكان الذين يعيشون في المناطق ذات الخدمات المحدودة من الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والسكان ذوي الاحتياجات الخاصة.

6.2 التنسيق داخل الاتحاد

تقوية التنسيق في داخل الاتحاد، بما في ذلك:

- أ) تقديم مدخلات هامة من خلال هذا البرنامج في الدراسات التي تقوم بها لجنة الدراسات 1 التابعة لقطاع تنمية الاتصالات؛
- ب) تبادل المعلومات في داخل الاتحاد (قطاع التقييس، وقطاع الاتصالات الراديوية والمكاتب الإقليمية ومراكز التميز الإقليمية وسائر برامج وأنشطة قطاع تنمية الاتصالات) من أجل استخدام جميع الموارد التقنية المتاحة في الاتحاد، وتقديم الخبرات والموارد التي تدعو إليها الحاجة في جميع أجزاء الاتحاد.

7.2 الشراكات

الدخول في شراكات تهدف إلى تسهيل تنفيذ أنشطة هذا البرنامج بما في ذلك الحصول على أموال من وكالات التمويل ومؤسسات التمويل الدولية وسائر الشركاء المعنيين، والتماس مدخلات من أعضاء قطاع تنمية الاتصالات وغيرهم من الشركاء المعنيين من أجل تسهيل القيام بالأنشطة، خاصة في تكوين الأدوات ومواد التدريب.

8.2 القرارات والتوصيات المتصلة بهذا البرنامج

العنوان	المراجع
جمع المعلومات ونشرها	القرار 8 (المراجع في إسطنبول، 2002)
الاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والفقيرة في الخدمات	القرار 11 (المراجع في إسطنبول، 2002)
تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية	القرار 17 (المراجع في إسطنبول، 2002)
المسائل المتعلقة بالقطاع الخاص في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات	القرار 29 (إسطنبول، 2002)
دور قطاع التنمية في التحضير للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات وفي تنفيذ قراراتها	القرار 30 (إسطنبول، 2002)
دعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا	القرار 35 (إسطنبول، 2002)
سد الفجوة الرقمية	القرار 37 (إسطنبول، 2002)
إدماج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في برامج قطاع تنمية الاتصالات	القرار 44 (إسطنبول، 2002)

البرنامج 2: تنمية التكنولوجيات وشبكات الاتصالات

1 الغرض

الغرض من هذا البرنامج مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات لتحقيق استفادتهم أكبر استفادة ممكنة من التكنولوجيات الجديدة الملائمة في تنمية شبكات اتصالاتها⁶. وستركز أنشطة البرنامج 2 على البحوث التطبيقية ونقل المعرفة التكنولوجية إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول فيما يتصل بتخطيط وبناء وتشغيل وترقية وإدارة وصيانة شبكات الاتصالات. وستتضمن أنشطة تخطيط الشبكات في البرنامج 2 تنبؤات الحركة والطلب، وإدارة الشبكة، بما في ذلك إدارة الطيف والرصد الراديوي، والتوصيل البيني، والتشغيل البيني، ونوعية معايير الخدمة بالنسبة إلى الشبكات السلكية واللاسلكية، والاتصالات المتنقلة الأرضية علاوة على البث الإذاعي.

وينبغي عند تنفيذ هذا البرنامج مراعاة الاستنتاجات (المادة 22 من دستور الاتحاد: القرارات والتوصيات والمقررات والتقارير) التي اعتمدها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002).

من المفترض أن تعطى الأولوية للميادين التالية المتعلقة بالتكنولوجيا:

1.1 إدارة الطيف والرصد الراديوي

من المقترح مواصلة الجهود المبذولة لدعم الهيئات التنظيمية الوطنية للإدارات في ميدان تخطيط وتخصيص الترددات، وإدارة الطيف، والرصد الراديوي.

وآخذاً في الاعتبار الحاجات المختلفة لأعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات، فقد تم تحديد مستويين مختلفين من أنظمة إدارة الطيف (SMS) المؤتمتة:

1.1.1 نظام أساسي محسّن للتشغيل على:

أ) حاسوب وحيد أو عدد من الحواسيب الشخصية المنفصلة التي تعمل بمفردها؛

ب) وشبكة حاسوبية مزودة بإدارة ديناميكية ودرجة عالية من دقة الحسابات تستند إلى وحدات أرض عيارية رقمية. وينبغي ألا يتجاوز عدد تخصيصات الترددات 100 000 تخصيص.

ويحتاج النظام الأساسي المحسن إلى تدريب متعمق وموظفين فنيين على درجة عالية من التأهيل؛

2.1.1 لا يكون النظام المتقدم مجدياً إلا عندما يتجاوز عدد تخصيصات الترددات حوالي 100 000 تخصيص، ويطبق إجراءات ونماذج تنبؤ بالانتشار مؤتمتة بالكامل ومن أحدث الأنواع في شبكة حاسوبية كاملة تماماً. وتحتاج تلك الأنظمة إلى استثمارات أولية وإلى ميزانية تشغيل ضخمة وأيضاً مجموعة كبيرة من الأخصائيين ذوي الخبرة والتأهيل العاليين لتشغيلها. ويعرض عدد من الشركات المتخصصة أنظمة متقدمة لإدارة الطيف.

ومن المقترح أن يتم ترقية/تطوير أنظمة إدارة الطيف الأساسية المحسنة بواسطة هذا البرنامج مصحوباً بمساعدات تقنية وأنشطة تدريب ملائمة.

ومن المعترف به أن طيف التردد "مورد نادر" ويعتبر تحديد سعره معلماً مفيداً لكي يدخل في عملية إدارة الطيف. ولكن دراسات تحديد سعر الطيف ستجري في ظل البرنامج 4 عن "الشؤون الاقتصادية والمالية"، بما في ذلك التكاليف والتعريفات والقرار 9 (إسطنبول، 2002) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات.

ولا يزال إنشاء هيئة لتنظيم استخدام الطيف استخداماً فعالاً، ومزودة على النحو الصحيح بما يجب من مرافق لتخطيط الترددات وإدارة الطيف والرصد الراديوي، يعتبر أولوية عليا بالنسبة للبلدان النامية.

⁶ في الاتحاد الدولي للاتصالات، يشمل مصطلح "الاتصالات" البث الإذاعي الصوتي والتلفزيوني.

2.1 البث الإذاعي

تفضي الرقمنة إلى حدوث تقارب بين البث الإذاعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فضلاً عن ذلك، فإن الرقمنة تعمل على تبديل أحوال قطاع الإذاعة الصوتية والتلفزيونية بالكامل. وسيتعين على الإذاعيين، للاستفادة من فرص الرقمنة، أن يتبنوا هياكل إدارة بسيطة ومستجيبة، وأن يخططوا ويستثمروا بحصافة فيما يتعلق بالمعدات والمرافق الرقمية، وأن يتدربوا على تقنيات الإدارة الحديثة، والتكنولوجيات والخدمات الجديدة، وأخيراً وليس آخراً، أن يتواءموا مع البيئة التنظيمية. وسيعمل هذا البرنامج، بالتنسيق مع البرامج التالية: الإصلاح التنظيمي، والاستراتيجيات الإلكترونية وتطبيقاتها، والشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التكاليف والتعريفات، وبناء الطاقات البشرية، على توفير المعلومات للإذاعيين وتقديم الخدمات فيما يتعلق بالتحول الرقمي، واستعمال التكنولوجيا الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك سيقدم هذا البرنامج المساعدة في تخطيط التردد والتغطية، وتقديم مشورة الخبراء في استحداث نماذج لشبكات نشاط الأعمال، وإعادة الهيكلة التنظيمية والخبرة في تشغيل تكنولوجيا الإذاعة الرقمية.

وعلى الرغم من زيادة أهمية الإذاعة الرقمية، فإن الإذاعة الصوتية التماثلية، ولا سيما الإذاعة الراديوية المجتمعية، ستظل ذات أهمية للمناطق الريفية المعزولة في البلدان النامية.

ولهذه الأسباب يقترح إيلاء الأولوية للبث الإذاعي الصوتي والتلفزيوني ضمن هذا البرنامج.

3.1 تخطيط الشبكات

يتوقف اختيار التكنولوجيا الجديدة على الاحتياجات المتوقعة وما ينجم عنها من خطط تنمية الشبكة. وفي البلدان النامية قد تختلف الاحتياجات اختلافاً كبيراً بين المناطق الحضرية والريفية وحتى عندما توضع الخطط للتنمية على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد يستمر نوع الاختلاف بين المناطق الحضرية والريفية وبين المناطق الحضرية نفسها. وهكذا لا تستطيع تكنولوجيا واحدة أن تفي بمفردها بكل احتياجات الحركة والسوق والتشغيل. ولن توجد تكنولوجيا "مثلى" على نحو قاطع، وإنما عدد من التكنولوجيات ذات الخصائص المختلفة. ويتعين أن تؤخذ عوامل عديدة في الاعتبار عند اختيار تكنولوجيا من أجل شبكة جديدة أو قائمة، وهو ما يجعل عملية التخطيط مثيرة للخلاف ومحفوفة بالمخاطر إلى حد ما.

وخلافاً للشبكة الأساسية (الألياف البصرية، والكابل المتحد المحور، والموجات الصغرية، والساتل، إلى آخره)، فقد ثبت أن أكثر ما هو مختلف في مكونات الشبكة التي يتعين بناؤها، وأقل ما يمكن صيانته بشكل مردود التكاليف، هو شبكة النفاذ المحلية. وقد أفضت مجرد تكلفة الاستثمارات والجهود الهندسية المطلوبة لبناء وصيانة الشبكات القائمة على الأسلاك النحاسية إلى ألا تتاح المعدلات المرتفعة لتغلغل الخدمات الهاتفية الأساسية إلا للجانب الصناعي من العالم. وفي المقابل، قد يكون النفاذ اللاسلكي أقل تكلفة، وأكثر مرونة في التصميم وأسرع في التطوير. وتحتاج البنية التحتية للخطوط السلكية إلى استثمارات استهلاكية أكبر، وهو ما قد يكون معرضاً لعدم التيقن من حيث الطلب والإفراط في المخصصات. وفيما يتعلق باللاسلكي، تسفر الاستثمارات الإضافية، التي تلي الطلب المتزايد، عن استرداد أسرع للنفقات، وتقلل من الإفراط في المخصصات المالية. ولا بد لاختيار التكنولوجيا من ألا يأخذ في اعتباره عوامل تكلفة الاحتياز/الخدمة فقط، وإنما عدداً كبيراً من الاعتبارات كذلك.

وسيحتاج سكان الريف إلى التوصيل بمجتمع المعلومات. واختيار التكنولوجيا التي تتسم بالكفاءة وفعالية التكاليف في الشبكات السلكية واللاسلكية الثابتة يؤدي إلى تحسين إمكانية النفاذ. ويتعين أن تكون التكنولوجيا بأقل تكلفة وسهولة الصيانة ومكيفة لأغراض البيئة المحلية.

وتتمتع الأنظمة الساتلية بتغطية حيزية كبيرة مقترنة بمحدوديات الطيف المداري والراديو. ومن الجدير بالملاحظة أن الأجهزة الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جداً والأنظمة الساتلية العالمية للاتصالات الشخصية المتنقلة ذات التكلفة المنخفضة قد تكون وسيلة فعالة للتوصيل البيئي للسكان الريفيين في المناطق النائية مع خدمات الاتصالات الحديثة مقابل تكلفة ميسورة.

إن بنیان شبكات الاتصالات آخذ في التغير لكي يستوعب احتياجات عدد متزايد من الخدمات والتطبيقات (النطاق العريض، بروتوكول إنترنت، المتنقل، الوسائط المتعددة، التدفق، تعدد الطبقات، إلى آخره). ويتعين إدخال تكنولوجيا الجيل الجديد في الشبكات بما يسرع من عملية التقارب، ويضطر المخططين إلى تطبيق أدوات تخطيط مختلفة ومتخصصة وعصرية. ومن هنا تقوم الحاجة الشديدة إلى مساعدة مخططي الشبكات بموجب هذا البرنامج. وسيتم تركيز اهتمام خاص على أساليب تخطيط الشبكات التي تلائم احتياجات البلدان النامية. وسيستمر إتاحة أداة تخطيط الشبكات بمساعدة الحاسوب الجارية (PLANITU) لاستعمالها إذا قامت الحاجة إليها ولكن الاتحاد سيدخل في اتفاقات شراكة مع شركاء خارجيين في مركز يسمح لهم بتزويد الاتحاد بأدوات التخطيط الملائمة لأي طلب يتعلق بتخطيط شبكات معينة.

وينبغي الوصول بأداء/نوعية الخدمة إلى الحد الأمثل باستعمال عناصر الشبكة وفقاً لتوصيات الاتحاد ذات الصلة و/أو المعايير التقنية الأخرى.

وللمساهمة في سد الفجوة الرقمية سيلزم اتخاذ التدابير التالية:

- أ (زيادة عدد الشبكات الرقمية، بما في ذلك توسيع نطاق كبلات الألياف البصرية والتوصيلات اللاسلكية، وإقامة محطات أرضية ساتلية؛
- ب (ضمان توفر تكنولوجيا التبديل الرقمي؛
- ج (زيادة توفر المعدات الطرفية الرقمية؛
- د (توفير المهارات التقنية والخبرة الإدارية؛
- هـ (توفير التدريب على إدارة الحركة وأنظمة التسيير البديلة؛
- و (تشجيع رقمنة الشبكات التماثلية بما يساعد على تحسين نوعية الخدمة؛
- ز (تشجيع التعاون الدولي بشأن الإجراءات الرامية إلى ضمان أمن الشبكات.

4.1 أنظمة الاتصالات الأرضية المتنقلة

كانت النزعة في البداية هي تأمين أنظمة الاتصالات المتنقلة على الصعيد الوطني أو الإقليمي، دون الأخذ في الاعتبار التوصيل البيني العالمي. وهذه الظاهرة نتج عنها عدد كبير من المعايير التقنية التي تستخدم أجزاء كثيرة من طيف الترددات الراديوية - الهواتف الخلوية التماثلية والرقمية، وأجهزة الاستدعاء، والهواتف غير السلكية، وأنظمة البيانات المتنقلة، وشبكات المناطق المحلية اللاسلكية، والأنواع الجديدة من الهواتف المتنقلة الساتلية، على سبيل المثال لا الحصر. ولا ترغب الجهات الحالية المشغلة للاتصالات المتنقلة في أن تضطر إلى التخلي عن كامل بنيتها التحتية القائمة؛ وإنما تفضل بالأحرى أن تمتلك نظاماً جديداً يستطيع أن يتعايش مع الشبكة الحالية وأن يشتغل معها وأن يعمل كملحق لها. ونظراً إلى النمو الهائل للجيل الثاني من الأنظمة المتنقلة، فإن تطوير الشبكات الخلوية للجيل الثاني والتحول إلى شبكات الجيل الثالث (G-3 أو الاتصالات المتنقلة الدولية-2000 وما بعدها) سيولى أولوية عالية ضمن هذا البرنامج. وسيتم أيضاً تقديم المعلومات على الأنظمة المتنقلة التي تعمل تحت 600 ميغاهرتز وهي تهم البلدان النامية بصفة خاصة.

5.1 شبكات التطبيقات المتكبرة

ينبغي نشر التطبيقات المجتمعية وخدمات القيمة المضافة على شبكات مثلى وقابلة للتطور في المستقبل، كما ينبغي وضعها واستخدامها في إطار تنظيمي حديث. ويمكن أن يؤدي تطبيق الحلول التكنولوجية إلى تعزيز التقدم والكفاءة في قطاعات معينة أخرى.

وستركز شبكات التطبيق القائمة على الإنترنت، وتعدد الوسائط، والتفاعلية، وما إلى ذلك في إطار البرنامج 3 "الاستراتيجيات الإلكترونية". بيد أنه ينبغي دمج الحلول التكنولوجية المناسبة، بما في ذلك نشر استعمال الأجهزة الطرفية بأسعار زهيدة، من خلال تعاون وثيق، في نهج التخطيط الشبكي العام في إطار هذا البرنامج.

2 المهام

1.2 استحداث أدوات التخطيط

استحداث أدوات تخطيط ملائمة، أو التوصية باستخدامها، لتخطيط وتشغيل شبكات الاتصالات.

2.2 استحداث مواد تدريبية وخطوط توجيهية

توفير مواد تدريبية وخطوط توجيهية ذات منحى تكنولوجي وتستهدف الجهات التي تنشر وتشغل وتدير شبكات البث الإذاعي والاتصالات.

3.2 تقديم المساعدة للأعضاء

- أ (التوصية بالمشاريع التقنية التي يجب تطويرها بهدف تحسين تنمية الاتصالات والنفوذ إليها؛
- ب (تقديم المساعدة في تحديد المشاريع وإدارتها وتنفيذها؛
- ج (إسداء مشورة الخبراء بشأن تحديد متطلبات المشروع، واقتراح حلول تكنولوجية ملائمة لتحقيق الأهداف؛
- د (تقديم مشورة الخبراء والتشاور معهم بشأن هندسة الشبكات وتحديد سعتها وبشأن الترقية ولا سيما بشأن مراقبة الطيف وإدارة التردد؛
- هـ (تقديم المساعدة التقنية لتيسير تحديث شبكات الاتصالات، وفي الانتقال من شبكات التبديل بالدارات إلى شبكات التبديل بالرمز، وكذلك بشأن الانتقال إلى الإنترنت عريضة النطاق باستعمال تكنولوجيا خط المشترك الرقمي وتكنولوجيات أخرى مناسبة؛
- و (تقديم مساعدة الخبراء والتشاور معهم بشأن التحويل الرقمي ونشر التكنولوجيا الرقمية وتخطيط الترددات/التغطية في مجال البث الإذاعي؛
- ز (المساعدة في وضع مبادئ نفاذ العملاء (خطة الترقية، وقابلية نقل الأرقام، والرموز الدليلية، وما إلى ذلك)؛
- ح (تقديم المساعدة التقنية في تشغيل وصيانة شبكات الدعم؛
- ط (المساعدة في تحديد نوعية أهداف الخدمات؛
- ي (تقديم مشورة الخبراء والتشاور معهم بشأن تنمية الشبكات المتنقلة مع التأكيد على الانتقال من الأنظمة المتنقلة من الجيل الثاني إلى الأنظمة المتنقلة من الجيل الثالث وما بعدها؛
- ك (تقديم المساعدة في دراسة وتحديد العوامل التي تسهل وتدعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

4.2 تقاسم المعلومات

- أ (مواصلة عقد ندوات أو حلقات دراسية أو ورش عمل في مجالي الإرسال والاتصالات لرفع المستوى التكنولوجي في البلدان النامية؛
- ب (تقديم معلومات ذات طابع تقني بشأن شبكات الاتصالات إلى القطاع الخاص والمستثمرين بشكل عام؛
- ج (القيام كلما أمكن بنشر معلومات دراسات الحالات المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة التي تلائم احتياجات البلدان النامية.

5.2 تلبية الاحتياجات الخاصة

تركيز الاهتمام الخاص على:

- أ (مساعدة البلدان التي تعرضت بنيتها التحتية للإذاعة/الاتصالات للتدمير بسبب أحداث غير متوقعة.
- ب (تعزيز نشر التكنولوجيات الجديدة مع إشراك النساء على نطاق أوسع.

6.2 التنسيق داخل الاتحاد

تقوية التنسيق في داخل الاتحاد بما في ذلك:

- أ (تقديم مدخلات هامة من خلال هذا البرنامج في الدراسات التي تقوم بها لجنة الدراسات 2 التابعة لقطاع تنمية الاتصالات.

ب) تبادل المعلومات والتعاون داخل الاتحاد (مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تقييس الاتصالات والأمانة العامة) والمكاتب الإقليمية ومراكز التميز الإقليمية وسائر برامج وأنشطة قطاع تنمية الاتصالات من أجل استخدام جميع الموارد التقنية المتاحة في الاتحاد، وتقديم الخبرات والموارد التي تدعو إليها الحاجة في سائر أنحاء الاتحاد.

7.2 الشراكات

أ) الدخول في شراكات تهدف إلى تنفيذ أنشطة البرنامج بما في ذلك الحصول على أموال من وكالات التمويل ومؤسسات التمويل الدولية وسائر الشركاء، والسعي إلى الحصول على مساهمات من أعضاء قطاع تنمية الاتصالات وغيرهم من الشركاء من أجل تسهيل القيام بالأنشطة، خاصة في تكوين الأدوات ومواد التدريب والخطوط التوجيهية.

ب) تقديم مشورة الخبراء بشأن المسائل الهندسية والاتصال مع الأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة وغير ذلك من الأطراف المعنية.

8.2 القرارات والتوصيات المتصلة بهذا البرنامج

المرجع	العنوان
القرار 9 (المراجع في إسطنبول، 2002)	مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في التسيير الإداري لطيف الترددات
القرار 10 (المراجع في إسطنبول، 2002)	الدعم المالي للبرامج الوطنية لإدارة الطيف
القرار 11 (المراجع في إسطنبول، 2002)	الاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والفقيرة في الخدمات
القرار 15 (المراجع في إسطنبول، 2002)	البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا
القرار 17 (المراجع في إسطنبول، 2002)	تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية والعالمية
القرار 18 (المراجع في إسطنبول، 2002)	المساعدة التقنية الخاصة إلى السلطة الفلسطينية
القرار 30 (إسطنبول، 2002)	دور قطاع التنمية في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي تنفيذ قراراتها
القرار 33 (إسطنبول، 2002)	تقديم المساعدة والدعم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لإعادة بناء أنظمتها العمومية للبث الإذاعي والاتصالات
القرار 35 (إسطنبول، 2002)	دعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا
القرار 37 (إسطنبول، 2002)	سد الفجوة الرقمية
القرار 39 (إسطنبول، 2002)	برنامج التوصيل للأمريكتين وخطة عمل كيتو
القرار 41 (إسطنبول، 2002)	الصحة الإلكترونية (بما في ذلك الصحة عن بُعد/الطب عن بُعد)
القرار 42 (إسطنبول، 2002)	تنفيذ برامج التعليم عن بُعد
القرار 43 (إسطنبول، 2002)	المساعدة في تنفيذ أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية - 2000
القرار 44 (إسطنبول، 2002)	إدماج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في برامج قطاع تنمية الاتصالات

البرنامج 3: الاستراتيجيات الإلكترونية والخدمات/التطبيقات الإلكترونية

1 الغرض

مساعدة البلدان النامية من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك استعمال شبكات الاتصالات لتعزيز النفاذ إلى الخدمات/التطبيقات الإلكترونية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات القيمة المضافة واستعمالها بصورة آمنة تحقق فعالية التكاليف وتعود بالفائدة الاجتماعية والاقتصادية لكفالة الاستمرارية والقدرة على تحمل التكاليف في تطوير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمساهمة في تقليص الفجوة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة والإدارة السليمة وتحسين النفاذ إلى الخدمات الصحية والتعلم عن بعد والنفاذ الشامل بمراعاة متطلبات وظروف المناطق الريفية والمجتمعات المحرومة وإمكانات مراكز الاتصالات المجتمعية متعددة الأغراض وبروتوكول الإنترنت (IP) في تقديم جميع أنواع الخدمات.

وبهدف تعزيز استخدام مراكز الاتصالات المجتمعية متعددة الأغراض وتحقيق النفاذ الشامل، ينبغي إعادة استعمال تجهيزات ومعدات الاتصالات البالية حفاظاً على البيئة وتلبيةً للاحتياجات الخاصة لفئات معينة من السكان.

والنفاذ إلى مجتمع المعلومات ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج من خلال التعاون الوثيق مع جميع الكيانات ذات الصلة سواء من القطاع العام ومع القطاع الخاص والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية والحكومية الدولية.

وينبغي الاضطلاع بالأنشطة الواردة في هذا البرنامج بالتعاون مع البرامج الأخرى في مجال التكنولوجيا وتنمية شبكات الاتصالات وبناء الطاقات البشرية والمسائل الاقتصادية والمالية، بما فيها التكاليف والتعريفات والإصلاح التنظيمي، ومع قطاعات الاتحاد لتجنب الازدواجية ولضمان تحقيق الغرض من البرنامج.

وينبغي لدى تنفيذ هذا البرنامج مراعاة الاستنتاجات ذات الصلة (المادة 22 من دستور الاتحاد: القرارات والتوصيات والمقررات والتقارير) المعتمدة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002).

الأولويات

أ) إدماج تطبيقات بروتوكول الإنترنت والخدمات ذات القيمة المضافة في تطوير جميع أنواع شبكات الاتصالات

يتعين تطوير البنية التحتية للاتصالات حتى تكون متكاملة مع التطبيقات القائمة على بروتوكول الإنترنت والخدمات الإلكترونية ذات القيمة المضافة بمراعاة التقدم في التكنولوجيا وتكامل إرسال البيانات والصوت ومراعاة متطلبات المستعملين والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

ب) ترويج الخدمات/التطبيقات الإلكترونية في البلدان النامية (مثل الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والزراعة الإلكترونية والصحة الإلكترونية بما فيها الطب عن بعد والصحة عن بعد، إلخ، والمجتمع الإلكتروني، والتعلم الإلكتروني والسينما الإلكترونية والعمل عن بعد والإذاعة باستخدام الويب)

مساعدة البلدان النامية في إدخال الخدمات/التطبيقات الإلكترونية ذات الصلة لأغراض الصحة والخدمات الحكومية وقطاعات التعليم والزراعة والشركات التجارية والأعمال التجارية التي تستفيد من الخدمات/التطبيقات الإلكترونية ذات القيمة المضافة. ومن المتوقع أن تشارك هذه القطاعات في تنمية شبكات الاتصالات لدعم العمليات ذاتية التمويل بما فيها برنامج الخدمة الشاملة واحتياجات المجموعات الخاصة.

(ج) مواصلة التوسع في تنفيذ منصات متعددة الأغراض ومراكز الاتصالات المجتمعية متعددة الأغراض وفي إدخال التطبيقات القائمة على بروتوكول الإنترنت والخدمات/التطبيقات ذات القيمة المضافة

ينبغي مواصلة وتوسيع مشاريع مراكز الاتصالات المجتمعية متعددة الأغراض والمنصات متعددة الأغراض مع وضع أهداف كمية يمكن قياسها بحسب جدول زمني محدد على أساس احتياجات المستعملين. ولزيادة عدد الخدمات المقدمة في مراكز الاتصالات المجتمعية والاستفادة من المزايا التي توفرها هذه المراكز وخاصة في المجتمعات الريفية وأكثر المناطق حرماناً ينبغي إدخال خدمات التطبيقات القائمة على بروتوكول الإنترنت في المشاريع الجارية والمخططة لإقامة المنصات متعددة الأغراض ومراكز الاتصالات المجتمعية متعددة الأغراض لتوسيع فكرة النفاذ الشامل حتى لا تظل محصورة في المهاتفة الصوتية فقط.

(د) العمل على تهيئة بيئة قانونية مؤاتية للخدمات/التطبيقات الإلكترونية

تتطلب الخدمات الإلكترونية بيئة قانونية وسياسية ملائمة للتعامل بالتحديد مع خصوصيات البيانات ومنع الجرائم الإلكترونية وتحقيق الأمن والقضايا الأخلاقية والتوقيعات الإلكترونية وسلطات الإثبات والعقود الإلكترونية وذلك من أجل غرس الثقة وحماية حقوق الأطراف والتشجيع على استعمال هذه الخدمات. ويتطلب الأمر القيام بأنشطة لمساعدة البلدان النامية في الميادين المحددة المتصلة بالإطار القانوني للخدمات/التطبيقات الإلكترونية من خلال مراعاة أنشطة برنامج الإصلاح التنظيمي والتعاون عن كثب في الميادين ذات الصلة لتجنب ازدواجية الجهود وضمان استعمال الموارد بكفاءة.

(هـ) تعزيز الأمن وبناء الثقة في استعمال التطبيقات الإلكترونية في الشبكات العمومية

تمثل انشغالات الأمن في جميع شبكات الاتصالات عائقاً يحول دون استعمال هذه الشبكات لبعض الخدمات الهامة لبعض الأنشطة (مثل التجارة الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية والصحة الإلكترونية) التي تتسم بضرورة حماية البيانات الحساسة وإثبات هوية الأطراف. ومن الضروري معالجة الانشغالات الأمنية لدعم إمكانيات الشبكات العمومية كوسيلة لتقديم الخدمات الإلكترونية ذات القيمة المضافة بأسعار معقولة.

(و) تقوية الملكات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترويجها لدى الجمهور

لا بد من وجود مهارات ضرورية أساسية لكي يتمكن المواطنون من الاستفادة من الإمكانيات التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي إعطاء الأولوية لزيادة المعرفة الأساسية بإمكانات وإمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنشيط زيادة استعمال الخدمات/التطبيقات الإلكترونية.

2. المهام

1.2 إعداد الأدوات اللازمة

(أ) المساعدة في صياغة خطوط توجيهية وأدوات تخطيطية وكتيبات بشأن جوانب التكنولوجيا والسياسة العامة في بروتوكول الإنترنت لتطوير خدمات آمنة وذاتية التمويل تحقق فعالية التكاليف مع مراعاة البنية التحتية القائمة والتطورات التكنولوجية والظروف الاجتماعية الاقتصادية واحتياجات المناطق الريفية والمجتمعات المعزولة والمحرومة والمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة.

(ب) استحداث مجموعات الأدوات المساعدة للخدمات/التطبيقات الإلكترونية وبروتوكول الإنترنت (بما في ذلك المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت) لصانعي السياسات والقطاعات الأخرى ذات الصلة.

2.2 إعداد مواد تدريبية

صياغة مواد تدريبية حول الاستراتيجيات والتطورات التقنية لتنفيذ بروتوكول الإنترنت والخدمات/التطبيقات الإلكترونية ذات القيمة المضافة بما فيها تكامل الصوت والبيانات (مثل المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت).

3.2 تقديم المساعدة إلى الأعضاء

- أ (تنظيم ورش العمل والاجتماعات والحلقات الدراسية لمناقشة القضايا التقنية والقانونية والسياسية والاستراتيجية المتصلة بالخدمات الإلكترونية وبروتوكول الإنترنت وتعزيز وعي الجمهور بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية واستعمال الإنترنت.
- ب (صياغة استراتيجيات لتنفيذ بروتوكول الإنترنت والخدمات الإلكترونية في مراكز الاتصالات المجتمعية متعددة الأغراض وشبكات الاتصالات القائمة والمقبلة لتعزيز استمرارها وتوسيع استعمالها.
- ج (تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في صياغة القوانين ونماذج التشريعات للخدمات/التطبيقات الإلكترونية ومنع الجرائم الإلكترونية والأمن والقضايا الأخلاقية وسرية البيانات.
- د (تقديم مساعدة الخبراء لتحديد المشاريع وإدارتها وتنفيذها بما في ذلك تعيين متطلبات المشاريع ودراسات الجدوى للمنصات متعددة الأغراض بهدف توفير مجموعة واسعة من الخدمات/التطبيقات الإلكترونية مع مراعاة احتياجات المناطق المعزولة والمحرومة والمجتمعات الريفية والمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة.
- هـ (المساهمة في تنفيذ مشاريع الخدمات/التطبيقات الإلكترونية وبروتوكول الإنترنت وصياغة الخطط لإدماج خدمات الصوت والبيانات والانتقال إلى الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت.
- و (تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء في صياغة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والإقليمية المناسبة لتطوير واستعمال بروتوكول الإنترنت والخدمات/التطبيقات الإلكترونية.
- ز (تحديد متطلبات الأمن واقتراح حلول لتطوير البنية التحتية لبروتوكول الإنترنت على نحو آمن بضمان خدمات القيمة المضافة المقدمة على مختلف أنواع الشبكات التي تستعمل التكنولوجيات المناسبة.
- ح (إجراء دراسات تهدف إلى تشجيع استعمال الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت.
- ط (دراسة وتنفيذ الوسائل اللازمة لدعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

4.2 تبادل المعلومات

صياغة الأدوات لتسهيل تبادل معلومات المشاريع وأفضل الممارسات والمسائل التكنولوجية والسياسية المتصلة ببروتوكول الإنترنت وأمن تكنولوجيا المعلومات والقضايا القانونية المتصلة بمجال أنشطة هذا البرنامج.

5.2 تلبية الاحتياجات الخاصة

- أ (وضع استراتيجيات للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في البرنامج مع التشديد على معالجة الفجوة الرقمية بين البلدان وبين المرأة والرجل.
- ب (وضع سياسات واستراتيجيات لتسهيل مشاركة الشباب في الاقتصاد القائم على المعرفة.
- ج (تشجيع مشاركة السكان الأصليين في الاستراتيجيات والتطبيقات الإلكترونية.

6.2 التنسيق داخل الاتحاد

تقوية التنسيق في إطار الاتحاد، لا سيما:

- أ (تقديم المساهمات المناسبة في إطار هذا البرنامج ذات الصلة إلى لجنتي الدراسات 1 و2 في قطاع تنمية الاتصالات.
- ب (تبادل المعلومات في داخل الاتحاد (مكتب التقييس ومكتب الاتصالات الراديوية والمكاتب الإقليمية) من أجل استخدام جميع الموارد التقنية المتاحة في إطار الاتحاد، وتقديم الخبرات والموارد حسب الحاجة.

7.2 الشراكات

- أ (تعيين الشركاء المحتملين على أساس متطلبات المشاريع وتسهيل إنشاء شراكات مفيدة للطرفين.
- ب (العمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات المعنية (مثل منظمة الصحة العالمية واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية واليونيدو والبنك الأمريكي للتنمية والبنك الدولي، إلخ) في تطبيقات الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وخدماتها في مجالها ذات الصلة.
- ج (إنشاء محفل لاستكشاف فرص نماذج الأعمال التجارية القابلة للاستمرار والاستدامة.

8.2 القرارات والتوصيات ذات الصلة بهذا البرنامج

المرجع	العنوان
التوصية 7 (المراجعة في إسطنبول، 2002)	دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال حماية البيئة
القرار 11 (المراجع في إسطنبول، 2002)	الاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والفقيرة في الخدمات
القرار 15 (المراجع في إسطنبول، 2002)	البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا
القرار 17 (المراجع في إسطنبول، 2002)	تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية
القرار 18 (المراجع في إسطنبول، 2002)	تقديم المساعدة التقنية الخاصة إلى السلطة الفلسطينية
القرار 30 (إسطنبول، 2002)	دور قطاع التنمية في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي تنفيذ قراراتها
القرار 35 (إسطنبول، 2002)	دعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا
القرار 37 (إسطنبول، 2002)	سد الفجوة الرقمية
القرار 39 (إسطنبول، 2002)	برنامج التوصيل للأمريكتين وخطة عمل كيتو
القرار 41 (إسطنبول، 2002)	الصحة الإلكترونية (بما في ذلك الصحة عن بُعد/الطب عن بُعد)
القرار 42 (إسطنبول، 2002)	تنفيذ برامج التعليم عن بُعد
القرار 44 (إسطنبول، 2002)	إدماج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في برامج قطاع تنمية الاتصالات

البرنامج 4: المسائل الاقتصادية والمالية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتكاليف والتعريف

جرت العادة على أن تكون الخطط الأساسية لتنمية الاتصالات إحدى الأدوات الرئيسية للترويج للاستثمار في شبكات وخدمات الاتصالات عندما كانت بأجمعها قيد احتكار الدولة، وكانت كل دولة هي المستثمر الوحيد داخل حدودها الوطنية.

ونظراً إلى أن البيئة تغيرت بالنسبة للغالبية الكبرى من الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات، أصبح من الضروري العمل على إيجاد آليات مختلفة للنهوض بالاستثمارات الخاصة حيثما يصبح من غير المحتمل توافر الاستثمارات العامة، وتنفيذ آليات تمويل ملائمة عامة، أو بشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيثما يتطلب الأمر ذلك. ونظراً إلى أن الاستثمارات الخاصة تخضع لطبيعة التوازن بين الأرباح المتوقعة والمخاطر المتكبدة، فإن الأمر يرجع إلى قطاع تنمية الاتصالات في أن يستجيب إلى الطلبات المقدمة من الأعضاء للحصول على مساعدة في هذا الصدد، عن طريق مساعدتها في تحديد عوامل النجاح، وتسهيل تنفيذها وتقديم الخدمة بأسعار منصفة وميسرة ومتوائمة مع التكاليف.

وبالإضافة إلى ذلك، ومع تطور التكنولوجيات والظروف العامة للتجارة في خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسرعة، فقد أعرب الأعضاء عن الحاجة إلى الحصول على معلومات عن تأثيرها الاقتصادي، وعلى خطوط توجيهية تسمح لهم بالاستفادة من الفرص التي تتيحها بأقل مساوئ ممكنة.

ونظراً إلى أنه سيترتب على عدد من المسائل الجاري مناقشتها في قطاع تقييس الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية آثار بعيدة المدى من المنظور الإنمائي على الأعضاء، فثمة حاجة متزايدة إلى أن يقوم قطاع تنمية الاتصالات بدور نشط في إثارة الوعي بهذه المسائل، وإعداد وتنفيذ برامج وأنشطة ملائمة تكمل الجهود التي يبذلها هذان القطاعان.

وينبغي لدى تنفيذ هذا البرنامج مراعاة الاستنتاجات ذات الصلة (المادة 22 من دستور الاتحاد: القرارات والتوصيات والمقررات والتقارير) التي اعتمدها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002).

1 الغرض

الغرض من هذا البرنامج هو مساعدة أعضاء قطاع تنمية الاتصالات من البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات للتمويل ملائمة لأحوالهم الاقتصادية، بما في ذلك التسعير المتوائم مع التكلفة، بغية تعزيز النفاذ المنصف والميسور إلى الخدمات المبتكرة والمستدامة، مع التشديد على مجالات النشاط التالية:

- أ (تقديم المساعدة إلى الأعضاء لتطوير وتنفيذ سياسات تمويل جديدة لتنمية شبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بهم، بما في ذلك البث الإذاعي؛
- ب (تقديم المساعدة إلى الأعضاء في تنمية برامج النفاذ الشامل من خلال تحديد المشاريع المحددة من الناحية الاقتصادية؛
- ج (مساعدة البلدان على أن تدمج التغييرات التي تحدث في البيئة المتطورة للتجارة في خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياساتها واستراتيجياتها؛
- د (تقديم المساعدة إلى الأعضاء في تحديد تكاليف خدمات التجزئة، وأسعار التوصيل البيني القائمة على التكلفة.

2 المهام

1.2 استحداث الأدوات والدعم المالي

- أ (استحداث و/أو توفير أدوات لفهم طبيعة تكاليف توفير خدمات التجزئة، ورسوم التوصيل البيئي، والتزامات النفاذ الشامل، ومعلومات التكلفة الأخرى الوثيقة الصلة، بما في ذلك نشرها؛
- ب (استحداث و/أو توفير دراسات حالة وأدوات ونماذج لمساعدة صناع القرارات على الاضطلاع بالتنبؤات، والتحليلات للمحاكاة والحساسية في الميدان الاقتصادي؛
- ج (إنشاء آليات تمويل وطنية ودولية لدعم نفاذ المستعملين إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الضواحي والمناطق الريفية.

2.2 استحداث مواد للتدريب

استحداث مواد تدريب في المجالات الاقتصادية والمالية للترويج للاستخدام المستفيض للأدوات المحددة تحت الرقم 1.2 وتنفيذ الخطوط التوجيهية المذكورة تحت الرقم 4.2، بحسب الاقتضاء.

3.2 تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء و/أو أعضاء القطاع

- أ (تعزيز إدراك أفضل وسيلة وأفضل توقيت لاستخدام الأدوات المحددة في الفقرة الفرعية 1.2 (أ) أعلاه؛
- ب (تقديم الدعم لأعضاء القطاع في عمليات تحديد الأسعار والتفاوض بشأنها؛
- ج (مساعدة صناع القرارات على الاضطلاع بتنبؤات ومحاكاة وتحليل الحساسية في المجال الاقتصادي بواسطة دراسات الحالة والأدوات والنماذج؛
- د (مساعدة الدول الأعضاء و/أو أعضاء القطاع في وضع أهداف مجدية من الناحية الاقتصادية لتنمية شبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- هـ (مساعدة الدول الأعضاء و/أو أعضاء القطاع في تحديد فرص الاستثمار السوقية في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تلك التي تفي بأهداف النفاذ الشامل الوطنية؛
- و (مساعدة البلدان على الترويج لفرص الاستثمار المجدية من الناحية المالية في الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك ترويجها على المستثمرين المحليين الخاصين و/أو المؤسسين ؛
- ز (مساعدة سلطات التنظيم الوطنية، عند الاقتضاء، في استحداث آليات تسعير مناسبة ومتوائمة مع التكلفة (مثلاً، تحديد أسلوب الغطاء السعري، إعادة موازنة التعريف، التعويض عن الخسارة المترتبة على عجز النفاذ، التوصيل البيئي)؛
- ح (مساعدة الدول الأعضاء في عملية المفاوضات الخاصة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية والمنظمات الأخرى ذات الصلة؛
- ط (تيسير تنفيذ أنشطة تعزيز تقاسم المعلومات بين الجهات التنظيمية بشأن العلاقة بين اتفاقات تحديد رسوم الإنترنت على الصعيدين الدولي والمحلي، وكذلك بشأن القدرة على تحمل تكاليف تطوير البنية الأساسية الدولية والمحلية في البلدان النامية؛
- ي (إجراء دراسة حول قدرة الرسائل المستجيبة لكل من نظام الكبلات الليفية تحت البحر ونظام الإرسال/الاستقبال الساتلي لمساعدة الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات بشأن عمليات الشراء المتعلقة بالإرسال الدولي؛
- ك (دراسة وتحديد العوامل اللازمة لدعم وتعزيز مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

4.2 تقاسم المعلومات

- أ (الاحتفاظ بقواعد البيانات المحتوية على معلومات اقتصادية ذات أهمية للمستثمرين؛
- ب (الاضطلاع بدراسات، وجمع وتوفير معلومات قياسية عن التعريف وأسعار التوصيل البيني؛
- ج (إجراء دراسات وإصدار تقارير عن تأثير إدخال تكنولوجيات وإجراءات جديدة على البلدان النامية؛⁷
- د (إجراء دراسات وإعداد أدلة تتضمن خطوطاً توجيهية عامة لحساب التكاليف الخاصة بخدمات التجزئة والتوصيل البيني على السواء؛
- هـ (تحديث المعلومات الاقتصادية والمالية ونشرها على موقع الاتحاد الدولي للاتصالات على شبكة الويب، حسبما يرد في (أ)-(د) أعلاه.

5.2 تلبية حاجات المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة

- أ (كفاءة أن تراعي الأدوات الاقتصادية والمالية، والخطوط التوجيهية، والسياسات، والاستراتيجيات على النحو الواجب الاحتياجات الخاصة للنساء، وأن تكفل النفاذ العادل إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ب (كفاءة تكافؤ الفرص أمام الشباب في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضماناً لإدماجهم في المجتمع في المستقبل؛
- ج (مراعاة الشعوب الأصلية في ترويج النفاذ الشامل للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

6.2 التنسيق داخل الاتحاد

- أ (دعم وتحسين أعمال لجنة الدراسات 1 في قطاع التنمية من خلال تنسيق المسائل ذات الصلة التي تتناولها لجنة الدراسات مع أنشطة البرنامج، وتقديم المساهمات المطلوبة للمسائل ذات الصلة للجنة الدراسات، وإسداء مشورة الخبراء عند الطلب؛
- ب (تقديم التوجيه بشأن التحليل الاقتصادي، واستراتيجيات التمويل؛
- ج (تقديم التوجيه بشأن مسائل من قبيل منهجيات حساب التكاليف المطبقة على شبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- د (تقديم التوجيه بشأن تحديد أسعار الموارد النادرة (مثل طيف الترددات والترقيم) بغية تعظيم النفاذ إلى شبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- هـ (تقديم التوجيه بشأن ما قد يترتب من آثار على إدخال تكنولوجيات أو إجراءات جديدة تتعلق بالتجارة بخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- و (المشاركة في إعداد مدخلات للأحداث العالمية التي ينظمها الاتحاد والتي تتصل بالبرنامج؛
- ز (دعم أعمال قطاع تقييس الاتصالات من خلال:
- تعزيز فهم واستعمال المبادئ التوجيهية الخاصة بالتعريفات لخدمات الاتصالات الدولية في إطار الدراسات المضطلع بها في قطاع تنمية الاتصالات؛
 - إعداد أدوات للنظر في مسائل التسعير؛²
 - تنظيم فعاليات مشتركة خاصة بمسائل التعريفات؛
- ح (التنسيق مع مكتب تقييس الاتصالات بشأن المسائل ذات الأهمية بالنسبة إلى لجنتي دراسات التنمية، والمتعلقة بالشؤون الاقتصادية والمالية؛
- ط (التنسيق مع قطاع الاتصالات الراديوية بشأن أي أعمال يضطلع بها بشأن الجانب الاقتصادي لإدارة وتخصيص الترددات.

⁷ انظر SYRIA/41: إجراءات النداء البديلة، المهاتفة باستعمال بروتوكول إنترنت، إلخ...

² ينبغي أن يأخذ أي نموذج للتكلفة في الاعتبار الخدمتين الوطنية والدولية.

7.2 الشراكات

- أ (إقامة روابط مع الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى في تحديد الاتجاهات في الشؤون المالية والاقتصادية لخدمات وشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ب (إقامة صلات مع منظمات دولية أخرى تشارك في الشؤون الاقتصادية والمالية لشبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمؤسسة المالية الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمحفل الاقتصادي العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة التجارة العالمية، لتقاسم وتبادل البيانات والمعلومات الاقتصادية غير المعالجة؛
- ج (إقامة صلات مع المنظمات أو المؤسسات العالمية والإقليمية/دون الإقليمية من القطاعين الخاص والعام، التي تتعامل مع شبكات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنسيق المبادرات الإنمائية ودعم ترشيد استخدام الموارد.

8.2 القرارات والتوصيات ذات الصلة بهذا البرنامج

المرجع	العنوان
القرار 8 (المراجع في إسطنبول، 2002)	جمع المعلومات ونشرها
القرار 11 (المراجع في إسطنبول، 2002)	الاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والفقيرة في الخدمات
القرار 13 (المراجع في إسطنبول، 2002)	تعبئة الموارد والشراكة لتسريع تنمية الاتصالات
القرار 17 (المراجع في إسطنبول، 2002)	تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقليمية والعالمية
القرار 22 (المراجع في إسطنبول، 2002)	إجراءات النداء البديلة في شبكات الاتصالات الدولية وتوزيع إيرادات خدمات الاتصالات الدولية
القرار 23 (إسطنبول، 2002)	قرار النفاذ إلى شبكة الإنترنت وتوفيرها في البلدان النامية ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت
القرار 29 (إسطنبول، 2002)	المسائل المتعلقة بالقطاع الخاص في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات
القرار 30 (إسطنبول، 2002)	دور قطاع التنمية في التحضير للقمّة العالمية لمجتمع المعلومات وفي تنفيذ قراراتها
القرار 35 (إسطنبول، 2002)	دعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا
القرار 37 (إسطنبول، 2002)	سد الفجوة الرقمية
القرار 44 (إسطنبول، 2002)	إدماج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في برامج قطاع تنمية الاتصالات

البرنامج 5: بناء الطاقات البشرية

1. الغرض

مساعدة البلدان النامية في تعزيز طاقاتها البشرية والمؤسسية والتنظيمية عن طريق أنشطة إدارة وتنمية الموارد البشرية لتسهيل الانتقال السلس إلى بيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية. وسيتطرق البرنامج بالتحديد إلى بناء الكفاءات لدى صانعي السياسات والمنظمين على المستوى الحكومي وكذلك كبار التنفيذيين والمديرين على صعيد شركات التشغيل وشركات تقديم خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك باستخدام مزيج ملائم من التعليم الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات وأساليب التدريب التقليدية.

وينبغي عند تنفيذ هذا البرنامج مراعاة الاستنتاجات ذات الصلة (المادة 22 من دستور الاتحاد: القرارات والتوصيات والمقررات والتقارير) التي اعتمدها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002).

2. المهام

1.2 نقل المعرفة

ضمان التدريب رفيع المستوى في المجالات الأساسية لتنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع التركيز بصفة خاصة على السياسات والقواعد التنظيمية وإدارة الشركات والتكنولوجيات والخدمات الجديدة، مع ضمان الانتشار الإقليمي المنصف والاستجابة لحاجات البلدان:

أ (تعزيز بناء الطاقات في ميادين السياسات والقواعد التنظيمية وتقنيات الإدارة الحديثة للبت الإذاعي والتكنولوجيات والخدمات الجديدة من خلال تنمية الموارد البشرية.

ب (إصدار توجيهات والمساعدة في تغيير الهياكل التنظيمية وتنمية الإدارة لتعزيز الطاقة المؤسسية والتنظيمية المطلوبة.

ج (تعزيز بناء الطاقات للقائمين على نشر وتشغيل شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها؛ وخاصة في مجالات تكنولوجيا وإدارة شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخدماتها وتطبيقاتها.

د (تقديم التدريب في مجال التنظيم/التقنين لهيئات التنظيم وصانعي السياسات ومقدمي الخدمة.

هـ (تقديم التدريب لدعم صانعي القرارات في مواجهة التحديات الإدارية الجديدة مثل: إدارة إصلاح القطاع والمهارات الإدارية في البيئة التنافسية وإدخال الخدمات الجديدة والعناية بالزبائن، إلخ.

2.2 تبادل الخبرات والمعارف

تسهيل تبادل الخبرات والمعارف من خلال الاجتماعات الإقليمية والعالمية ومن خلال المناقشات الإلكترونية وتبادل الخبراء والأنشطة المشتركة مع قطاعي الاتصالات الراديوية والتقييس ومع المنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى:

أ (تشجيع تبادل الخبرات والمعارف من خلال تنظيم اجتماعات إقليمية وعالمية دورية ومن خلال المناقشات الإلكترونية وتبادل الخبراء، إلخ.

ب (إجراء دراسات الحالة واستحداث آلات ونماذج لمساعدة صانعي القرارات في إجراء التوقعات وأعمال المحاكاة وتحليل الحساسية.

ج (تحسين مفهوم مركز التدريب الافتراضي من خلال إضافة منصة ملائمة للتعليم الإلكتروني عن بعد والآليات المناسبة لإدارة المعارف.

د (وضع نماذج تقييم لمعرفة أثر التدريب على بيئة العمل.

3.2 تقديم المساعدة لتعزيز وظائف الموارد البشرية والتدريب

- المساعدة على جعل وظيفة الموارد البشرية عاملاً حقيقياً من عوامل التغيير داخل المنظمة؛ وتعزيز قدرات هيئات التدريب الوطنية والإقليمية وإعطاؤها ما يجب من إمكانيات لمواكبة تقنيات التدريب الحديثة:
- أ (تقديم المساعدة إلى مقدمي التدريب على الصعيدين الوطني والإقليمي في استعمال تقنيات التدريب الحديثة مثل التعلم الإلكتروني ودروس التأهيل والتدريب والإشراف التعليمي والتعلم العملي من خلال الممارسة.
- ب (تقديم مساعدة مباشرة إلى الأعضاء في ميدان إدارة وتنمية الموارد البشرية.
- ج (تشجيع استعمال تكنولوجيات المعلومات عموماً للعمل والتفاعل والتعلم عن بعد.
- د (تعزيز تطوير موارد التدريب المتخصصة للتدريب المتكامل وسيناريوهات بناء الطاقات.
- هـ (تقييم وتقديم المساعدة اللازمة لدعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD).
- و (تقديم المساعدة لتمكين سلطات التنظيم الوطنية والإقليمية من وضع برامج تدريبية خاصة بها بشأن المسائل التنظيمية الرئيسية.

4.2 نشر المعلومات

- نشر معلومات إدارة/تنمية الموارد البشرية التي تخدم المديرين وصانعي السياسات، بما في ذلك مواد التدريب ودراسات الحالة وأفضل الممارسات وأدلة مراكز التميز ومراكز التدريب، بما في ذلك فرص التدريب الموصى بها والمؤتمرات والندوات والدورات الدراسية وغيرها من المحافل التقنية والاقتصادية المعنية بمسائل الاتصالات:
- أ (تطوير الآليات الملائمة لنشر المعلومات حول إدارة/تنمية الموارد البشرية مثل التطبيقات التي تستعمل شبكة الويب والمنشورات الدورية.
- ب (النشر الدوري للمعلومات المناسبة حول إدارة/تنمية الموارد البشرية بحسب الاتجاهات في هذا الميدان ودراسات الحالة وأفضل الممارسات والمعايير المرجعية.

5.2 المبادرات الخاصة لبناء الطاقات البشرية

- تشجيع المشاريع الخلاقة لتعزيز آليات وشبكات بناء الطاقات من أجل تقديم مجموعة واسعة من منتجات التدريب المتقدمة وتوفير ما يجب من الاختصاصيين.
- أ (مواصلة تعزيز ودعم مبادرات بناء الطاقات مثل مراكز التميز والأكاديمية التنظيمية ومبادرة مراكز التدريب على الإنترنت، إلخ التي تهدف إلى إحداث شبكة مؤسساتية قادرة على توفير حلول التدريب المتقدم وتوفير الأشخاص المتخصصين باستعمال مزيج ملائم من أساليب التدريب وجهاً لوجه والتعلم عن بعد.
- ب (دعم المشاريع دون الإقليمية التي تهدف إلى إنشاء معاهد ومراكز للتدريب المتقدم على الاتصالات.
- ج (تشجيع تطوير برامج لزيادة استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقها للمرأة، خاصة في المناطق الريفية.
- د (تشجيع زيادة مشاركة المرأة في جميع مبادرات التدريب لتحسين قدراتها.
- هـ (تشجيع التعليم والتدريب في المجمعات البدائية عن طريق استخدام التعليم عن بعد وتكنولوجيات المعلومات ومنهجيات التدريب التقليدية بالتنسيق مع الوكالات الأخرى المهتمة.
- و (التشجيع على إدخال الشركاء الملائمين في المبادرات الكبرى لتنمية الموارد البشرية والمساعدة على تكييف مساهماتهم مع متطلبات المشاريع والبلدان.
- ز (تعيين النتائج القيمة للمشاريع المتصلة بتنمية الموارد البشرية وتكييفها لنشرها واستخدامها من قبل البلدان.
- ح (ضمان استمرارية المشاريع المتصلة بتنمية الموارد البشرية من خلال تشجيع الاستخدام المتبادل للنتائج.

6.2 التنسيق داخل الاتحاد

تقوية التنسيق في الاتحاد، وخصوصاً

- أ (تقديم المساهمات الملائمة في إطار هذا البرنامج إلى لجان الدراسات في قطاع التنمية إذا كانت ذات صلة بأعمالها؛
- ب) تبادل المعلومات في داخل الاتحاد (مكتب تقييس الاتصالات ومكتب الاتصالات الراديوية، وعند اللزوم، المكاتب الإقليمية ومراكز التميز الإقليمية والبرامج والأنشطة الأخرى في قطاع تنمية الاتصالات) من أجل استخدام كل الموارد المتاحة في الاتحاد، وتقديم الخبرات والموارد من داخل الاتحاد إذا استدعى الأمر.

7.2 القرارات والتوصيات ذات الصلة بهذا البرنامج

العنوان	المراجع
تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية	القرار 17 (المراجع في إسطنبول، 2002)
المسائل المتعلقة بالقطاع الخاص في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات	القرار 29 (إسطنبول، 2002)
دور قطاع التنمية في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي تنفيذ قراراتها	القرار 30 (إسطنبول، 2002)
دعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا	القرار 35 (إسطنبول، 2002)
سد الفجوة الرقمية	القرار 37 (إسطنبول، 2002)
تنمية الموارد البشرية في فترات الدراسة المقبلة	القرار 40 (إسطنبول، 2002)
تنفيذ برامج التعليم عن بُعد	القرار 42 (إسطنبول، 2002)
إدماج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في برامج قطاع تنمية الاتصالات	القرار 44 (إسطنبول، 2002)

البرنامج 6: البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً

1 الرؤية

يكتسب البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً قيمته من نوعية محتواه والخدمات التي يقدمها في الوقت المناسب بهدف إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي من خلال تنمية الاتصالات وقدرته على التأثير الإيجابي على تنفيذ المساعدة المقدمة إلى تلك البلدان. وفي سياق هذه الجهود سيعمل مكتب تنمية الاتصالات مع الأطراف الأخرى المتفقة معه في رؤيته سواء من الخارج أو من الداخل لتعزيز الشراكات والتنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً.

2 الخلفية

ترجع مساعدة الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أقل البلدان نمواً إلى عام 1971 عندما قدم مساعدة خاصة إلى أقل البلدان نمواً من خلال تنفيذ قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين ذات الصلة. وإلى عام 1992 كانت أموال الاتحاد تُستخدم على أساس كل حالة على حدة في تمويل الخبراء وشراء المعدات والمنح وما إلى ذلك. ومنذ ذلك الحين تغير هذا النهج إلى الأفضل مع تطبيق نهج برنامجي في تقديم المساعدة مما أدى إلى أن يكون التنفيذ مستنداً إلى مجالات أولوية محددة بوضوح. ورغم أن هذا الابتكار الذي أدى إلى برمجة تقديم الأموال لإجراءات محددة ذات أولوية قد أثمر بعض التحسينات في حالة الاتصالات في أقل البلدان نمواً إلا أن صغر المبالغ المتاحة يعني أن مساعدة الاتحاد كانت ولا بد أن تظل مجرد عامل مساعد وموزع بمقادير صغيرة على عدد متزايد من هذه البلدان. ولم يتولد عن هذه الموارد المالية الشحيحة نجاحات كثيرة يُعتد بها. وفي عام 1998 بدأ العمل باستراتيجية جديدة في تقديم المساعدة لأقل البلدان نمواً. وسعت هذه الاستراتيجية إلى تركيز جهود الاتحاد وموارده على عدد صغير من تلك البلدان التي يتم اختيارها كل عام. ولقي تنفيذ هذا البرنامج دعماً من البلد المتلقي نفسه ومن الشركاء الآخرين في التنمية الذين سعى الاتحاد إلى تعبئتهم لتقديم العون.

3 الأهداف

- أ) يسعى البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً إلى تقديم مساعدة مركزة ومتباينة إلى هذه البلدان في العالم في إطار جميع أنشطة مكتب تنمية الاتصالات والاتحاد الدولي للاتصالات بصفة عامة.
- ب) يسعى البرنامج إلى تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً إلى الاتصالات الحضرية وإلى إتاحة النفاذ الشامل في المناطق الريفية.

4 الغاية

يسعى البرنامج إلى زيادة متوسط الكثافة الهاتفية إلى 5 خطوط رئيسية لكل 100 نسمة وزيادة التوصيلات بالإنترنت إلى 10 مستعملين لكل 100 نسمة، وذلك بحلول عام 2010 (السنة التي سيعقد فيها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لصالح أقل البلدان نمواً).

5 الاستراتيجية الجديدة

إذا كانت استراتيجية انتقاء بضعة بلدان فقط للاستفادة من تركيز المساعدة على أساس سنوي قد أدت إلى تحسين المساعدة المقدمة، فإن الأمر يتطلب حالياً آلية تنفيذ جديدة. وعلى الرغم من أن استراتيجية تكثيف المساعدة إلى بضعة بلدان من أقل البلدان نمواً في المرة الواحدة قد نُفذت بقدر كافٍ من النجاح أثناء الفترة 1999-2002 فسوف يُستعمل الآن نهج ثنائي في تنفيذ المبادرة أثناء الفترة 2003-2006. وسيعني هذا النهج أنه بدلاً من تكثيف المساعدة على ستة بلدان في المتوسط سنوياً فسيبدأ الآن توجيه المساعدة إلى حوالي 12 بلداً على أساس برنامج لسنتين. وستسمح زيادة الفترة بمتابعة مستمرة عن كثب للإجراءات المتخذة بما فيها إمكانية التقييم وتعبئة الشراكات من خلال حلقات الموائد المستديرة للشراكات وأية وسائل أخرى لتعبئة الموارد. وستعني زيادة عدد البلدان توسيع تقديم المساعدة دون المساس بفعالية المبادرة بفضل زيادة مدة التنفيذ إلى سنتين.

ونظراً إلى أن الاستراتيجية القديمة قد شملت نصف أقل البلدان نمواً (20 بلداً) فسوف تُستخدم الاستراتيجية المعدلة لتقديم المساعدة إلى جميع البلدان الباقية في الدورة التالية وربما الدخول في دورة جديدة من تقديم المساعدة للبلدان الأكثر احتياجاً. ولكن ينبغي أن يقال إن المساعدة المقدمة حسب الظروف سوف تقدم أيضاً إلى البلدان غير المشمولة في جميع الأوقات في حدود القيود على الموارد.

وهناك جانب في الاستراتيجية الجديدة وهو تنفيذ مبادرة متوازنة لتقديم المساعدة إلى مجموعة خاصة من البلدان داخل مجموعة أقل البلدان نمواً وهي البلدان التي خرجت لتوها من الحرب أو الحرب الأهلية والمحددة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد. وهذه المجموعة الخاصة من البلدان تتطلب أقصى قدر من المساعدة الممكنة في مختلف المجالات وخاصة لإعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب وإقامة شبكات جديدة مكائماً. وفي حين أن البلدان تظل تتلقى الأموال المبرجة لأقل البلدان نمواً فإنها ستحتاج إلى مزيد من رؤوس الأموال وزيادة الدعم في جميع المجالات لتتخذ خطوة واسعة لتطوير قطاع الاتصالات لديها.

6 مجالات الأولوية

تتسم مجالات الأولوية بأهمية حاسمة لتنمية الاتصالات في أقل البلدان نمواً. وفي هذه المجالات ينبغي أن يركز مكتب تنمية الاتصالات وشركاؤه في التنمية أنشطتهم أثناء دورة السنوات 2003-2006. وإذا قامت جميع الأطراف المعنية بمعالجة كافية لهذه المسائل فيرجى تجاوز المعوقات الكبرى في التنمية وتوجيه البلدان نحو النمو الكبير في شبكاتها. ويُقترح أدناه برنامج عمل عام في شكل أولويات جديدة.

أ (تنمية الاتصالات في المناطق الريفية: الهدف من برنامج الأولوية هذا هو تحقيق سهولة النفاذ إلى خدمات الاتصالات في المناطق الريفية التي يعيش فيها معظم سكان أقل البلدان نمواً. ولا بد وأن يؤدي ذلك أيضاً إلى تنشيط الصناعات الريفية وتحسين ناتج التعليم وبدء ظهور فوائد اجتماعية كثيرة ووقف هجرة الريفيين إلى المدن. ولا بد وأن يؤدي ذلك في النهاية إلى تحقيق النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات.

ب (تنمية البنية التحتية واعتماد التكنولوجيات والخدمات الجديدة: يُقصد من ذلك مواصلة مساعدة أقل البلدان نمواً في اختيار التكنولوجيات. ولا بد من الحذر عند إدخال التكنولوجيات والتقنيات الجديدة لتجنب الاستغناء عن المعدات القديمة قبل الأوان وتجنب تكبد تكاليف لا داعي لها لتحقيق التشغيل البيني. وسيتم توجيه المساعدة أساساً للاتصالات وتكنولوجيات المعلومات وخدماتها بما في ذلك الإنترنت وتطبيقاتها وأنظمة الربط الهيرترزي (الثابتة منها والمتنقلة).

ج (إعادة هيكلة القطاع: الأولوية في هذا المجال تهدف إلى مواصلة عملية الهيكلة القطاعية وتشجيع التحرير والمنافسة وربما الخصخصة حسب الاقتضاء. وينبغي أن يدفع كل ذلك على زيادة سرعة نمو الشبكات وتحسين إدارة القطاع حتى تستفيد البلدان من الفوائد التي تحصل عليها منه. وسيتم تقديم المساعدة إلى الهيئات التنظيمية الجديدة في مختلف المجالات وتتراوح من تدابير لتنفيذ استراتيجيات النفاذ الشامل وإنشاء مختلف الأدوات التي تتطلبها الهيئة التنظيمية. وربما يتم تقديم المساعدة إلى الشركات الوليدة على أساس استرداد التكاليف.

د (تنمية/إدارة الموارد البشرية: هذا المجال مجال هام يشمل جميع المجالات الأخرى ويجب استمراره عملياً إلى ما لا نهاية لأن الموارد البشرية هي أكثر الأصول قيمة في كل حين. وسيشمل ذلك الأنشطة التقليدية لتنمية/إدارة الموارد البشرية وينطوي على التدريب وإعادة التدريب للعاملين في مجالات منها تقنيات الإدارة الحديثة وإدارة شبكات الاتصالات وصيانتها.

هـ (التمويل والشراكات: الشراكات عنصر جوهري لتنفيذ البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً. وينبغي توجيه هذه الشراكات نحو تجميع الموارد وتوجيه الموارد المتجمعة إلى أقل البلدان نمواً لتجنب ازدواج الجهود والموارد وتجنب تناثر الموارد الشحيحة بكميات قليلة مما يؤدي إلى ضعف أو انعدام أثرها في البلدان المستفيدة. ولهذا السبب ستعقد حلقات مواعيد مستديرة للشراكات لمجموعات من البلدان المستفيدة من المساعدة المركزة المقدمة من مكتب تنمية الاتصالات. وستعرض في هذه الحلقات مشاريع ملموسة على الشركاء الإنمائيين الذين سيطلبون توضيحات من ممثلي البلدان.

وسيتّم تشجيع المبادرات الثنائية بين برنامج العمل هذا ومجموعة الاتصالات الناشئة عنها لجذب التدفقات المالية إلى أقل البلدان نمواً. ويتسم ذلك بأهمية خاصة نظراً لأن معظم الفعاليات تحجم عن الدخول إلى البيئات الهشة مثل البيئات التي تقوم في أقل البلدان نمواً، وسيتعيّن تقديم المشاريع مشروعاً مشروعاً بطريقة لبقّة إلى كل جهة من هذه الفعاليات بصورة منفصلة. وسيتطلب الأمر مشاركة القطاع الخاص والمنظمات متعددة الأطراف لتسريع تنمية الاتصالات في أقل البلدان نمواً.

7 الإجراءات الواجب اتخاذها

سيتم اتخاذ إجراءات محددة (داخل نطاق أنشطة مكتب تنمية الاتصالات) سنوياً أو كل سنتين في الخطة التشغيلية وفقاً للطلبات المقدمة من البلدان المعنية.

8 القرارات والتوصيات ذات الصلة بهذا البرنامج

المرجع	العنوان
القرار 16 (المراجع في إسطنبول، 2002)	تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً
القرار 17 (المراجع في إسطنبول، 2002)	تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية
القرار 25 (إسطنبول، 2002)	تقديم المساعدة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة: أفغانستان، إثيوبيا، إريتريا، بروندي، تيمور الشرقية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سيراليون، الصومال، غينيا، غينيا - بيساو، ليبيريا
القرار 26 (إسطنبول، 2002)	تقديم المساعدة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة: أفغانستان
مواصلة الاهتمام بتنفيذ جميع القرارات الأخرى باستثناء تلك المتعلقة بالتحديد بتقديم المساعدة والدعم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمساعدة التقنية الخاصة للسلطة الفلسطينية.	

باء - الأنشطة**النشاط 1: الإحصاءات والمعلومات عن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

وفقاً للقرار 8 (المراجع في إسطنبول، 2002) لاحظ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 أن تبادل ونشر المعلومات يمثل دوراً رئيسياً لقطاع التنمية.

النشاط 2: الشراكات والترويج

يدعم النشاط المشترك بين القطاعات البرامج ولجان الدراسات ذات الأهمية الحاسمة لاستمرار تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم - المبادرات الخاصة

المبادرة 1: مبادرات القطاع الخاص

وفقاً للقرار 29، قرر المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 أنه ينبغي لمدير مكتب تنمية الاتصالات أن يعمل على زيادة عضوية القطاع والمشاركة النشطة من أعضاء القطاع في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات وعلى تطوير مهام المكاتب الإقليمية للاتحاد التي تحسن آليات زيادة مشاركة أعضاء القطاعات في أنشطة هذه المكاتب.

المبادرة 2: مسائل المساواة بين الجنسين

وفقاً للقرار 44، أنشأ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 فريقاً عاملاً معنياً بمسائل المساواة بين الجنسين لتسهيل وتطوير وإجراء الأنشطة الرامية إلى كفالة إتاحة فوائد الاتصالات ومجتمع الاتصالات الناشئ لكل الرجال والنساء بطريقة منصفة وعلى قدم المساواة.

المبادرة 3: المبادرات المتعلقة بالشباب

وفقاً للقرار 38، كلف المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 مدير مكتب تنمية الاتصالات بأن يلتمس الوسائل المناسبة لدمج قضايا الشباب في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات، بما في ذلك إيجاد الوسائل المناسبة لدمج قضايا الشباب في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات. بما في ذلك إيجاد البرامج التي تشدد على بناء الطاقات وإنشاء آلية للتنسيق مع منتدى الشباب، ومتابعة دعم تنمية قدرات الشباب في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

المبادرة 4: مسائل متعلقة بالشعوب الأصلية

قرر المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 إدراج ترتيبات خاصة في برامج العمل التي تتضمنها خطة عمل إسطنبول بغية دعم الدول الأعضاء في تلبية الاحتياجات الخاصة لدى السكان الأصليين لتحقيق نفاذ منصف إلى خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

القسم الثالث المبادرات الإقليمية

ألف - تنفيذ مشاريع التعاون التقني والمساعدة المباشرة الأخرى للمناطق

باء - التعاون في المبادرات الإقليمية مع المنظمات الإقليمية والدولية القائمة بتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

القسم الرابع

القرارات والتوصيات

القرار 3 (المراجع في إسطنبول، 2002)

تشكيل لجان الدراسات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ (أحكام الرقم 209 والمادة 17 من اتفاقية الاتحاد؛

ب) القرار 24 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

ج) الاتجاهات والأهداف والأولويات الاستراتيجية المحددة لقطاع تنمية الاتصالات في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 1999-2003؛

د) النتائج المحققة من دراسة المسائل المسندة إلى لجنتي الدراسات 1 و2 التابعتين لقطاع تنمية الاتصالات،

وقد أحاط علماً

بالبوثائق المقدمة إلى هذا المؤتمر،

وقد نظر في

أ (التوصية 8 لفريق العمل المعني بالإصلاح في الاتحاد الدولي للاتصالات (WGR) والمتعلقة بتعزيز دور قطاع تنمية الاتصالات؛

ب) المسائل التي درسها قطاع تنمية الاتصالات خلال الفترة الدراسية 1998-2002 بتنسيق وثيق مع تنفيذ الأنشطة المخططة لقطاع تنمية الاتصالات؛

ج) المسائل التي سدرسها لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات خلال الفترة الدراسية 2002-2006 وفقاً لما هو وارد في التذييل 3،

وإذ يأخذ في الحسبان

البيئة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المناطق المختلفة،

واعترافاً منه

أ (باستصواب إجراء دراسة على المستوى العالمي لعدد من المشكلات ذات الأولوية والمتعلقة بالتطور المؤسسي والتقني والتجاري والتنظيمي والاقتصادي لقطاع الاتصالات مع مراعاة التحول التدريجي نحو عولمة هذا القطاع وآثار ذلك على البلدان النامية؛

ب) بضرورة قيام مدير مكتب تنمية الاتصالات باتخاذ التدابير المناسبة لتيسير المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء في أعمال قطاع تنمية الاتصالات،

واعترافاً منه كذلك

- أ (أنه لتحقيق الفائدة المرجوة للبلدان النامية، لا بد من تحقيق النتائج المنتظرة من دراسة المسائل في مهلة زمنية معقولة؛
ب) أن مشاركة خبراء مكتب تنمية الاتصالات هي وسيلة من الوسائل الناجعة التي تكفل إنجاز أعمال لجان الدراسات
بالسرعة المطلوبة وبدرجة عالية من الكفاءة،

وإذ يؤكد

ضرورة تجنب ازدواج الدراسات التي يجريها قطاع تنمية الاتصالات وتلك التي يجريها كل من قطاعي الاتصالات الراديوية
وتقييس الاتصالات،

يقرر

تشكيل لجنتي دراسات في إطار قطاع تنمية الاتصالات، وفقاً لما هو وارد في التذييل 2، على أن تكون لهما الاختصاصات
المنصوص عليها في التذييل 1.

التذييل 1 للقرار 3 (المراجع في إسطنبول، 2002)

اختصاصات لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات

تقوم لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات بما يلي:

- (1) تنظيم العمل وإعداد برامج العمل لإحراز التقدم الأمثل مع مراعاة محدودية الموارد المتوفرة. وينبغي أن يأخذ الجدول الزمني لبرامج العمل في الاعتبار الواجب التوقيت المطلوب للنتائج المتوقعة، وتقديم تقارير مرحلية سنوية إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات.
- (2) تشكيل أفرقة مناسبة داخل كل لجنة من لجان الدراسات، بما في ذلك أفرقة المقررين وأفرقة المقررين المشتركة وأفرقة المشاريع التجريبية والأفرقة المتخصصة، مما يسهل متابعة العمل متابعة أفضل. ويشمل ذلك إنشاء أفرقة إقليمية حسب الاقتضاء.
- (3) إعداد توصيات وخطوط توجيهية وكتيبات وأدلة وتقارير في مجال اختصاص كل لجنة دراسات.
- (4) إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية لا سيما أقل البلدان نمواً وانشغالها في متابعة الأعمال.
- (5) العمل على الاستفادة من النتائج المحققة في إطار البرامج ومن أنشطة قطاع تنمية الاتصالات والقطاعين الآخرين.
- (6) ضمان التنسيق الملائم مع الأعمال الجارية في الاتحاد، بما في ذلك الأعمال التي تجرى في لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات، ولجان دراسات القطاعين الآخرين للاتحاد.

التذييل 2 للقرار 3 (المراجع في إسطنبول، 2002)

لجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات

لجنة الدراسات 1

استراتيجيات تنمية الاتصالات وسياساتها

نطاق الاختصاص

- السياسات والاستراتيجيات التنظيمية الوطنية في مجال الاتصالات التي تمكن البلدان من الاستفادة إلى أقصى حد من القوة الدافعة للاتصالات بوصفها محركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الجوانب المالية والاقتصادية بما فيها مسائل منظمة التجارة العالمية وسياسات التعريفات ودراسات الحالات وتطبيق المبادئ الحسابية التي تضعها لجنة دراسات التقييس 3، وتنمية القطاع الخاص والشراكات.

الرئيس:

السيد ألبرتو غرييلي (الأرجنتين)

نواب الرئيس:

السيدة أودري بودرييه (فرنسا)

السيدة ناصحة الخروصي (عمان)

السيدة ليلي ماك آدم (فنزويلا)

السيدة اليزابيث نزاجي (تنزانيا)

السيد ك. س. وونغ (هونغ كونغ، المنطقة الإدارية التابع للصين)

لجنة الدراسات 2

تنمية خدمات وشبكات الاتصالات وإدارتها

نطاق الاختصاص

- الأساليب والتقنيات والنهج الملائمة والناجحة أكثر من غيرها لتقديم الخدمات في تخطيط خدمات الاتصالات وتطويرها وتنفيذها وتشغيلها وصيانتها ومواصلتها لتحقيق الفائدة المثلى للمستعملين. ويشمل هذا العمل التشديد بالتحديد على الاتصالات المتنقلة والاتصالات للمناطق الريفية والنائية مع التركيز والتشديد بصفة خاصة على التطبيقات التي تدعمها الاتصالات؛
- التنفيذ والتطبيق التقني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاستفادة من دراسات القطاعين الآخرين مع مراعاة المتطلبات الخاصة للبلدان النامية.

الرئيس

السيد نبيل كسراوي (سورية)

نواب الرئيس

السيدة كارول كلارك (ترينيداد وتوباغو)

السيدة ناتاسا جوسبيتش (يوغوسلافيا)

السيد توفيق حسن (إندونيسيا)

السيد سيميون لوباتو (الاتحاد الروسي)

السيد إدريسا ساماكي (مالي)

السيد أحمد الشريبي (مصر)

التذييل 3 للقرار 3 (المراجع في إسطنبول، 2002)

المسائل التي أسندها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
إلى لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات

لجنة الدراسات 1

- 7-1/1 النفاذ الشامل/الخدمة الشاملة
- 12-1/1 سياسات الرسوم ونماذج الرسوم وطرائق حسابات تكلفة خدمات الاتصالات الوطنية، بما في ذلك النواحي المتصلة بالطيف
- 1-1/6 التوصيل البيئي
- 17/1 تنظيم الاتصالات الساتلية في البلدان النامية
- 18/1 التنفيذ الوطني للقوانين والقواعد واللوائح المتصلة بالاتصالات من قِبَل الهيئات التنظيمية للاتصالات الوطنية
- 19/1 تنفيذ المهاتفة باستخدام بروتوكول إنترنت في البلدان النامية
- 10-1/1 أثر تقارب تكنولوجيات الاتصالات والبث الإذاعي والمعلومات

لجنة الدراسات 2

- 9-1/2 تحديد موضوعات الدراسة التي تتناولها لجان الدراسات في قطاعي تقييس الاتصالات والاتصالات الراديوية، ذات الأهمية للبلدان النامية
- 17/2 التقدم في أنشطة الاتحاد بشأن التجارة الإلكترونية
- 18/2 استراتيجية للانتقال بالشبكات المتنقلة إلى أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية-2000 (IMT-2000) وما بعدها
- 10-1/2 الاتصالات للمناطق النائية والريفية
- 11-1/2 دراسة نظم وتكنولوجيات الإذاعة الرقمية، بما في ذلك تحاليل التكاليف/الفوائد، والتشغيل البيئي للنظم الأرضية الرقمية مع الشبكات التماثلية الحالية، وطرق الانتقال من التقنيات الأرضية التماثلية إلى التقنيات الرقمية
- 12-1/2 تقييم الاتصالات ذات النطاق العريض على الأسلاك النحاسية التقليدية، مع مراعاة نواحٍ تكنولوجية معينة وغير ذلك من النظم والتطبيقات
- 14-1/2 تطبيقات الاتصالات في مجال الرعاية الصحية
- 19/2 استراتيجية للانتقال من شبكات تبديل الدارات إلى الشبكات التي تعمل بتبديل الرزم
- 20/2 دراسة تكنولوجيات النفاذ للاتصالات ذات النطاق العريض
- 21/2 حساب رسوم استعمال الترددات

القرار 4 (المراجع في إسطنبول، 2002)

الإجراءات التي تطبقها لجان الدراسات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن وظائف قطاع تنمية الاتصالات تشمل، عملاً بأحكام المادة 21 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات، إسداء المشورة وإجراء الدراسات أو رعايتها حسب اللزوم في المسائل التقنية والاقتصادية والمالية والإدارية والتنظيمية والسياسية، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بمشاريع محددة في ميدان الاتصالات؛

ب) أنه قد يكون من الملائم لإجراء هذه الدراسات تشكيل لجان دراسات وفقاً لما تنص عليه المادة 17 من الاتفاقية، لمعالجة مسائل محددة في ميدان الاتصالات تم البلدان النامية عموماً وإعداد توصيات متصلة بتنمية الاتصالات؛

ج) أن ترتيبات العمل العامة لقطاع التنمية محددة في اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات،

يقرر

أن تكون أحكام هذا القرار وتذييله استكمالاً للأحكام العامة من الاتفاقية المشار إليها في البند ج) من إذ يضع في اعتباره أعلاه في حالة قطاع تنمية الاتصالات.

تذييل القرار 4 (المراجع في إسطنبول، 2002)

الإجراءات التي تطبقها لجان الدراسات

القسم 1 - لجان الدراسات والأفرقة الأخرى

1 إنشاء لجان الدراسات والأفرقة الأخرى

1.1 وفقاً لأحكام المادة 16 من الاتفاقية، يجوز للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات أن ينشئ لجان دراسات للأغراض التالية:

- أ) دراسة سلسلة من المسائل تدرج في الاختصاصات التي يضعها المؤتمر؛
- ب) إعداد مشاريع توصيات أو خطوط توجيهية لتعزيز تنمية الاتصالات في البلدان النامية بما يؤدي إلى تنمية متوازنة للاتصالات في جميع أنحاء العالم.

2.1 يجوز للجان الدراسات أن تنشئ، لتيسير أعمالها، مجموعات عمل وأفرقة مقرررين وأفرقة متخصصة وأفرقة مشاريع وأفرقة مقرررين مشتركة لمعالجة مسائل محددة أو أجزاء منها. ويجوز بدلاً عن ذلك أن تحدد لجان الدراسات مسائل أو أجزاء من مسائل معينة يمكن أن يتعامل معها قطاع التنمية بطريقة أفضل عن طريق الاستعانة بخبرائه أو الاستعانة بخبراء خارجيين إذا لم تتوفر لديه الخبرة اللازمة.

3.1 يجوز للجان الدراسات أن تنشئ فريقاً متخصصاً واحداً أو أكثر تسند إليه دراسة المسائل العاجلة وإعداد التوصيات العاجلة التي يتعذر على أية أفرقة أخرى القيام بها (انظر الملحق 6).

4.1 وبالإضافة إلى ذلك وفي حالة المسائل أو الموضوعات العاجلة التي تنشأ بين اجتماعات لجنتي الدراسات بحيث يتعذر النظر فيها في أحد الاجتماعات المقررة، يجوز لرئيس اللجنة أن يعمد، بالتشاور مع نواب الرئيس ورئيس الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات ومدير مكتب تنمية الاتصالات، إلى اتخاذ إجراء لإنشاء فريق متخصص بموجب قرار يوضح فيه المسألة العاجلة أو الموضوع العاجل موضع الدراسة. وبعد اتخاذ هذا القرار يتم إبلاغ تفاصيله بموجب رسالة معممة ونشره على موقع قطاع التنمية في شبكة الويب.

ويمكن للفريق المتخصص أن يبدأ عمله بعد هذا النشر.

ويتم إقرار إنشاء الفريق المتخصص في الاجتماع التالي للجنة الدراسة. ويرد في الملحق 6 تفاصيل إنشاء الفريق المتخصص واختصاصاته وتفاصيل تمويله.

5.1 ويجوز أيضاً أن تنشئ لجان الدراسات فريقاً أو أكثر من أفرقة المشاريع لمعالجة أي موضوع يندرج في المسألة (انظر الملحق 7).

6.1 يمكن حسب الاقتضاء إنشاء أفرقة إقليمية لدراسة مسائل أو مشاكل يكون من المستصوب، بسبب طابعها المحدد، دراستها في إطار منطقة أو أكثر من مناطق الاتحاد.

وتتيح الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية فرصة ثمينة لتبادل المعلومات وتكوين الخبرات والمعارف الإدارية والتقنية. وينبغي اغتنام كل فرصة لإتاحة مناسبات إضافية للخبراء من البلدان النامية لاكتساب الخبرة عن طريق المشاركة في الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتناول أعمال لجنتي الدراسات.

وينبغي ألا يؤدي إنشاء الأفرقة الإقليمية إلى ازدواج الأعمال الجارية على الصعيد العالمي في لجنة الدراسة المناظرة أو أفرقتها الأخرى.

7.1 يجوز إنشاء أفرقة مقررین مشتركة لدراسة تلك المسائل التي تتطلب مشاركة الخبراء من أكثر من لجنة من لجان الدراسات. ويمكن تسيير أفرقة المقررین المشتركة بين لجان الدراسات في قطاع التنمية بموجب هذه الإجراءات. ومن الأفضل تعيين هذه الإجراءات عند إنشاء هذه الأفرقة المشتركة في بيان الاختصاصات مع تعيين واضح للجهة التي تقدم إليها تقريرها والجهة التي ستتخذ القرار النهائي.

8.1 تعين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات رؤساء لجان دراسات التنمية ونوابهم. ورهناً بقرار مؤتمر المندوبين المفوضين القادم، يخوّل الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بتعيين رؤساء ونواب رؤساء لجان الدراسات إذا نشأت الحاجة إلى ذلك في الفترة الفاصلة بين مؤتمرات عالميين.

9.1 يخوّل للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات الموافقة على التغييرات الملائمة في هيكل لجان دراسات التنمية وأساليب عملها في الفترة بين المؤتمرات العالمية، رهناً بقرار مؤتمر المندوبين المفوضين القادم.

2 الرؤساء

1.2 يستند تعيين الرؤساء ونواب الرؤساء أساساً إلى الخبرة المؤكدة على صعيدي المحتوى التقني للجنة المعنية والمهارات الإدارية المطلوبة. وينبغي أن يمثل المرشحون نطاقاً واسعاً من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع.

2.2 تتمثل ولاية نائب الرئيس في مساعدة الرئيس في المسائل المتصلة بإدارة لجنة الدراسة بما في ذلك الحضور بدلاً عن الرئيس في الاجتماعات الرسمية لقطاع تنمية الاتصالات أو شغل مكان الرئيس إذا لم يتمكن من مواصلة واجباته في لجنة الدراسات. ويضطلع رئيس كل مجموعة عمل ورئيس كل فريق متخصص بالقيادة التقنية والإدارية وينبغي الاعتراف بأن دوره لا يقل أهمية عن دور نائب رئيس لجنة الدراسات.

3.2 لا يتم اختيار نواب الرؤساء آلياً للعمل كرؤساء لمجموعات العمل أو الأفرقة المتخصصة ولكن لا يتم استبعادهم من النظر في إمكانية اختيارهم إلى جانب الأعضاء المؤهلين الآخرين في لجنة الدراسات.

4.2 يُفترض من ناحية المبدأ في رئيس مجموعة العمل أو الفريق المتخصص أن يتمتع عند قبوله هذا الدور بالدعم اللازم للوفاء بهذا الالتزام طوال فترة الدراسة أو طوال فترة بقاء الفريق المتخصص.

5.2 تعين لجنة الدراسات الأم رئيس الفريق المتخصص ونائبه في البداية. ويقوم الفريق المتخصص بأية تعيينات لاحقة لإدارته إذا تطلب الأمر.

3 المقررون (انظر أيضاً الملحق 5: قائمة واجبات المقرر)

1.3 تعين لجنة الدراسات مقررين لإحراز تقدم في دراسة المسألة ولوضع التقارير والآراء والتوصيات الجديدة والمراجعة. ويجوز أن يضطلع المقررون بالمسؤولية عن مسألة واحدة أو موضوع واحد أو أكثر.

2.3 نظراً لطابع الدراسات ينبغي أن يستند تعيين المقررین إلى الخبرة في موضوع الدراسة والقدرة على تنسيق العمل على السواء. ويتضمن الملحق 5 وصفاً لعناصر العمل المتوقع من المقررین.

3.3 ينبغي عند الحاجة أن تضيف لجنة الدراسات إلى المسألة المحددة اختصاصات واضحة لأعمال المقرر.

4.3 تعين لجنة الدراسات مقرراً واحداً ونائباً مقرر واحداً أو أكثر، حسب الاقتضاء، لكل مسألة. ويباشر نائب المقرر المشارك الرئاسة آلياً في غياب المقرر. ويجوز أن يكون نواب المقررین من ممثلي الدول الأعضاء أو أعضاء القطاع والكيانات أو المنظمات الأخرى المصرح لها حسب الأصول.

4 سلطات لجان الدراسات

- 1.4 لكل لجنة دراسات أن تضع مشاريع توصيات ليوافق عليها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات أو للموافقة عليها عملاً بأحكام القسم 5 أدناه. وتتمتع التوصيات التي يتم الموافقة عليها بموجب أحد هذين الإجراءين بمركز واحد.
- 2.4 لكل لجنة دراسات أيضاً أن تعتمد مشروع مسائل للموافقة عليها في المؤتمر العالمي أو وفقاً للإجراء الموصوف في الفقرة 2.15 من القسم 3.
- 3.4 وبالإضافة إلى ما سبق تتمتع كل لجنة بصلاحيات اعتماد خطوط توجيهية وكتيبات وتقارير.
- 4.4 وفي الحالات التي يتم فيها تنفيذ النتائج المتحققة من خلال أنشطة مكتب تنمية الاتصالات فينبغي عندئذ توضيح هذه الأنشطة في الخطة التشغيلية السنوية.

5 الاجتماعات

- 1.5 تجتمع لجان الدراسات أو الأفرقة الأخرى عادة في مقر الاتحاد.
- 2.5 ينبغي بقدر الإمكان عقد اجتماعات لجان الدراسات أو أي أفرقة أخرى تقوم بدراسة بعض المسائل في مناطق قطاع التنمية بناء على دعوة من الدول الأعضاء أو أعضاء القطاع لتيسير حضور البلدان النامية.
- ولا يُنظر عادة في هذه الدعوات إلا إذا عُرضت على مؤتمر عالمي لتنمية الاتصالات أو اجتماع إحدى لجان دراسات التنمية. وتقبل الدعوة نهائياً بعد التشاور مع مدير مكتب تنمية الاتصالات إذا لم تعارض مع الموارد التي يُخصصها المجلس لقطاع تنمية الاتصالات.
- 3.5 لا تصدر الدعوات المشار إليها في الفقرة 2.5 أعلاه ولا يتم قبولها ولا يتم تنظيم الاجتماعات الناشئة عنها خارج جنيف إلا في حالة الوفاء بالشروط المحددة في القرار 5 (كيوتو، 1994) وقرار المجلس 304.
- 4.5 يتم الاتفاق على شروط اجتماعات الأفرقة المخصصة وأفرقة المقررين المشتركة وأفرقة المقررين وأفرقة المشاريع بالاتفاق بين المشاركين في هذه الأفرقة.
- 5.5 تخضع الجداول الزمنية لاجتماعات الأفرقة المتخصصة وأفرقة المقررين المشتركة وأفرقة المقررين وأفرقة المشاريع لموافقة رئيس لجنة الدراسات.

6 المشاركة في الاجتماعات

- 1.6 تكون الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والكيانات الأخرى المصرح لها حسب الأصول بالمشاركة في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات ممثلة في لجان الدراسات والأفرقة الأخرى التي ترغب في المشاركة فيها عن طريق مشاركين مسجلين بالاسم ويتم اختيارهم بصفتهم خبراء مؤهلين لتقديم مساهمة فعالة في دراسة المسائل المسندة إلى هذه اللجان. ويجوز لرؤساء الاجتماعات دعوة خبراء أفراد حسب الاقتضاء.
- 2.6 يستكمل مدير مكتب تنمية الاتصالات قائمة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والكيانات الأخرى المشاركة في كل لجنة دراسات بأحدث البيانات.

7 تواتر الاجتماعات

- 1.7 تجتمع لجان الدراسات مبدئياً مرة في العام على الأقل في الفترة التي تفصل بين مؤتمرين من مؤتمرات تنمية الاتصالات. ومع ذلك يمكن عقد اجتماعات إضافية بموافقة مدير مكتب تنمية الاتصالات مع مراعاة الأولويات التي حددها المؤتمر العالمي السابق وبمراعاة موارد قطاع تنمية الاتصالات نفسه.
- 2.7 لتحقيق أفضل استفادة من استعمال موارد قطاع تنمية الاتصالات والمشاركين في أعماله ينشر مدير مكتب تنمية الاتصالات بالتعاون مع رؤساء لجان الدراسات جدولاً زمنياً للاجتماعات قبل عقدها بفترة كافية. ويراعى في هذا الجدول عوامل من قبيل إمكانيات الخدمات المشتركة في الاتحاد واحتياجات الاجتماعات من الوثائق وضرورة التنسيق الوثيق مع أنشطة القطاعين الآخرين والمنظمات الدولية أو الإقليمية الأخرى.

3.7 يجب عند وضع برنامج العمل أن يراعي الجدول الزمني للاجتماعات الوقت المطلوب لقيام الهيئات المشاركة بإعداد المساهمات والوثائق.

4.7 تجتمع جميع لجان الدراسات قبل المؤتمر العالمي بفترة كافية لإتاحة توزيع التقارير النهائية و التوصيات قبل المواعيد النهائية المطلوبة.

8 وضع برامج العمل والتحضير للاجتماعات

1.8 بعد كل مؤتمر عالمي لتنمية الاتصالات يقترح كل رئيس لجنة دراسات، بمساعدة مدير مكتب تنمية الاتصالات، برنامج عمل لجنته ويراعي برنامج العمل برنامج الأنشطة والأولويات التي اعتمدها المؤتمر.

غير أن تنفيذ برنامج العمل يتوقف إلى حد بعيد على المساهمات الواردة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع في قطاع تنمية الاتصالات والكيانات أو المنظمات المصرح لها حسب الأصول وأمانة مكتب تنمية الاتصالات وكذلك الآراء التي يعرب عنها المشاركون في الاجتماعات.

2.8 تعد أمانة مكتب تنمية الاتصالات بمساعدة رئيس لجنة الدراسات المعنية تعميماً إدارياً يتضمن جدول أعمال الاجتماع ومشروع خطة العمل وقائمة بالمسائل التي يتعين بحثها.

ويجب أن يصل التعميم الإداري إلى الهيئات المشاركة في عمل لجنة الدراسات المعنية قبل افتتاح الاجتماع بثلاثة أشهر على الأقل.

وترفق بالتعميم الإداري استمارة تسجيل حتى يمكن للهيئات المعنية إعلان عزمها على المشاركة في الاجتماع. ويجب بعد ذلك إعادة الاستمارة إلى أمانة مكتب تنمية الاتصالات بحيث تصله قبل الاجتماع بثلاثة أسابيع على الأقل. وتتضمن الاستمارة أسماء وعناوين المشاركين المتوقعين أو على الأقل عدد المشاركين المتوقعين إذا لم يكن ممكناً الإبلاغ عن أسمائهم. وتيسر هذه المعلومات عملية التسجيل وإعداد مواد التسجيل في الوقت المناسب.

9 فرق إدارة لجان الدراسات

1.9 تنشأ في كل لجنة من لجان دراسات التنمية فرقة إدارة تتألف من الرئيس ونواب الرئيس والمقررين ونواب المقررين وكذلك رؤساء ونواب رؤساء أية أفرقة تنشأ عن لجنة الدراسات.

2.9 ينبغي أن تقيم فرق إدارة لجان الدراسات الاتصال فيما بينها ومع مكتب تنمية الاتصالات بالوسائل الإلكترونية بقدر ما يمكن ذلك عملياً. وينبغي ترتيب اجتماعات ملائمة لإقامة الاتصال حسب اللزوم مع رؤساء لجان الدراسات من القطاعين الآخرين.

3.9 يتم إنشاء فرقة إدارة مشتركة برئاسة مدير مكتب تنمية الاتصالات وتتألف من فرق إدارة لجان دراسات التنمية.

4.9 يتألف دور فرقة الإدارة المشتركة للجان دراسات التنمية مما يلي:

- تقديم المشورة إلى إدارة مكتب تنمية الاتصالات عن تقدير متطلبات لجان الدراسات في الميزانية؛
- تنسيق الموضوعات المشتركة بين مختلف المسائل؛
- إعداد اقتراحات مشتركة إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والهيئات الأخرى ذات الصلة في قطاع تنمية الاتصالات؛
- التحديد النهائي لمواعيد اجتماعات لجان الدراسات؛
- معالجة ما قد ينشأ من مسائل أخرى.

5.9 وينبغي أن تجتمع فرقة إدارة لجان دراسات تنمية الاتصالات مرة في السنة ويفضل أن يكون ذلك قبل الاجتماع الثاني للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات في الربع الأخير من السنة بيوم أو يومين.

10 إعداد التقارير

1.10 يمكن تقسيم تقارير أعمال لجان الدراسات إلى أربعة أنواع رئيسية:

- التقارير المرحلية
- تقارير الاجتماعات
- تقارير الناتج
- تقارير لجنة الدراسات إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (انظر القسم 8)

2.10 التقارير المرحلية

تتضمن القائمة التالية البنود التي يشار بإدراجها في التقارير المرحلية:

- أ (موجز قصير عن حالة تقرير الناتج والمحتويات المتوقعة؛
 - ب) استنتاجات أو عناوين التقارير أو التوصيات المطلوب إقرارها؛
 - ج) حالة الأعمال بالإشارة إلى برنامج العمل بما في ذلك وثيقة الأساس إن وجدت؛
 - د) مشاريع التقارير أو التوصيات الجديدة أو المراجعة أو الإشارة إلى وثائق المصادر التي تتضمن التوصيات؛
 - هـ) مشروع بيانات الاتصال استجابة للجان الدراسات الأخرى أو المنظمات أو لطلب الاتصال بها؛
 - و) الإشارة إلى المساهمات العادية أو المتأخرة التي تعتبر جزءاً من الدراسة المطلوبة وموجز المساهمات التي تم النظر فيها؛
 - ز) الإشارة إلى الأوراق المقدمة من المتعاونين من المنظمات الأخرى؛
 - ح) القضايا الرئيسية التي بقيت دون حلول ومشروع جدول أعمال الاجتماعات المقبلة التي تمت الموافقة عليها إن وجدت؛
 - ط) قائمة بأسماء الحاضرين في الاجتماعات التي عقدت منذ التقرير المرحلي الأخير؛
 - ي) قائمة بالمساهمات العادية أو الوثائق المؤقتة التي تتضمن تقارير جميع اجتماعات أفرقة المقررين منذ التقرير المرحلي الأخير.
- ملحوظة:** يمكن أن يشير التقرير المرحلي إلى تقارير الاجتماعات لتجنب ازدواج المعلومات.
- وتقدم التقارير المرحلية من المقررين إلى الفريق المعني للموافقة عليها.

3.10 تقارير الاجتماعات

يقوم رئيس لجنة الدراسات أو مقررها، بمساعدة أمانة مكتب تنمية الاتصالات، بإعداد هذا التقرير الذي يتضمن موجز نتيجة العمل والاتجاهات الناشئة. ويجب أن يوضح التقرير أيضاً البنود التي تتطلب مزيداً من الدراسة في الاجتماع التالي. وينبغي أن يشير التقرير أيضاً إلى المساهمات و/أو الوثائق الصادرة أثناء أي اجتماع والنتائج الرئيسية (بما في ذلك التوصيات والخطوط التوجيهية) والتوجيهات الصادرة للأعمال المقبولة والاجتماعات المخططة لمجموعات العمل والأفرقة المتخصصة وأفرقة المقررين وبيانات الاتصال التي تمت الموافقة عليها على صعيد لجنة الدراسات أو مجموعة العمل. ويرد نموذج بيانات الاتصال في الملحق 4.

ويتضمن تقرير الاجتماع الأول للجنة الدراسات في فترة الدراسة قائمة بأسماء رؤساء ونواب رؤساء أية أفرقة أخرى قد تنشئها اللجنة وبأسماء المقررين ونواب المقررين المعينين. ويتم تحديث هذه القائمة في التقارير اللاحقة حسب الاقتضاء.

4.10 تقارير الناتج

تمثل هذه التقارير الناتج المتوقع أي النتائج الرئيسية للدراسة. ويتضمن الناتج المتوقع للمسألة المعنية البنود التي يتعين أن تغطيها هذه التقارير.

11 تقارير لجان الدراسات إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

- 1.11** تقع المسؤولية عن تقرير اللجنة النهائي إلى المؤتمر العالمي على رئيس اللجنة المعنية ويتضمن هذا التقرير ما يلي:
- موجز النتائج التي توصلت إليها لجنة الدراسات في فترة الدراسة المذكورة ويصف أعمال لجنة الدراسات والنتائج التي تم التوصل إليها؛
 - الإشارة إلى أية توصيات جديدة أو مراجعة وافقت عليها الدول الأعضاء بالمراسلة أثناء فترة الدراسة؛
 - نص التوصيات المقدمة إلى المؤتمر العالمي للموافقة عليها؛
 - قائمة بأية مسائل جديدة أو مراجعة تُقترح للدراسة أثناء فترة الدراسة التالية؛
 - قائمة بالمسائل التي يُقترح حذفها.

2.11 ينبغي أن يتطابق إعداد التوصيات مع الممارسات العامة المتبعة في الاتحاد. ومن أمثلة هذه الممارسات توصيات وقرارات المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات والمؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات. وينبغي أن تكون أية توصية نصاً قائماً بذاته. ويمكن لتحقيق ذلك عرض المعلومات في ملحق بالتوصيات. ويرد نموذج لإحدى التوصيات في الملحق 1.

القسم 2 - تقديم المساهمات ومعالجتها وعرضها

12 تقديم المساهمات

1.12 تقوم الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والكيانات والمنظمات المصرح لها حسب الأصول ورؤساء ونواب رؤساء لجان الدراسات أو الأفرقة الأخرى بتقديم مساهماتهم في الدراسات الجارية إلى مدير مكتب تنمية الاتصالات.

2.12 ينبغي أن تتناول هذه المساهمات جملة أمور منها نتائج الخبرة المكتسبة في مجال تنمية الاتصالات وأن تصف دراسات الحالة و/أو تتضمن اقتراحات لتعزيز التنمية المتوازنة عالمياً وإقليمياً. وينبغي تقديم المساهمات في شكل إلكتروني ملائم كلما أمكن.

3.12 لتيسير دراسة بعض المسائل يجوز لأمانة مكتب تنمية الاتصالات أن تقدم وثائق موحدة أو نتائج دراسات الحالات. وتعامل هذه الوثائق معاملة المساهمات.

4.12 ينبغي من ناحية المبدأ ألا تزيد الوثائق المقدمة إلى لجان الدراسات بوصفها مساهمات عن خمس صفحات. وينبغي من الآن فصاعداً إدراج إشارة إلى النصوص القائمة فعلاً بدلاً عن تكرارها بإسهاب. ويمكن إدراج المواد المقدمة للعلم في ملحقات أو تقديمها بناء على الطلب كوثائق عن خلفية الموضوع. ويتضمن الملحق 2 نموذج تقديم الوثائق.

13 معالجة المساهمات

أ) وثائق لاتخاذ الإجراء اللازم

1.13 المساهمات التي تتطلب من الاجتماع اتخاذ إجراء بموجب جدول أعماله والتي ترد قبل الاجتماع بشهرين على الأقل تُنشر وتوزع في الوقت المناسب لهذا الاجتماع.

ويقوم المدير بتجميع الوثائق واتخاذ الترتيبات للترجمة المطلوبة في حالة المساهمات الواردة قبل الموعد النهائي كما يقوم بتوزيع الوثائق على المشتركين بلغات العمل المطلوبة قبل التاريخ المحدد لاجتماع لجنة الدراسات أو أي فريق آخر.

وإذا كانت الوثيقة كبيرة فيجوز الاتفاق، بعد التشاور مع رئيس لجنة الدراسات أو غيرها من الأفرقة المعنية، على أن يرسل المدير الوثيقة بدون ترجمتها.

2.13 الوثائق الصادرة عن المقررين والتي تحال إلى اجتماعات لجان الدراسات وترد في موعد لا يتجاوز شهراً واحداً قبل الاجتماع تعامل وفقاً للفقرة 1.13 أعلاه.

3.13 المساهمات التي تتطلب إجراءات من الاجتماع بموجب جدول أعماله والتي ترد إلى المدير قبل الاجتماع بأقل من شهرين ولكنها ترد قبل الاجتماع بسبعة أيام على الأقل لا تعالج وفق الإجراء المحدد في الفقرة 1.13 أعلاه وتنشر بوصفها "مساهمات متأخرة" باللغة الأصلية فقط (وبأي لغة عمل أخرى قد يكون مصدر الوثيقة قد ترجمها إليها). وبالإضافة إلى ذلك لا يُنظر في المساهمات التي لا تتاح للمشاركين عند افتتاح الاجتماع.

4.13 المساهمات التي تتطلب إجراءات من الاجتماع بموجب جدول أعماله والتي يتسلمها المدير قبل افتتاح الاجتماع بأقل من سبعة أيام لا تُدرج في جدول الأعمال. ولا يتم توزيعها ولكن يتم الاحتفاظ بها حتى الاجتماع التالي. ويجوز للمدير أن يسمح بالمساهمات التي تعتبر غاية في الأهمية إذا وردت قبل الاجتماع بفترة قصيرة، شريطة أن تكون هذه الوثائق متاحة للمشاركين عند افتتاح الاجتماع.

5.13 لا يعيد مكتب تنمية الاتصالات إصدار المساهمات بوصفها مساهمات عادية إلا إذا قررت اللجنة المعنية أو الفريق المعني خلاف ذلك في حالة الوثائق ذات الأهمية الخاصة أو التي تثير اهتماماً خاصاً. ولا يتم إدخال المساهمات المتأخرة في التقارير بوصفها ملحقات.

ب) الوثائق المقدمة للعلم

6.13 ينبغي أن تُنشر الوثائق المقدمة إلى الاجتماع للعلم فقط ولا تتطلب أي إجراء محدد بموجب جدول الأعمال باللغة الأصلية فقط وبعدد محدود من النسخ لأغراض التشاور (ومن أمثلة هذه الوثائق الوثائق الوصفية المقدمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع أو الكيانات والمنظمات المصرح لها حسب الأصول وبيانات السياسة العامة إلخ). ويجوز لأعضاء الوفود أن يطلبوا من أمانة مكتب تنمية الاتصالات تزويدهم بنسخة منها.

ويجوز ترجمة وثائق المعلومات التي تعتبر ذات أهمية قصوى إذا طلب الاجتماع المعني ذلك.

7.13 وينبغي بقدر الإمكان ترجمة قائمة الوثائق المقدمة للعلم مع إدراج ملخصات لها.

ج) وثائق خلفية الموضوع

8.13 ينبغي أن تتاح الوثائق المرجعية التي تتضمن معلومات عن خلفية الموضوع فقط في صدد المسائل المطروقة في الاجتماع (البيانات والإحصاءات والتقارير التفصيلية المقدمة من المنظمات إلخ). بناء على طلبها باللغة الأصلية فقط وكذلك في شكل إلكتروني إن كان متوفراً.

د) الوثائق المؤقتة

9.13 الوثائق المؤقتة هي الوثائق الصادرة أثناء الاجتماع للمساعدة على تقدم العمل.

10.13 النفاذ الإلكتروني

ينشر مكتب تنمية الاتصالات إلكترونياً جميع الوثائق المدخلة والناجمة (مثل المساهمات ومشاريع التوصيات وبيانات الاتصال والتقارير). بمجرد توفر النسخ الإلكترونية لهذه الوثائق.

ويتم إرسال النسخ الورقية بمجرد طباعتها إلى البلدان التي تطلب نسخة ورقية؛ ويتم إنشاء صفحة في شبكة الويب مخصصة للاجتماع المعني بقدر الإمكان ويتم تحديثها باستمرار.

14 عرض المساهمات

1.14 تكون المساهمات متصلة بالموضوع وواضحة ومختصرة وشاملة.

2.14 يتم إعداد صفحة غلاف توضح المسألة (المسائل) ذات الصلة وبند جدول الأعمال والتاريخ والمصدر (البلد و/أو المنظمة مصدر المساهمة، والعنوان ورقم الهاتف ورقم الفاكس والعنوان الإلكتروني إن وجد للمؤلف أو الشخص الذي يمكن الاتصال به) وكذلك عنوان المساهمة. وينبغي أيضاً الإشارة إلى ما إن كانت الوثيقة مقدمة لاتخاذ إجراء أو للعلم والإجراء المطلوب إن وجد وملخص الوثيقة. ويمكن الاطلاع في الملحق 2 على نموذج لصفحة تقديم الوثيقة.

3.14 إذا تطلب النص الموجود مراجعة ينبغي إعطاء إشارات كافية لمعرفة التغييرات المقترحة.

4.14 ينبغي أن تشمل المساهمات المقدمة إلى الاجتماع للعلم فقط (انظر 6.13) ملخصاً من إعداد مقدم المساهمة.

القسم 3 - اقتراح المسائل واعتمادها

15 اقتراح المسائل

1.15 تقدم المسائل الجديدة المقترحة على قطاع التنمية من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع المصريح لهم بالمشاركة في أنشطة القطاع قبل أي مؤتمر عالمي لتنمية الاتصالات بأربعة أشهر على الأقل.

2.15 غير أنه يجوز لإحدى لجان دراسات التنمية أيضاً أن تقترح مسائل جديدة أو مراجعة بمبادرة من أحد الأعضاء في هذه اللجنة إذا توفر توافق كافٍ في الآراء بشأن الموضوع.

3.15 وينبغي أن يتضمن كل اقتراح بمسألة أسباب الاقتراح والهدف الدقيق من المهام التي يتعين القيام بها ودرجة استعجال الدراسة وأية اتصالات تقوم مع القطاعين الآخرين و/أو الهيئات الدولية أو الإقليمية الأخرى. وينبغي أن يستعمل مقترحو المسائل النموذج/المخطط الوارد في الملحق 3 لكفالة إدراج جميع المعلومات ذات الصلة.

16 اعتماد المسائل في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

1.16 يجتمع الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات قبل أي مؤتمر عالمي لتنمية الاتصالات بشهرين على الأقل لبحث المسائل الجديدة المقترحة وليوصي إذا استدعى الأمر بتعديلات مراعاة أهداف السياسة العامة لمكتب تنمية الاتصالات والأولويات المرتبطة بهذه الأهداف.

2.16 وقبل المؤتمر العالمي بشهر واحد على الأقل يبلغ مدير مكتب تنمية الاتصالات الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بقائمة المسائل المقترحة وأية تغييرات أوصى بها الفريق الاستشاري ويتيحها على موقع الاتحاد في شبكة الويب.

17 اعتماد المسائل المقترحة في الفترة بين مؤتمرين عالميين لتنمية الاتصالات

1.17 يجوز للدول الأعضاء وأعضاء القطاع والكيانات والمنظمات المصريح لها حسب الأصول المشاركة في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات أن تقدم في الفترة بين مؤتمرين عالميين لتنمية الاتصالات مسائل مقترحة إلى لجنة الدراسة المعنية.

2.17 ينبغي أن يكون اقتراح المسائل على أساس النموذج/المخطط الوارد في 3.15 أعلاه.

3.17 إذا وافقت لجنة الدراسات المعنية بتوافق الآراء على دراسة المسألة المقترحة وإذا التزم بعض الدول الأعضاء وأعضاء القطاع أو الكيانات والمنظمات الأخرى المصريح لها حسب الأصول (عادة 4 على الأقل) بدعم العمل (مثلاً بتقديم مساهمات وإتاحة خدمات المقررين أو المحررين و/أو استضافة الاجتماعات) تقوم اللجنة بتوجيه مشروع النص إلى مدير مكتب تنمية الاتصالات مصحوباً بجميع المعلومات اللازمة.

4.17 يقوم مدير مكتب تنمية الاتصالات، بعد التشاور مع الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، بإبلاغ الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والكيانات الأخرى المصريح لها حسب الأصول بالمسائل الجديدة بواسطة رسالة معممة.

القسم 4 - حذف المسائل

18 يجوز للجان الدراسات أن تقرر حذف المسائل. وفي كل حالة يتعين على اللجنة أن تقرر الإجراء الأنسب من بين الإجراءات التالية

1.18 حذف المسألة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

بناء على قرار لجنة الدراسات يدرج رئيس اللجنة في التقرير المقدم إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات طلباً بحذف مسألة ما. وللمؤتمر العالمي أن يوافق على هذا الطلب.

2.18 حذف المسألة في الفترات بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات

يمكن في اجتماع لجنة الدراسات الموافقة بتوافق الآراء بين الحاضرين على حذف إحدى المسائل، وذلك مثلاً بسبب انتهاء العمل الخاص بها أو بسبب عدم ورود مساهمات في ذلك الاجتماع وفي الاجتماعين السابقين للجنة الدراسات. ويتم الإبلاغ بهذا الاتفاق، بما في ذلك ملخص يفسر أسباب الحذف، بواسطة تعميم إداري. وإذا لم تعترض الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء على هذا الحذف في خلال شهرين يصبح الحذف نافذ المفعول، وإلا أعيد الموضوع إلى لجنة الدراسات.

3.18 يُطلب من الدول الأعضاء التي تعرب عن الاعتراض تقديم أسبابها وتوضيح التغييرات الممكنة التي تيسر مواصلة دراسة المسألة.

4.18 يتم التبليغ عن النتيجة في تعميم إداري ويتم تبليغ الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بواسطة تقرير من المدير. وبالإضافة إلى ذلك ينشر المدير قائمة بالمسائل المحذوفة في الوقت المناسب ولكنه ينشر القائمة مرة واحدة على الأقل قبل منتصف فترة الدراسة.

القسم 5 - اعتماد التوصيات الجديدة أو المراجعة

19 مقدمة

بعد اعتماد التوصيات في اجتماع لجنة الدراسات تستطيع الدول الأعضاء الموافقة عليها سواء بالمراسلة أو في أحد المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات.

1.19 عندما تبلغ دراسة إحدى المسائل مرحلة متقدمة تؤدي إلى مشروع توصية جديدة أو منقحة تمر عملية الموافقة التالية بمرحلتين:

- اعتمادها في لجنة الدراسات المعنية (انظر 3.19)؛

- الموافقة عليها من جانب الدول الأعضاء (انظر 4.19).

ويمكن أن تستعمل هذه العملية أيضاً لحذف التوصيات القائمة رغم أن ذلك ليس مذكوراً صراحة في الفقرات التالية.

2.19 ولتحقيق الاستقرار لا ينبغي عادة النظر في الموافقة على مراجعة توصية خلال سنتين إلا إذا كانت المراجعة المنقحة تستكمل ولا تغير الاتفاق الذي تم التوصل إليه في النص السابق.

3.19 اعتماد توصية جديدة أو مراجعة في لجنة الدراسات

1.3.19 يجوز أن تنظر لجنة الدراسات في مشاريع التوصيات الجديدة أو المراجعة وأن تعتمد عليها عندما يتم إعداد مشاريع النصوص قبل اجتماع لجنة الدراسات بوقت كاف بحيث يكون من المتوقع توزيع مشاريع النصوص بلغات العمل، سواء في شكل ورقي و/أو إلكتروني قبل بدء اجتماع لجنة الدراسات بأربعة أسابيع على الأقل.

2.3.19 يمكن لفريق المقرر أو أي فريق آخر يرى أن مشروع توصيته (توصياته) الجديدة أو المنقحة قد بلغ درجة كافية من التقدم أن يرسل النص إلى رئيس لجنة الدراسات لبدء إجراء الاعتماد وفقاً للفترة 3.3.19 أدناه.

3.3.19 يعلن المدير صراحة، بناء على طلب رئيس لجنة الدراسات، عزمه التماس الموافقة على التوصيات الجديدة أو المنقحة بموجب هذا الإجراء لاعتمادها في اجتماع لجنة الدراسات عند إعلان انعقاد اجتماع لجنة الدراسات المعنية. ويشمل هذا الإعلان القصد المحدد للاقتراح في صورة موجزة. وتُدرج إشارة إلى الوثيقة التي يمكن فيها قراءة نص مشروع التوصية الجديدة أو المراجعة.

ويتم توزيع هذه المعلومات على جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع وينبغي أن يرسلها المدير بحيث يتم استلامها بقدر ما يمكن عملياً قبل الاجتماع بثلاثة أشهر على الأقل.

4.3.19 يجب أن يكون اعتماد مشروع التوصية الجديدة أو المنقحة بدون معارضة من الدول الأعضاء.

4.19 موافقة الدول الأعضاء على التوصيات الجديدة أو المراجعة

1.4.19 بعد أن تعتمد لجنة الدراسات مشروع توصية جديدة أو مراجعة يقدم النص إلى الدول الأعضاء للموافقة عليه.

2.4.19 يمكن التماس الموافقة على التوصيات الجديدة أو المراجعة:

- في أحد المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات؛

- بمشاورة الدول الأعضاء بمجرد اعتماد النص في لجنة الدراسات المعنية.

3.4.19 تقرر لجنة الدراسات في اجتماعها الذي يتم فيه اعتماد المشروع تقديم مشروع التوصية الجديدة أو المراجعة للموافقة عليه إلى المؤتمر العالمي القادم لتنمية الاتصالات أو بمشاورة مع الدول الأعضاء.

4.4.19 عندما يتقرر تقديم مشروع إلى المؤتمر العالمي يبلغ رئيس لجنة الدراسات المدير ويطلب منه اتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة إدراجه في جدول أعمال المؤتمر.

5.4.19 إذا تقرر تقديم المشروع للموافقة عليه عن طريق المشاورة تنطبق الشروط والإجراءات المذكورة أدناه.

6.4.19 يجب أن يكون قرار الوفود بتطبيق هذا الإجراء للحصول على الموافقة بدون معارضة في اجتماع لجنة الدراسات. ويجوز لأحد الوفود أن يعلن في اجتماع لجنة الدراسات أنه يمتنع عن اتخاذ القرار بتطبيق هذا الإجراء. وعندئذ يتم تجاهل وجود هذا الوفد لأغراض اتخاذ هذا القرار. ويمكن إلغاء هذا الامتناع بعد ذلك ولكن ذلك لا يحدث إلا أثناء اجتماع لجنة الدراسات.

وفي حالات استثنائية يجوز للوفود في اجتماع لجنة الدراسات فقط أن تطلب مزيداً من الوقت لدراسة موقفها. وتستمر عملية الموافقة بالمشاورة إلا إذا تم الإبلاغ عن معارضة رسمية من أحد هذه الوفود خلال فترة شهر بعد آخر يوم في الاجتماع. وفي حالة استلام اعتراض رسمي يقدم المشروع إلى المؤتمر العالمي القادم لتنمية الاتصالات.

7.4.19 لتطبيق إجراء الموافقة بالمشاورة يطلب المدير في غضون شهر من قيام لجنة الدراسات باعتماد مشروع توصية جديدة أو مراجعة من الدول الأعضاء أن توضح في غضون ثلاثة أشهر ما إن كانت توافق أو لا توافق على الاقتراح. ويرسل هذا الطلب مقترناً بالنص النهائي الكامل للتوصية الجديدة أو المراجعة المقترحة بلغات العمل.

8.4.19 يقوم المدير أيضاً بإبلاغ أعضاء القطاع المشاركين في أعمال لجنة الدراسات المعنية بموجب أحكام المادة 19 من الاتفاقية بالعملية الجارية لطلب رد الدول الأعضاء على المشاورة بشأن توصية جديدة أو مراجعة مقترحة ولكن الدول الأعضاء وحدها هي التي يحق لها أن ترد على المشاورة. وينبغي أن يقرن هذا الإبلاغ بنصوص نهائية كاملة للعلم فقط.

9.4.19 يتم قبول الاقتراح إذا تبين من 70 في المائة أو أكثر من ردود الدول الأعضاء وجود موافقة. ويعاد الاقتراح إلى لجنة الدراسات في حالة عدم قبوله.

يقوم المدير بتجميع أية تعليقات ترد مع الردود على المشاورة وتقديمها إلى لجنة الدراسات للنظر فيها.

10.4.19 يتم حث الدول الأعضاء التي تعلن عدم موافقتها على الإعراب عن الأسباب والمشاركة في الدراسة المقبلة في لجنة الدراسات والأفرقة التابعة لها.

11.4.19 يبلغ المدير فوراً برسالة معممة نتائج الإجراء المذكور أعلاه للموافقة بالمشاورة. ويتخذ المدير الترتيبات لإدراج هذه المعلومات أيضاً في نشرة الاتحاد التالية المتاحة.

12.4.19 إذا استلزم الأمر إدخال تعديلات طفيفة ذات طابع تحريري بحث أو تصويب سهو أو تعارض واضح في النص المعروض للموافقة يجوز للمدير أن يقوم بتصويب ذلك بموافقة رئيس لجنة الدراسات المعنية.

13.4.19 ينشر الاتحاد التوصيات الجديدة أو المراجعة التي تمت الموافقة عليها بلغات العمل بأسرع ما يمكن.

20 التحفظات

إذا اختار أحد الوفود ألا يعارض الموافقة على توصية ما ولكنه يرغب في تسجيل تحفظات على جانب أو أكثر من التوصية فيتم تذييل نص التوصية المعنية بمحاشية مقتضبة تذكر هذه التحفظات.

القسم 6 - دعم لجان الدراسات والأفرقة الأخرى

- 21 ينبغي أن يكفل مدير مكتب تنمية الاتصالات، في حدود موارد الميزانية المتاحة، حصول لجان الدراسات والأفرقة الأخرى على الدعم الملائم لتنفيذ برنامج عملها المذكور في اختصاصها والمتوخى في خطة عمل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لقطاع تنمية الاتصالات. ويمكن تقديم الدعم بالأشكال التالية بالتحديد:
- أ (الدعم الملائم للموظفين الإداريين والفنيين؛
 - ب) التعاقد مع الخبرات الخارجية حسب اللزوم؛
 - ج) التنسيق مع منظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية.

الملحق 1 بتذييل القرار 4
(المراجع في إسطنبول، 2002)

نموذج توصية للاسترشاد عند إعداد التوصيات

إن قطاع تنمية الاتصالات (في حالة جميع التوصيات)،

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فقط في حالة التوصيات التي يوافق عليها المؤتمر العالمي)،

إذ يضع في اعتباره

ينبغي أن يتضمن هذا القسم مختلف الإشارات العامة عن خلفية الموضوع ويعرض أسباب الدراسة. وينبغي أن تشير هذه الإشارات عادة إلى وثائق الاتحاد و/أو قراراته،

وإذ يقر

ينبغي أن يتضمن هذا القسم بيانات وقائعية أساسية محددة مثل "الحق السيادي لكل دولة عضو" أو الدراسات التي تشكل أساس العمل.

وإذ يأخذ في الحسبان

ينبغي أن يذكر هذا القسم بشكل مفصل العوامل الأخرى التي يتعين مراعاتها، مثل القوانين والقواعد التنظيمية الوطنية والقرارات الإقليمية على صعيد السياسة العامة وغيرها من المسائل العالمية المنطبقة،

وإذ يلاحظ

ينبغي أن يشير هذا القسم إلى البنود المقبولة عموماً أو المعلومات التي تدعم التوصية،

واقتراناً منه

ينبغي أن يتضمن هذا القسم تفاصيل العناصر التي تشكل أساس التوصية. ويمكن أن تضم هذه العناصر أهداف السياسة التنظيمية الحكومية واختيار مصادر التمويل وكفالة المنافسة الشريفة، إلخ،

يوصي

يشمل هذا القسم نصاً له صفة عامة ويؤدي إلى بنود إجراءات محددة:

بند إجراء محدد

بند إجراء محدد

بند إجراء محدد

إلخ.

يلاحظ أن قائمة فقرات إجراءات المنطوق المذكورة أعلاه ليست حصرية، ويمكن استعمال إجراءات أخرى إذا اقتضت الحاجة. وترد أمثلة على ذلك في التوصيات القائمة.

الملحق 2 بتذييل القرار 4
(المراجع في إسطنبول، 2002)

وثيقة تقديم المساهمات لاتخاذ الإجراء اللازم/للعلم

المساهمة

يرسل النص الإلكتروني (winword أو RTF فقط) إلى: devsg1@itu.int فيما يتعلق بمسائل لجنة الدراسات 1

← devsg2@itu.int فيما يتعلق بمسائل لجنة الدراسات 2

Fax nr. +41 22 7305484 ، STG Secretariat ، ITU/BDT

يرسل النص الورقي إلى:

[يرجى توضيح الغرض المنطبق]

لاتخاذ الإجراء اللازم
للعلم

☐
☐

التاريخ:

المسألة:

لجنة دراسات التنمية:

عنوان المساهمة:

[ينبغي توضيح أي تغيير في نص سابق بعلامات المراجعة]

مراجعة مساهمة سابقة (نعم / لا)

إذا كانت الإجابة نعم يرجى ذكر رقم الوثيقة:

اسم جهة الاتصال:

الإدارة/المنظمة/الشركة

البريد الإلكتروني:

الفاكس:

الهاتف:

الإجراء المطلوب

[يرجى ذكر الإجراء المتوقع من الاجتماع (في حالة الوثائق المقدمة لاتخاذ الإجراء اللازم فقط)]

الخلاصة

[يرجى تقديم ملخص في بضعة أسطر]

الملحق 3 بتذييل القرار 4
(المراجع في إسطنبول، 2002)

نموذج/مخطط المسائل والقضايا المقترحة للدراسة والنظر في قطاع تنمية الاتصالات

* يشير النص المائل إلى المعلومات التي ينبغي أن يقدمها مصدر النص تحت كل بند.

عنوان المسألة أو القضية (يوضع العنوان مكان هذا البند)

1 بيان الحالة أو المشكلة (تأتي الملاحظات بعد هذه البنود)

* وصف إجمالي أو عام للحالة أو المشكلة المقترحة للدراسة مع التركيز بصورة خاصة على:

- آثارها على البلدان النامية وعلى أقل البلدان نمواً،

- منظور المساواة بين الجنسين،

- فوائد الحل لهذه البلدان. توضيح الأسباب التي تبرر دراسة هذه الحالة أو المشكلة.

2 المسألة أو القضية المقدمة للدراسة

* عرض للمسألة أو القضية المقترحة للدراسة بتعبيرات واضحة قدر الإمكان. وينبغي أن تكون المهام المذكورة بتركيز شديد.

3 الناتج المتوقع

* وصف تفصيلي للناتج المتوقع من الدراسة. وينبغي أن يتضمن ذلك إشارة عامة إلى المستوى التنظيمي للمستعملين المتوقعين لهذا الناتج أو المستفيدين المتوقعين منه أو صفتهم.

4 التوقيت

* تحديد التوقيت المطلوب، مع ملاحظة أن استعجال الناتج يؤثر في الطريقة المستعملة لإجراء الدراسة، كما يؤثر على عمق الدراسة واتساع نطاقها.

5 جهات الاقتراح/الرعاية

* تحديد المنظمة وجهات الاتصال التي ينتمي إليها مقترحو الدراسة والقائمون بدعمها.

6 مصادر المدخلات

* توضيح أنواع المنظمات التي يتوقع منها تقديم مساهمات لدفع العمل قدماً (مثلاً، الدول الأعضاء وأعضاء القطاع ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمجموعات الإقليمية، إلخ).

* تدرج أيضاً أي معلومات أخرى، بما في ذلك الموارد التي قد تنطوي على فائدة وتساعد المسؤولين عن إجراء الدراسة.

7 الجمهور المستهدف

* توضيح فئات الجمهور المستهدف، بملاحظة البيانات ذات الصلة في الجدول التالي:

أقل البلدان نمواً	البلدان النامية	البلدان المتقدمة	
*	*	*	صناع سياسة الاتصالات
*	*	*	هيئات تنظيم الاتصالات
*	*	*	مقدمو الخدمة ومشغلوها
*	*	*	المصنعون

يرجى تقديم ملاحظات لتفسير أسباب اختيار أو استبعاد بعض النقاط في الجدول حسب الاقتضاء.

أ) الجمهور المستهدف - من يستعمل الناتج على وجه التحديد

* القيام بأكبر قدر من الدقة بتوضيح الأشخاص/المجموعات/المناطق التي ستستعمل الناتج في المنظمات المستهدفة.

ب) الطرق المقترحة لتنفيذ النتائج

* ما هو رأي مصدر الاقتراح عن أفضل طريقة لتوزيع الناتج على الجمهور المستهدف واستعمالها من جانب هذا الجمهور.

8 الطرق المقترحة لتناول المسألة أو القضية

أ) ما هي الطريقة؟

* توضيح الطريقة المقترحة لمعالجة المسألة أو القضية المقترحة

(1) في إطار:

- ☐ - مسألة (تدرسها لجنة دراسات على مدى عدة سنوات)
- ☐ - فريق متخصص تابع للجنة دراسات (في مدة أقصاها 12 شهراً)

(2) في إطار الأنشطة المعتادة لمكتب تنمية الاتصالات:

- ☐ - البرامج
- ☐ - المشاريع
- ☐ - الخبراء الاستشاريون

(3) طرق أخرى - يرجى وصفها (مثلاً على الصعيد الإقليمي، في إطار

- ☐ منظمات أخرى، بالاشتراك مع منظمات أخرى، إلخ.)

ب) ما السبب؟

* شرح الأسباب التي دعت إلى اختيار البديل في الفقرة أم أعلاه

9 التنسيق

- * ذكر حملة أمور منها متطلبات تنسيق هذه الدراسة مع جميع الجهات التالية:
- الأنشطة العادية لقطاع تنمية الاتصالات؛
 - المسائل أو القضايا الأخرى التي تدرسها لجان الدراسات؛
 - المنظمات الإقليمية حسب الاقتضاء؛
 - الأعمال الجارية في القطاعين الآخرين في الاتحاد.

10 معلومات أخرى ذات صلة

- * تدرج أي معلومات أخرى قد تساعد في تحديد أفضل طريقة لدراسة المسألة أو القضية والجدول الزمني للدراسة.

الملحق 4 بتذييل القرار 4 (المراجع في إسطنبول، 2002)

نموذج بيان الاتصال

المعلومات التي يتعين إدراجها في بيان الاتصال:

1. قائمة أرقام المسائل الملائمة التي تدرسها اللجنة الصادر عنها بيان الاتصال واللجنة الموجه إليها البيان.
 2. تعيين اجتماع لجنة الدراسات أو اجتماع فريق المقرر الذي تم فيه إعداد الاتصال.
 3. إدراج موضوع مختصر وواضح. وإذا كان الاتصال للرد على بيان الاتصال يتم توضيح ذلك، مثلاً "رد على بيان اتصال من (المصدر والتاريخ) بشأن...".
 4. تعيين لجنة الدراسات (لجان الدراسات) إن كانت معروفة، أو المنظمات الأخرى المرسل إليها.
- ملحوظة:** يمكن إرساله إلى أكثر من منظمة.
5. ذكر مستوى الموافقة على بيان الاتصال، مثل لجنة الدراسات، أو يذكر أن الموافقة على بيان الاتصال صدرت عن اجتماع لأحد أفرقة المقررين.
 6. توضيح ما إن كان الغرض من إرسال بيان الاتصال هو اتخاذ إجراء أو الحصول على تعليقات أو للعلم فقط.
- ملحوظة:** يوضح ذلك في صدد كل منظمة في حالة إرسال بيان الاتصال إلى أكثر من منظمة.
7. توضيح التاريخ المطلوب للرد في حالة طلب اتخاذ إجراء.
 8. إدراج اسم وعنوان الشخص الذي يمكن الاتصال به.
- ملحوظة: ينبغي أن يكون نص بيان الاتصال موجزاً وواضحاً وخالياً من المصطلحات التقنية بقدر الإمكان.
- ملحوظة: ينبغي عدم تشجيع بيانات الاتصال فيما بين أفرقة قطاع تنمية الاتصالات بل ينبغي حل المشاكل عن طريق الاتصالات غير الرسمية.

مثال لبيان الاتصال

المسائل:	11/1 للجنة دراسات التنمية 1 و 11/2 للجنة دراسات التنمية 2
المصدر:	قطاع التنمية، فريق المقرر للمسألة 11/2
الاجتماع:	جنيف، سبتمبر 1999
الموضوع:	طلب معلومات/تعليقات - الرد على بيان الاتصال الوارد من المسألة 16/1

بيان الاتصال

إلى:	قطاع تقييس الاتصالات، قطاع الاتصالات الراديوية، مجموعة العمل 4/1، إلخ.
الموافقة:	تمت الموافقة في اجتماع فريق المقرر ...
إلى:	مجموعة العمل 4/1 في قطاع الاتصالات الراديوية لاتخاذ الإجراء اللازم، إلى الآخرين للعلم
التاريخ النهائي:	الرد قبل 22 مايو 2000
الاتصال:	[الاسم]، مقرر المسألة [الرقم] [الإدارة/المنظمة/الشركة] [العنوان الكامل] [الهاتف/الفاكس/البريد الإلكتروني]

الملحق 5 بتذييل القرار 4 (المراجع في إسطنبول، 2002)

قائمة واجبات المقرر

- 1 إنشاء فريق من المتعاونين ويشار إليه في كثير من الأحيان باسم فريق المقرر، للمشاركة في تقديم الدراسة. وينبغي تقديم قائمة مستكملة بأسماء المتعاونين في كل اجتماع للجنة الدراسات.
- 2 وضع برنامج عمل بالتشاور مع فريق المتعاونين: وينبغي استعراض برنامج العمل دورياً في لجنة الدراسات وأن يتضمن البرنامج ما يلي:
 - قائمة المهام التي يتعين استكمالها؛
 - التواريخ المستهدفة لمخطات العمل الهامة؛
 - النتائج المتوقعة، بما في ذلك عناوين وثائق الناتج؛
 - الاتصال المطلوب مع الأفرقة الأخرى والجدول الزمني للاتصال إن كانت معروفة؛
 - الاجتماع المقترح (الاجتماعات المقترحة) لفريق المقرر والتواريخ التقريبية مع طلب الحصول على الترجمة الفورية إن كانت مطلوبة.
- 3 اعتماد أساليب العمل الملائمة للفريق. ويجري التشجيع بشدة على استعمال التجهيز الإلكتروني للوثائق واستعمال البريد الإلكتروني والفاكس لتبادل الآراء.
- 4 العمل كرئيس لجميع اجتماعات فريق المتعاونين. وإرسال إشعار مسبق في الوقت الملائم إذا استلزم الأمر عقد اجتماعات خاصة لفريق المتعاونين.
- 5 تفويض أجزاء من العمل إلى نواب المقررين والمقرررين المساعدين حسب كمية العمل. وللجنة الدراسات أن تقرر هذه التعيينات.
- 6 الانتظام في إعلام فرقة إدارة لجنة الدراسات بتقدم العمل. وفي حالة عدم وجود تقدم لإبلاغه إلى لجنة الدراسات بين أي اجتماعين للجنة الدراسات ينبغي أن يقدم المقرر رغم ذلك تقريراً يوضح الأسباب المحتملة لعدم وجود تقدم. وينبغي تقديم التقارير قبل اجتماع لجنة الدراسات بشهرين على الأقل.
- 7 إعلام لجنة الدراسات بتقدم الأعمال من خلال التقارير المقدمة إلى اجتماعات لجنة الدراسات. وينبغي أن تكون التقارير في شكل مساهمات نهائية (في حالة إحراز تقدم كبير مثل استكمال مشروع التوصيات أو استكمال مشروع التقرير) أو وثائق مؤقتة.
- 8 ينبغي أن يكون التقرير المرحلي المذكور في الفقرتين 6 و7 أعلاه متماثلاً بقدر الإمكان مع الشكل الوارد في الفقرة 2.10 من القسم 1.
- 9 التأكد من تقديم بيانات الاتصال بأسرع ما يمكن بعد كل الاجتماعات مع إرسال نسخ إلى رؤساء لجان الدراسات ومدير مكتب تنمية الاتصالات. ويجب أن تتضمن بيانات الاتصال المعلومات الموصوفة في "نموذج بيانات الاتصال" المبين في الملحق 4. ويجوز لمكتب تنمية الاتصالات أن يقدم المساعدة لتوزيع الاتصالات.
- 10 الإشراف على نوعية النصوص حتى يتم تقديم النص النهائي للموافقة عليه.

الملحق 6 بتذييل القرار 4 (المراجع في إسطنبول، 2002)

الأفرقة المتخصصة

إنشاء فريق متخصص واختصاصاته

- تعد لجنة الدراسات في حالة كل فريق متخصص نصاً يتضمن ما يلي:
- بيان الموضوعات المحددة التي يتعين دراستها في إطار المسألة المسندة والنتائج التي يتعين إعدادها.
 - تاريخ تقديم التقرير.
 - اسم وعنوان الرئيس وأي نواب للرئيس.
 - خطة واقعية لتمويل أنشطة الفريق سواء من خلال الاستضافة أو تقديم أموال خاصة أو الاثنين معاً.

التمويل العام للأفرقة المتخصصة

- يحدد كل فريق متخصص وسائل تمويله. ومع ذلك يمكن تشجيع المشاركة من جانب البلدان النامية بتقديم منح للأعضاء الناشطين في الأفرقة المتخصصة وفقاً للقواعد المطبقة في قطاع التنمية.
- ويتم تنظيم اجتماعات الأفرقة المتخصصة من خلال التبرع باستضافة الاجتماع بطريقة تشبه ما يحدث في أفرقة المقررين أو على أساس ترتيبات مالية يحددها الفريق المتخصص.

الملحق 7 بتذييل القرار 4 (المراجع في إسطنبول، 2002)

إطار عمل لأفرقة المشاريع

- (1) يمكن أن تتصدى أفرقة إدارة المشاريع لأي موضوع في إطار عدد من العناوين العريضة التي تغطيها عادة البرامج، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى تداخل مع أنشطة لجان الدراسات.
- (2) تتولى لجان الدراسات أو الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات إدارة شؤون أفرقة المشاريع لتمكينها من التكيف مع التغييرات السريعة في قطاع الاتصالات، ولضمان تدفق العمل بشكل مستمر. وتقوم لجان الدراسات أو الفريق الاستشاري بتعيين وتقرير الموضوعات المحددة التي تدرسها أفرقة المشاريع. كما تبت لجان الدراسات أو الفريق الاستشاري في إمكانية تمديد ولاية أي فريق مشاريع، وكذلك إنشاء أفرقة جديدة للمشاريع.
- (3) ولا تقتصر أفرقة المشاريع بالضرورة على إصدار نواتجها بنفسها. وإنما تستخدم، في كل حالة على حدة، الخبرة المتخصصة المتوفرة لدى مكتب تنمية الاتصالات ولدى الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والكيانات الأخرى المصرح لها حسب الأصول بالمشاركة في أعمال قطاع التنمية، فهذه الأفرقة مصممة بالأحرى لإدارة العمل في موضوع محدد.
- (4) المؤهلات المطلوبة من رئيس أي فريق من أفرقة المشاريع تماثل المؤهلات المطلوبة من رئيس لجنة الدراسات. وينبغي ترجيح الخبرة في مجال الإدارة على الخبرة المتخصصة المتصلة بالموضوع المقرر النظر فيه، على أن الجمع بين الاثنين هو بطبيعة الحال الوضع الأمثل. وتتمتع الأفرقة بقدر من المرونة في صدد تنظيم عملها، شريطة أن يتفق جميع المشاركين على ذلك. فالأولوية هي تقديم الناتج بشأن الموضوع قيد البحث في الوقت المطلوب.
- (5) تعتمد لجان الدراسات أو الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات نتائج عمل أفرقة المشاريع لضمان مشاركة مجموعة أوسع من أعضاء قطاع تنمية الاتصالات.
- (6) تستمد الميزانية المرسودة لتغطية تكاليف أفرقة المشاريع من البرامج، ولكن يتعين تطبيق نهج مرن موجه نحو الطلب وتوزيعه بين البرامج للتمكن من إنشاء أفرقة مشاريع في أي من المجالات التي تحددها لجان الدراسات أو الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات.

القرار 5 (المراجع في إسطنبول، 2002)

تعزيز مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في أنشطة الاتحاد

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

- أ (المادتين 11 و14 من اتفاقية الاتحاد المتعلقين بلجان الدراسات وخاصة الرقمين 159 و196 منهما؛
- ب (الرغبة في المشاركة الواسعة من جانب الإدارات والكيانات والمنظمات المصرح لها حسب الأصول في أنشطة وأعمال الاتحاد؛
- ج (ضرورة تحسين مشاركة البلدان النامية في أعمال الاتحاد كما جاء في القرار 7 ITU-R لجمعية الاتصالات الراديوية (إسطنبول، 2000) والقرار 17 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (مونتريال، 2000)؛
- د (القرار 25 (المراجع في مينيابوليس، 1998) بشأن تعزيز التواجد الإقليمي،

وإذ يعترف

- أ (بالصعاب المتعددة التي تواجهها البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً في تأمين مشاركتها الفعالة والجديدة في أعمال قطاع تنمية الاتصالات ولجان الدراسات؛
- ب (بأن تنمية شبكات الاتصالات العالمية على نحو متناسق ومتوازن يحقق مصلحة البلدان المتقدمة والنامية على السواء؛
- ج (بضرورة تعيين آلية لمشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في أعمال لجان الدراسات في قطاع التنمية وتقديم المساهمات إليها،

واقتراناً منه

بضرورة تعزيز مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في أعمال الاتحاد،

يقرر أن يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 بالعمل بقدر الإمكان عملياً وفي الحدود المالية التي يرصدها مؤتمر المندوبين المفوضين، على عقد اجتماعات لجان الدراسات والمنتديات والندوات وحلقات العمل التابعة للقطاع، خارج جنيف، وعلى أن تقتصر مداولاتها على الموضوعات المدرجة في جداول أعمالها والتي تعكس الحاجات والأولويات الفعلية للبلدان النامية؛
- 2 بأن يعمل على مشاركة القطاع وفريقه الاستشاري، في المقر وعلى المستوى الإقليمي، في التحضيرات للمنتديات العالمية لسياسات الاتصالات وفي تنفيذها؛

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات أيضاً

- 1 بأن يعمد، بالتعاون الوثيق مع مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تقييس الاتصالات، إلى بحث وتنفيذ أفضل الطرق والوسائل لمساعدة البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً في التحضير لأعمال القطاعات الثلاثة والمشاركة فيها بنشاط وخاصة في أعمال الهيئات الاستشارية للقطاع وجمعياته ومؤتمراته وفي لجان دراساته التي تهم البلدان النامية بوجه خاص،

2 بأن يقدم منح دراسية، في الحدود المالية المتاحة ومع مراعاة مصادر التمويل الأخرى الممكنة، إلى المشاركين من البلدان النامية الذين يحضرون اجتماعات لجان الدراسات والأفرقة الاستشارية وغيرها من الاجتماعات الهامة، على أن يشمل الحضور اجتماعين متتابعين أو أكثر ما كان ذلك ممكناً،

يدعو مديري مكنتي تقييس الاتصالات والاتصالات الراديوية

إلى تشجيع عقد الاجتماعات خارج جنيف لتيسير إشراك عدد أكبر من الخبراء المحليين من بلدان ومناطق بعيدة عن جنيف،

يدعو الدول الأعضاء

إلى تعزيز تعاونها مع المكاتب الإقليمية للاتحاد،

يطلب إلى الأمين العام

أن يبلغ مؤتمر المندوبين المفوضين بالآثار المالية المحتملة لتنفيذ هذا القرار، وأن يقترح أيضاً مصادر تمويل أخرى محتملة،

يدعو مؤتمر المندوبين المفوضين

إلى إيلاء الاهتمام اللازم إلى تنفيذ هذا القرار لدى إقراره أسس الميزانية والحدود المالية ذات الصلة.

القرار 6 (المراجع في إسطنبول، 2002)

فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

- أ (الرقم 126 (المادة 21) من دستور الاتحاد الذي يشجع على مشاركة الصناعة في تنمية الاتصالات في البلدان النامية؛
- ب) مقتضيات الخطة الاستراتيجية للاتحاد المتعلقة بقطاع تنمية الاتصالات، فيما يتعلق بتشجيع ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة والنامية والتعاون مع القطاع الخاص؛
- ج) تقرير الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص، المقدم إلى الفريق الاستشاري، الذي يذكر فيه الأعمال والإنجازات التي قام بها في السنوات الأربع الماضية، وهو التقرير الذي أحيل إلى هذا المؤتمر؛
- د) أن من مصلحة الاتحاد تعزيز مشاركة أعضاء القطاعات في أنشطته؛
- هـ) أن أعضاء القطاعات يقدمون الدعم المهني والخبرة المهنية لمكتب تنمية الاتصالات، علاوة على تقديم مساهماتهم المالية لقطاعات الاتحاد الثلاثة،

واعتراً منه

- أ (بالتطورات السريعة في بيئة الاتصالات؛
- ب) بالدور الهام الذي يؤديه أعضاء القطاع والمنتسبون الذين يواجهون تحديات كبيرة حيث تكون الحاجة ماسة إلى تنمية الاتصالات؛
- ج) بالتقدم الذي تحقق بفضل مبادرات المكتب، مثل الاجتماعات المعنية بالشراكة والحلقات الدراسية التي ساهمت في تعزيز التعاون مع القطاع الخاص؛
- د) بأن الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص قد يسر الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإدماج اعتبارات القطاع الخاص في برامج وأنشطة قطاع التنمية،

وإذ يلاحظ

- أ (أن القطاع الخاص يؤدي دوراً متزايداً في بيئة تنافسية جداً في البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء؛
- ب) أن أعضاء قطاع التنمية والمنتسبين من القطاع الخاص يشاركون في الأعمال التي ينجزها قطاع التنمية؛
- ج) أن خطة عمل إسطنبول تتضمن عدة برامج عن إنشاء شراكات مع القطاع الخاص من أجل التنمية،

يقرر

- 1 تغيير اسم الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص، ليصبح "فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص" لكي تكون أهمية أعماله موضع فهم أفضل؛
- 2 أن يقوم فريق العمل التابع للفريق الاستشاري والمعني بمسائل القطاع الخاص بأعماله وفق اختصاصاته المحددة في الملحق 1، للتأكد من معالجة مسائل القطاع الخاص في تنمية الاتصالات التي هم الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين؛

3 ضرورة قيام قطاع التنمية باستعمال الوسائل اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الانضمام إلى أعضاء القطاع وعلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً من خلال الشراكة مع كيانات الاتصالات في البلدان النامية وخاصة في أقل البلدان نمواً من أجل المساعدة في سد الفجوة القائمة في النفاذ الشامل والنفاذ إلى المعلومات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بالتنسيق مع أعضاء القطاع والمتنسبين للمشاركة في تنفيذ خطة عمل إسطنبول تنفيذاً مرضياً،

يحث الدول الأعضاء وأعضاء القطاع

على المشاركة بنشاط في أعمال فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص.

الملحق 1 بالقرار 6 (المراجع في إسطنبول، 2002)

اختصاصات فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص

- لغرض تعزيز الشراكة في مجال التنمية لصالح البلدان النامية، يرفع فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات تقريراً إلى الفريق الاستشاري، وتشمل اختصاصاته:
- (1) التوصية بالوسائل التي تسمح بأن تؤخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بالقطاع الخاص عند وضع استراتيجية قطاع تنمية الاتصالات ووضع برامجه وتنفيذ مشاريعه، لتحقيق هدف عام هو زيادة تبادل الاستجابة لمتطلبات تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (2) تحديد وسائل تعزيز التعاون والترتيبات بين القطاع الخاص والقطاع العام وكذلك بين كيانات القطاع الخاص في البلدان النامية والبلدان المتقدمة.
- (3) إسداء المشورة فيما يتعلق بسبل تعزيز شراكة القطاع الخاص والبحث عن إمكانيات إقامة علاقات اتصال مع القطاع الخاص في البلدان النامية والشركات الصغيرة الكثيرة في البلدان الصناعية التي تجهل أنشطة قطاع تنمية الاتصالات.
- (4) اقتراح التعديلات المناسبة إدخالها في عمليات قطاع تنمية الاتصالات وممارساته ومشاريعه لتيسير دعم القطاع الخاص وتعاونيه ومشاركته.
- (5) دراسة الوسائل التي تكفل إدراج مشاركة القطاع الخاص المتزايدة في صلب الخطة التشغيلية لقطاع تنمية الاتصالات والدورة التالية لأعمال لجان الدراسات.
- (6) مساعدة الفريق الاستشاري في إعادة تقييمه لشروط مشاركة المنتسبين في أعمال قطاع تنمية الاتصالات.

القرار 8 (المراجع في إسطنبول، 2002)

جمع المعلومات ونشرها

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ (أن قطاع تنمية الاتصالات يؤدي دوراً أساسياً يتمثل في تبادل المعلومات ونشرها؛
ب) أهمية قواعد البيانات الموجودة لدى مكتب تنمية الاتصالات، وخاصة قاعدة بيانات المؤشرات وقاعدة البيانات التنظيمية؛

ج) فائدة التقارير، مثل تقرير تنمية الاتصالات في العالم وتقارير توجّهات الإصلاح في الاتصالات؛
د) الأعمال التي أنجزت لنشر الكتاب الأزرق للأمريكتين والكتاب الأخضر الإفريقي والكتاب العربي،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أ (أن إصلاح قطاع الاتصالات يجري بسرعة هائلة؛
ب) أن نهج السياسة العامة تختلف من بلد إلى آخر وأن البلدان يمكن أن تستفيد من تجارب غيرها،

وإذ يعترف

أ (بأن مكتب تنمية الاتصالات يستطيع من خلال العمل كمرکز لتبادل المعلومات أن يساعد الدول الأعضاء أن تختار بكل وعي سياستها العامة الوطنية؛
ب) بأنه يجب على البلدان أن تشارك مشاركة فعالة في هذا الجهد لإنجاحه،

وإذ يعترف كذلك

بأن هذا النوع من المعلومات مفيد للغاية في أعمال لجان الدراسات وفي مساعدة الاتحاد على تقييم الأوضاع العامة في مجال الاتصالات،

يقرر أن يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 أن يدعم هذا النشاط بتأمين الموارد الضرورية؛
- 2 الاستمرار في إجراء الدراسات الاستقصائية عن البلدان وفي إصدار تقارير علمية وإقليمية تبرز الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة، وخاصة بشأن الموضوعات التالية:
 - توجّهات إصلاح قطاع الاتصالات؛
 - تنمية الاتصالات في العالم؛
 - توجّهات السياسات التعريفية بالتعاون مع الهيئات المختصة في قطاع تقييم الاتصالات؛
 - تنفيذ الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛
- 3 بأن يتيح على موقع الاتحاد في شبكة "الويب" معلومات بشأن المؤشرات والشؤون التنظيمية وأن ينشئ آليات وإجراءات مناسبة لصالح البلدان التي لا تملك النفاذ الإلكتروني للحصول على هذه المعلومات؛
- 4 تأمين المساعدة التقنية للهيئات التنظيمية من أجل إنشاء قواعد بيانات وطنية عن الاتصالات تتضمن إحصائيات ومعلومات عن السياسات العامة والشؤون التنظيمية، بما في ذلك وسائل الدعم لإتاحة هذه المعلومات إلكترونياً وتدريب العاملين على المهارات المتصلة بهذه العملية؛

5 توفير معلومات عن تخصصات أعضاء قطاع تنمية الاتصالات العاملين في مجالات مختلفة من ميدان الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بغرض مساعدة الأشخاص الذين قد يرغبون في اللجوء إلى خدماتهم،

ويدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى المشاركة بنشاط في هذا المجهود بتقديم المعلومات المطلوبة،

ويشجع

الوكالات المانحة وغير الأعضاء من خارج الاتحاد الدولي للاتصالات على التعاون في تقديم المعلومات ذات الصلة عن أنشطتها.

القرار 9 (المراجع في إسطنبول، 2002)

مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في التسيير الإداري لطيف الترددات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يأخذ في الاعتبار

- أ (الطلب المتزايد على الطيف، بالنسبة إلى التطبيقات القائمة أو الجديدة التي تستعمل الاتصالات الراديوية، يعني تزايد الاحتياجات باستمرار إلى مورد نادر؛
- ب (أنه يصعب في كثير من الأحيان، بسبب الاستثمار في التجهيزات والبنى التحتية، إحداث تغييرات كبرى في الاستعمال الحالي للطيف إلا في المدى الطويل؛
- ج (أن السوق يدفع إلى استحداث تكنولوجيات جديدة للتوصل إلى حلول جديدة لبعض مشاكل التنمية؛
- د (أن الاستراتيجيات الوطنية ينبغي أن تراعي الالتزامات الدولية؛
- هـ (أنه يوصى بأن تأخذ الاستراتيجيات الوطنية أيضاً في الاعتبار التغيرات العالمية في ميدان الاتصالات والتطورات التكنولوجية؛
- و (أن الابتكارات التقنية وزيادة إمكانيات التقاسم قد تسهل عملية النفاذ إلى الطيف؛
- ز (أن الأعمال التي يجريها قطاع الاتصالات الراديوية تضع هذا القطاع في موضع يمكنه من توفير المعلومات عن تكنولوجيا الاتصالات الراديوية واتجاهات استعمال الطيف على الصعيد العالمي؛
- ح (أن قطاع تنمية الاتصالات في موضع يمكنه من تيسير مشاركة البلدان النامية في أنشطة قطاع الاتصالات الراديوية وتبليغ نتائج بعض أنشطة هذا القطاع إلى البلدان النامية التي تطلبها؛
- ط (أن هذه المعلومات تسمح للقائمين على الطيف في البلدان النامية بوضع الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بها على المدى الطويل؛
- ي (أن هذه المعلومات قد تمكن البلدان النامية من الاستفادة من دراسات تقاسم الترددات وغيرها من الدراسات التقنية الأخرى التي تجري في إطار قطاع الاتصالات الراديوية،

وإذ يعترف

- أ (بأن كل دولة تتمتع بحق السيادة في إدارة استعمال الطيف على أراضيها؛
- ب (بالحاجة الشديدة إلى المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية، منفردة ومن خلال المجموعات الإقليمية، في أعمال الاتحاد وفقاً لما هو وارد في القرارات 5 (المراجع في إسطنبول، 2002) و 7 ITU-R والقرار 17 للجمعية العامة لتقييس الاتصالات؛
- ج (بأن من الأهمية مراعاة الأعمال الجارية في قطاعي الاتصالات الراديوية وتنمية الاتصالات وضرورة تجنب الازدواجية؛
- د (بنجاح التعاون بين قطاعي الاتصالات الراديوية وتنمية الاتصالات الذي أسفر عن إخراج التقرير المعنون "القرار 9 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، 1998: استعراض التسيير الإداري الوطني للطيف واستعمالاته. المرحلة الأولى: النطاق من 29,7 إلى 960 ميغاهرتز"؛
- هـ (بما أبداه مكتب تنمية الاتصالات من دعم كبير لإخراج هذا التقرير، لا سيما من خلال تشجيع وتسهيل المشاركة الفعالة للبلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نمواً،

يقرر

إعداد المرحلة اللاحقة من التقرير المذكور في الفقرة " إذ يعترف د" أعلاه في فترة الدراسات القادمة، فيما يتعلق بنطاق الترددات من 960 ميغاهرتز إلى 3 جيغاهرتز،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1. بمواصلة تقديم الدعم المشار إليه في الفقرة " إذ يعترف ه" أعلاه؛
2. بتشجيع الدول الأعضاء من البلدان النامية على تزويد قطاعي الاتصالات الراديوية وتنمية الاتصالات بقوائم احتياجاتها المتعلقة بالتسيير الإداري الوطني للطيف، ليستجيب المدير لهذه الاحتياجات. ويرد في الملحق 1 مثال لهذه الاحتياجات يتعلق بالبلدان الإفريقية؛
3. اتخاذ القرارات المناسبة، بما يضمن أن تتم الأعمال المتفقة مع هذا القرار، بلغات الاتحاد الدولي للاتصالات،

يدعو مدير مكتب الاتصالات الراديوية

إلى أن يكفل استمرار قطاع الاتصالات الراديوية في التعاون مع قطاع تنمية الاتصالات لتنفيذ هذا القرار.

الملحق 1 بالقرار 9 (المراجع في إسطنبول، 2002)

الاحتياجات الخاصة المتعلقة بالتسيير الإداري للطيف

ترد فيما يلي الأنواع الرئيسية للمساعدة التقنية التي ترحو البلدان النامية الحصول عليها من الاتحاد الدولي للاتصالات:

1 المساعدة في رفع التوعية لدى صانعي السياسات الوطنية، فيما يتعلق بأهمية الإدارة الفعالة للطيف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف البلدان.

مع إعادة هيكلة قطاع الاتصالات، وبرز المنافسة وزيادة حاجة المشغلين إلى الترددات، أصبحت الإدارة الفعالة للطيف أمراً ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه. ولا بد للاتحاد من أن يؤدي دوراً أساسياً في زيادة التوعية لدى صانعي السياسات من خلال الحلقات الدراسية الخاصة الموجهة خصيصاً إليهم.

2 التدريب وتوزيع الوثائق المتوفرة لدى الاتحاد

لا بد من أن يكون التسيير الإداري للطيف متوافقاً مع أحكام لوائح الراديو والاتفاقات الإقليمية التي تكون الإدارات أطرافاً فيها وأحكام اللوائح الوطنية. ويجب أن يتمكن مديرو الطيف من تزويد مستعملي الطيف بالمعلومات المناسبة. ولمساعدة مديري طيف الترددات في اكتساب معرفة معمقة بالأحكام المشار إليها وتوصيات قطاع الاتصالات الراديوية التي تتغير باستمرار، تود البلدان النامية الحصول على تدريب مكثف في شكل حلقات دراسية متخصصة. وبإمكان الاتحاد من خلال مكاتبه الإقليمية أن ينشئ نظاماً فعالاً في الوقت الفعلي لتزويد مديري طيف الترددات بمعلومات عن المنشورات الصادرة أو المزمع إصدارها في المستقبل.

3 المساعدة في وضع منهجيات محددة لإعداد الجداول الوطنية لتوزيع الترددات

تشكل هذه الجداول الأساس الذي يستند إليه التسيير الإداري للطيف، فهي تبين الخدمات المقدمة وفئة استخداماتها. ويمكن أن يعمل الاتحاد على تسهيل حصول الإدارات على المعلومات المتوفرة لدى بلدان أخرى.

4 المساعدة في إنشاء أنظمة حاسوبية للتسيير الإداري للطيف ومراقبته

تسهل هذه الأنظمة القيام بالمهام المعتادة في التسيير الإداري للطيف. ويجب أن يكون في مقدرة هذه الأنظمة أن تأخذ في الاعتبار الخصائص المحلية. كما أن إقامة الهياكل التشغيلية يتيح تحقيق السلاسة المرجوة في أداء المهام الإدارية وتوزيع الترددات وإجراء دراسات تحليلية عن الطيف ومراقبته. وتبعاً للخصائص التي ينفرد بها كل بلد، يمكن أن يوفر الاتحاد الخبراء المطلوبين للمساعدة في تحديد الوسائل التقنية والإجراءات التشغيلية والموارد البشرية اللازمة للتسيير الإداري الفعال للطيف.

5 الجوانب الاقتصادية والمالية للتسيير الإداري للطيف

يمكن أن يقيم الاتحاد آلية لتمكين البلدان النامية مما يلي:

- تحديد الموارد المالية التي يتعين تخصيصها للتسيير الإداري للطيف في الميزانيتين التشغيلية والاستثمارية؛
- الإسهام في تعريف سياسة لرسوم الترددات تأخذ في الاعتبار خصائص كل بلد وتسهم في تحقيق تنمية اقتصادية وطنية مجدية.

6 المساعدة في الأعمال التحضيرية للمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية وفي متابعة تنفيذ مقرراتها

يعتبر تقديم مقترحات مشتركة وسيلة تكفل مراعاة الخصائص الإقليمية. ويستطيع الاتحاد، إلى جانب المنظمات الإقليمية، توفير الحافز على إقامة وإدارة الهياكل التحضيرية دون الإقليمية للمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية. كما يلزم توفير قدر كبير من الموارد لتنفيذ مقررات المؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية. ويمكن أن يسهم الاتحاد في إقامة آلية لمتابعة تنفيذ المقررات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

7 المساعدة للمشاركة في أعمال لجان الدراسات في الاتحاد وفي أنشطة مجموعات العمل التابعة لها

تؤدي لجان الدراسات دوراً أساسياً في صياغة التوصيات التي لها أثر كبير في مجتمع الاتصالات الراديوية بأسره. وبالتالي، من الضروري أن تشارك البلدان النامية في أعمال هذه اللجان حتى تؤخذ في الاعتبار خاصياتها. ولضمان المشاركة الفعالة لتلك البلدان، يمكن أن يساعد الاتحاد من خلال مكاتبه الإقليمية في تسيير وتنظيم شبكة دون إقليمية تضم منسقين مسؤولين للمسائل قيد الدراسة، ويمكن كذلك أن يوفر الاتحاد المساعدات المالية التي تكفل مشاركة المنسقين في اجتماعات لجان الدراسات.

القرار 10 (المراجع في إسطنبول، 2002)

الدعم المالي لبرامج إدارة الطيف الوطنية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

- أ) أننا نشهد حالياً تسارع تنفيذ وعولمة خدمات الاتصالات الراديوية المختلفة وظهور تطبيقات جديدة للاتصالات الراديوية تتميز بالكفاءة؛
- ب) أن النجاح في تطوير الاتصالات الراديوية وتنفيذ هذه التطبيقات الجديدة يستدعي توفير نطاقات تردد بدون تداخل على المستوى الوطني والدولي وفقاً لتوصيات وقرارات قطاع الاتصالات الراديوية؛
- ج) أن توفير نطاقات التردد واستعمال الطيف بكفاءة أكبر على المستويين الوطني والدولي معاً يتوقفان على إقامة وتنفيذ البرامج الوطنية ذات الصلة لإدارة الطيف بما في ذلك مراقبة الإرسالات الراديوية؛
- د) أن البرامج الوطنية لإدارة الطيف بكفاءة أمر جوهري لتحرير الاتصالات الراديوية وخصخصتها وكذلك لتعزيز المنافسة،

وإذ يعترف

- أ) بأهمية تنفيذ برامج إدارة الطيف لكفالة التطوير الفعال للاتصالات الراديوية وأهمية الدور الذي تؤديه الاتصالات الراديوية في تنمية الاقتصاد الوطني، وأن هذه البرامج لا تحظى في بعض الأحيان بالأولوية المطلوبة؛
- ب) بأن هيئات التمويل الوطنية والدولية كثيراً ما تعطي أولوية أكبر بكثير لدعم تنفيذ أنظمة الاتصالات (بما في ذلك الاتصالات الراديوية) مما تعطيه لتطبيق برامج إدارة الطيف الوطنية،

يقرر

- 1 دعوة هيئات التمويل الوطنية والدولية لإيلاء المزيد من الاهتمام لتوفير الدعم المالي الكبير بما في ذلك الترتيبات الائتمانية الميسرة لصالح برامج إدارة الطيف الوطنية بما فيها مراقبة الإرسالات الراديوية، حيث إن ذلك شرط أساسي لكفاءة الاستفادة من الطيف وللنجاح في تطوير خدمات الاتصالات وتنفيذ التطبيقات الجديدة الواعدة ولا سيما العالمية منها على الصعيدين الوطني والدولي؛
- 2 دعوة مكتب تنمية الاتصالات إلى إدراج اعتماد في ميزانيته لعقد اجتماعين سنويين لبحث موضوع إدارة الطيف الوطنية وذلك بالتنسيق الكامل مع مكتب الاتصالات الراديوية،

يطلب من مكتب تنمية الاتصالات

- 1 أن يوجه اهتمام المنظمات التمويلية والإئتمانية الدولية المناظرة إلى هذا القرار؛
- 2 أن يوجه اهتمام لجنة الدراسات 1 لقطاع الاتصالات الراديوية إلى هذا القرار للتسهيل بتحديث "دليل الإدارة الوطنية للطيف".

القرار 11 (المراجع في إسطنبول، 2002)

الاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والفقيرة في الخدمات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

- أ (أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 1994) بعد تأكيده من جديد على الحاجة الهامة والملحة لتوفير التنفيذ إلى خدمات الاتصالات الأساسية للجميع، قد اعتمد البرنامج 9 (التنمية الريفية المتكاملة) والبرنامج 12 (تطوير التليماتية وشبكات الحاسوب) في إطار خطة عمل بوينس آيرس، وكذلك البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً؛
- ب) والقرار 11 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فالييتا، 1998)،

وإذ يلاحظ

أن الصلة الواضحة بين توفر خدمات الاتصالات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية قد تأكدت تماماً،

وإذ يعترف

- أ (بأن بعض البلدان النامية قد أحرزت تقدماً هائلاً من خلال تحقيق النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والفقيرة في الخدمات في كل أنحاء البلد، الأمر الذي يثبت الجدوى الاقتصادية والتقنية للمشاريع التي تقدم هذا النوع من الخدمة؛
- ب) بوجود دليل مقنع في بعض المناطق وبعض البلدان النامية على أن خدمات الاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والفقيرة في الخدمات مربحة عموماً،

وإذ يعترف كذلك

- أ (بأن هناك عدة تكنولوجيات من أحدث التكنولوجيات التي قد تساعد على تسهيل تقديم خدمات الاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والفقيرة في الخدمات؛
- ب) بأن النفاذ إلى خدمات الاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والفقيرة في الخدمات لا يمكن أن يتحقق إلا بانتقاء الخيارات التكنولوجية العالية بما يضمن النفاذ والحفاظ على خدمات اقتصادية ذات نوعية عالية واستمراريتها،

يقرر

أن يدعم المبادئ التي أوصت بها لجنتنا دراسات التنمية لتوفير النفاذ إلى خدمات الاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والفقيرة في الخدمات مثل النفاذ الشامل وبرنامج الاتصالات الريفية والإطار التنظيمي والموارد المالية والنهج التجاري،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 بأن يواصل العمل على استخدام جميع وسائل الاتصالات الملائمة لتسهيل تطوير وتنفيذ خدمات الاتصالات بصورة فعالة في المناطق الريفية والمعزولة والفقيرة في الخدمات في العالم؛
- 2 بمواصلة جهوده الرامية بالتحديد إلى تعزيز الاستعمال الأمثل من جانب البلدان النامية لجميع التكنولوجيات والتطبيقات الجديدة للاتصالات الفضائية.

القرار 13 (المراجع في إسطنبول، 2002)

تعبئة الموارد والشراكة لتسريع تنمية الاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكر

بالقرار 13 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998)،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أن تنمية الاتصالات في العديد من البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً تعاني من النقص في الموارد المالية؛

ب) أن أساليب التمويل التقليدية لم تقلل الفجوة التي تفصل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة،

وإذ يلاحظ

أ) أن هذا المؤتمر أكد مرة أخرى في إعلانه وقراراته الالتزام بتعزيز توسيع وتنمية خدمات الاتصالات في البلدان النامية وتسخير الطاقات لتطبيق خدمات جديدة ومستحدثة؛

ب) اعتماد وتنفيذ خطة عمل إسطنبول التي تتضمن فصولاً رئيسية عن تنمية البنية التحتية العالمية للمعلومات والبرامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ يعترف

أ) بأن قطاع الاتصالات في بعض البلدان لا يحظى بالأولوية الواجبة في توزيع مخصصات الميزانية؛

ب) بأن قطاع الاتصالات يقدم معدلات عالية من عائدات الاستثمار وأن هذه العائدات تأتي على نحو أسرع منه في القطاعات الأخرى، ومع ذلك يظل التمويل من المؤسسات التمويلية في قطاع الاتصالات منخفضاً نسبياً؛

ج) بأن ثمة حاجة إلى أدوات ووسائل عملية وسريعة لتعبئة الموارد اللازمة لقطاع الاتصالات؛

د) أن الشراكات ينبغي أن تعود بالنفع على الطرفين من أجل تضيق الفجوة،

يقرر

1 أنه ينبغي للفاعلين الرئيسيين في مجال الاتصالات مواصلة تشجيع الاستثمار واستكشاف مشاريع الشراكة المبتكرة والمشاريع المشتركة لتمويل تنمية الاتصالات؛

2 أنه ينبغي أن تواصل الإدارات اتخاذ الخطوات الضرورية لكي يصبح قطاع الاتصالات أكثر جذباً للاستثمار؛

3 أنه ينبغي استمرار الحوار بين مشغلي الاتصالات ووكالات التمويل لإعداد مشاريع جذابة تجارياً؛

4 أنه ينبغي بذل الجهود لتخفيض فترات التأخير في تمويل مراحل المشاريع وتنفيذها،

يطلب إلى الأمين العام

- 1 أن يشرع فوراً في اتخاذ تدابير مؤاتية خاصة وتنفيذ برامج لدعم وتنشيط الشراكات، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، في إطار برنامج التوصيل البيئي في الأمريكتين ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومعهد أمريكا اللاتينية للاتصالات التعليمية، إلخ؛
- 2 العمل عن كثب مع آليات التنسيق الجديدة المنشأة في إطار أسرة الأمم المتحدة ومع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة مثل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا و"قوة العمل" المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكن دون الاقتصار عليها، في صدد القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

يدعو قطاع تنمية الاتصالات

- 1 أن يكون الوسيط وذلك بتسهيله إقامة شراكات لصالح التنمية بين كل الأطراف. وتعني مشاركة قطاع التنمية في مشاريع محددة توفر ضمان واستمرار المشاريع مما يشكل عناصر جذابة للمستثمرين؛
- 2 أن يؤدي دور الوسيط من خلال أعماله وذلك بأن يقوم بما يلي على سبيل المثال:
 - تشجيع مشاريع الاتصالات الإقليمية؛
 - المشاركة في تنظيم حلقات تدريبية؛
 - عقد اتفاقات مع منظمات دولية أخرى معنية بالتنمية؛
- 3 تشجيع الشراكات عبر الوطنية كحاضنات لمشاريع قائمة على المعرفة في قطاع الاتصالات مع إشراك البلدان النامية؛
- 4 تشجيع الشراكات عبر الوطنية للشركات الناشئة في قطاع الاتصالات التي تشارك فيها البلدان النامية؛
- 5 التشجيع على التعلم والتدريب في البلدان النامية طوال الدورة الصناعية بكاملها ابتداءً من تصميم المنتجات والخدمات إلى إنشاء الشركات المناظرة وتشغيلها؛
- 6 تعزيز الظروف المطلوبة في البلدان النامية للنجاح في عملية حضانات المشاريع المبنية على المعرفة؛
- 7 الاستمرار في مساعدة البلدان النامية في الاستجابة إلى إعادة هيكلة الاتصالات على الصعيد العالمي وخاصة فيما يتعلق بالمسائل المالية؛
- 8 حث وكالات التمويل الدولية والدول الأعضاء وأعضاء القطاع على إيلاء أولوية خاصة لبناء الشبكات والبنية التحتية التي تستعمل التكنولوجيا الرقمية في البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً؛
- 9 متابعة التنسيق مع الهيئات الدولية العاملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تعبئة الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ المشاريع.

القرار 15 (المراجع في إسطنبول، 2002)

البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يدرك

- أ) أن من الممكن أن تستفيد بلدان كثيرة من عمليات نقل التكنولوجيا في نطاق واسع من المجالات؛
- ب) أن المشاريع المشتركة يمكن أن تكون وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا؛
- ج) أن الحلقات الدراسية والتدريبية التي تجريها بلدان ومنظمات دولية وإقليمية عديدة قد أسهمت في نقل التكنولوجيا وبالتالي في تنمية شبكات الاتصالات في المنطقة؛
- د) أن مزودي معدات وخدمات الاتصالات هم شركاء لهم أهمية في ضمان تدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية وأهم مستعدون للدخول بحرية في ترتيبات من هذا القبيل؛
- هـ) أن البحوث التطبيقية هي نشاط واعد بالنسبة للبلدان النامية؛
- و) أن عدداً كبيراً من مهندسي البلدان النامية يسهم في البحوث التطبيقية في البلدان المتقدمة؛
- ز) أن لدى معاهد البحوث في البلدان المتقدمة موارد بشرية ومادية مهمة قياساً بالبلدان النامية؛
- ح) أن علاقة الشراكة والتعاون بين مراكز ومختبرات البحوث التطبيقية تحسّن من نقل التكنولوجيا،

يقرر

- 1 أنه ينبغي تعزيز نقل التكنولوجيا لفائدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، لا في مجال التكنولوجيات التقليدية فحسب ولكن أيضاً في مجال التكنولوجيات والخدمات الجديدة؛
- 2 أنه ينبغي للبلدان النامية والبلدان المتقدمة أن تتعاون فيما بينها عن طريق تبادل الخبراء وتنظيم الحلقات الدراسية والاجتماعات والورش المتخصصة وربط شبكات مراكز الأبحاث التطبيقية في ميدان الاتصالات بواسطة المؤتمرات عن بعد، إلخ؛
- 3 أنه ينبغي للبلدان المستفيدة أن تستخدم عمليات نقل التكنولوجيا استخداماً منهجياً وكاملاً في بلدانها،

يكلف مكتب تنمية الاتصالات

بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية:

- 1 الاستمرار في عقد الحلقات الدراسية أو التدريبية المتخصصة في ميدان الاتصالات من أجل رفع المستوى التكنولوجي في البلدان النامية؛
- 2 الاستمرار في تشجيع تبادل المعلومات بين المنظمات الدولية والبلدان المانحة والبلدان المستفيدة بشأن نقل التكنولوجيا وذلك عن طريق مساعدتها في إنشاء شبكات تعاونية من معاهد الأبحاث في ميدان الاتصالات تربط البلدان النامية بالبلدان المتقدمة؛
- 3 المساعدة في تحديد الاختصاصات التي تضمن نقل التكنولوجيا؛

- 4 الاستمرار في إعداد كتيبات دليلية في ميدان نقل التكنولوجيا؛
- 5 ضمان نشر هذه الكتيبات في البلدان النامية وضمان تعريف المستعملين بطريقة استخدامها؛
- 6 التشجيع المادي لمراكز البحوث في البلدان النامية حتى تشارك في الورش المهمة والاجتماعات في مجال البحوث؛
- 7 تقديم دعم مالي إلى مراكز البحوث في البلدان النامية لكي تتمكن من المشاركة في بعض اللقاءات البحثية والدورات التدريبية المعروفة؛
- 8 وضع عقد نموذجي بين مختلف مراكز البحوث يحدد مقتضيات الشراكة بينها،

يدعو البلدان النامية

إلى إعداد مشاريع بحوث جديدة في مجال الاتصالات وتقديمها إلى مراكز البحوث التطبيقية من أجل تسهيل التعاون بينها وبين مراكز البحوث التطبيقية في البلدان المتقدمة؛

يدعو مزودي معدات الاتصالات وخدماتها

إلى إتاحة التكنولوجيا والمعارف العلمية الجديدة ذات الصلة إلى العملاء في البلدان النامية على أساس طوعي و/أو وفقاً للمبادئ التجارية السليمة،

يناشد المنظمات الدولية والبلدان المانحة

مساعدة البلدان النامية في استكشاف طرق ووسائل تحسين نقل التكنولوجيا وتطوير مراكز ومختبرات البحوث التطبيقية في مجال الاتصالات بما في ذلك المساعدة التقنية والمالية.

القرار 16 (المراجع في إسطنبول، 2002)

تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكر

بالقرار 30 لمؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994) والقرار 16 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فالييتا، 1998)،

وإذ يلاحظ

أن الاختلال الحاد في مجال تنمية الاتصالات بين أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى، من شأنه أن يزيد من الفجوة الرقمية،

وإذ يعرب عن تقديره

للتدابير الخاصة المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً في شكل تقديم مساعدة موجهة ومقدمة بموجب الفصل الثالث من خطة عمل فالييتا،

وإذ يساوره القلق

أ) من أن شبكات الاتصالات ما زالت في حالة متردية في عدد كبير من أقل البلدان نمواً، وذلك في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية على السواء، على الرغم من جميع التدابير المتخذة حتى الآن؛

ب) من الانخفاض المستمر في تدفقات المساعدة التقنية والتمويل الاستثماري من المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف الموجهة إلى أقل البلدان نمواً؛

ج) من وجود 49 بلداً تدخل حالياً ضمن هذه الفئة،

يقرر

تأييد المجالات الجديدة للأولويات خلال السنوات الأربع القادمة وبرنامج العمل الذي يرتبط بهذه الأولويات لصالح أقل البلدان نمواً، واستراتيجية تنفيذه،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 بتنفيذ برنامج مساعدة أقل البلدان نمواً الوارد في خطة عمل فالييتا تنفيذاً كاملاً، مع زيادة المخصصات المالية لمكتب تنمية الاتصالات المكرسة لهذا الغرض زيادة كبيرة؛

2 بتوجيه الأولوية إلى أقل البلدان نمواً لدى تنفيذ برامج المساعدة الأخرى التي يقوم بها المكتب لصالح البلدان النامية؛

3 بإيلاء عناية خاصة لتنمية الاتصالات في المناطق الريفية والضواحي بهدف إنجاز النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصالات؛

4 بتدعيم الوحدة المعنية بأقل البلدان نمواً، في حدود الموارد القائمة، عن طريق تجميع المسؤولين عن تنفيذ الإجراءات في مجالات الأولوية المختارة لزيادة تنسيق المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً،

يدعو الأمين العام

1 أن يطلب من مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) تخصيص وزيادة الميزانية المكرسة لأقل البلدان نمواً بهدف تمكين مكتب تنمية الاتصالات من الاضطلاع بأنشطة متزايدة ومبرجة لصالح أقل البلدان نمواً؛

2 أن يواصل تحسين المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً عن طريق موارد أخرى وخاصة المساهمات الطوعية غير المربوطة وأي فائض من إيرادات معارض ومنتديات الاتصالات العالمية والإقليمية؛

3 بأن يلتزم ويقتصر تدابير جديدة ومبتكرة قادرة على تأمين أموال إضافية لاستخدامها في تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً،

يطلب من حكومات أقل البلدان نمواً

1 إيلاء أولوية أكبر لتنمية الاتصالات واعتماد تدابير وسياسات واستراتيجيات وطنية كفيلة بتسريع تنمية الاتصالات في بلدانها من خلال تحرير القطاع وإدخال تكنولوجيا جديدة؛

2 إيلاء أولوية عالية إلى أنشطة ومشاريع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند اختيار أنشطة التعاون التقني الممولة من المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف؛

3 إدماج عنصر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خطط التنمية الوطنية،

يحث الدول الأعضاء الأخرى وأعضاء القطاعات الآخرين

إقامة شراكات مع أقل البلدان نمواً إما مباشرة أو بمساعدة من مكتب تنمية الاتصالات من أجل زيادة الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتنشيط تحديث الشبكات في تلك البلدان وتوسيعها، في محاولة جريئة لتقليل الفجوة الرقمية وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في النفاذ الشامل.

القرار 17 (المراجع في إسطنبول، 2002)

تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكّر

بالقرار 17 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فالييتا، 1998)،

وإذ يضع في اعتباره

- أ (أن قطاع الاتصالات يشكل أحد العناصر الأساسية في تنمية الاقتصادات الوطنية؛
- ب (أن وجود شبكات وخدمات اتصالات متماسكة على الأصعدة الإقليمية والأقاليمية والعالمية لتنمية الاقتصادات الوطنية يشكل عنصراً هاماً لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمالي في الدول الأعضاء؛
- ج (ضرورة التنسيق والانسجام في الجهود لتطوير البنية التحتية للاتصالات على الأصعدة الإقليمية والأقاليمية والعالمية؛
- د (الأهمية الحيوية لمشاريع تنمية الاتصالات على كل الأصعدة والمعتمدة في كل مؤتمرات التنمية الإقليمية السابقة والاجتماعات التحضيرية التي عقدت قبل هذا المؤتمر؛
- هـ (أن هناك نقصاً في التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات المالية الدولية الأخرى وأن هذا النقص يعيق هذه المشاريع؛
- و (النتائج المرضية والمشجعة التي أنجزتها المشاريع المشابهة والتي ساعدت على تكوين شبكات تعاون واتصالات،
- ز (أن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً تعاني بصورة متزايدة من الحاجة إلى معرفة التكنولوجيات سريعة التطور وما يرتبط بها من مسائل السياسة العامة والمسائل الاستراتيجية؛
- ح (أن الوفاء بالمتطلبات المذكورة في الفقرة (ز) "إذ يضع في اعتباره" يمثل مهمة عسيرة نظراً لشح الموارد المتاحة لهذه البلدان،

وإذ يلاحظ

أن خطة التعليم الإلكتروني في مراكز التميز التابعة لقطاع التنمية تساعد البلدان النامية وأقل البلدان نمواً مساعدة كبرى في صدد المتطلبات المتصلة بالمعرفة،

يقرر

- 1 أنه ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات إيجاد الطرائق والوسائل الممكنة لتنفيذ المشاريع الإقليمية والأقاليمية والعالمية عن طريق استخدام الموارد المتيسرة للمكتب على أفضل وجه ممكن، ومن خلال ميزانيته السنوية ومن فائض معارض الاتصالات؛
- 2 أنه ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات أن يساعد البلدان بطريقة فعالة في إنشاء مشاريع وطنية في مرحلتي الإعداد والتنفيذ على حد سواء؛
- 3 أنه ينبغي للدول الأعضاء النظر في تقديم مساهمات عينية و/أو نقدية إلى الميزانيات المتوقعة للمشاريع الإقليمية والأقاليمية والعالمية ولتنفيذ الأنشطة الأخرى المتوقعة في إطار هذه المشاريع؛
- 4 أنه ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات استكشاف إمكانيات عقد شراكات مع الدول الأعضاء وأعضاء قطاع التنمية والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية الأخرى من أجل تمويل أنشطة تلك المشاريع؛

5 التأكد من استمرار في تمويل مشاريع مراكز التميز من فوائض معارض الاتصالات؛

6 أنه ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات المساعدة في تنفيذ مشاريع جديدة منها، على سبيل المثال لا الحصر، الطب عن بعد والتعليم عن بعد والتجارة الإلكترونية والبنية التحتية للثلاث الإذاعي وتطوير مراكز الأبحاث ومراكز الاتصالات ومشاريع التنمية الريفية وإعادة الهيكلة ومشاريع إدارة الترددات وجامعة الاتصالات العالمية/معهد التدريب العالمي في ميدان الاتصالات ومراكز التميز والمشاريع الوطنية لتنمية الاتصالات في عدة ميادين، وينبغي أيضاً بذل الجهود إلى أبعد حد لدمج المشاريع التي تتشابه في المحتوى/الأهداف،

يناشد

المنظمات والوكالات المالية الدولية ومزودي المعدات ومشغلي/مزودي الخدمات للنظر في إمكانية توفير التمويل الكامل أو الجزئي للمشاريع الإقليمية والأقاليمية والعالمية،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

تخصيص جميع الإمكانيات اللازمة لتعزيز وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية التي تضمن تلبية احتياجات البلدان النامية.

القرار 18 (المراجع في إسطنبول، 2002)

تقديم المساعدة التقنية الخاصة إلى السلطة الفلسطينية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يشير إلى

- أ (القرار 18 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليثا، 1998)؛
- ب (القرار 99 لمؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998)؛
- ج (ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- د (القرار 32 لمؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994) بشأن تقديم المساعدة التقنية إلى السلطة الفلسطينية لتنمية الاتصالات؛
- هـ (القرار 6 لمؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994) والقرار 741 لمجلس الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن مشاركة فلسطين في أعمال الاتحاد،

وإذ يضع في اعتباره

- أ (أن دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته يهدفان إلى تدعيم السلام والأمن في العالم من أجل تنمية التعاون الدولي وتحسين التفاهم بين الشعوب المعنية؛
- ب (سياسة الاتحاد بشأن تقديم المساعدة إلى السلطة الفلسطينية من أجل تنمية قطاع الاتصالات لديها،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

- أ (أن إنشاء شبكة اتصالات حديثة وموثوقة يشكل جانباً جوهرياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتسم بالأهمية القصوى لمستقبل الشعب الفلسطيني؛
- ب (أهمية دور المجتمع الدولي في مساعدة الفلسطينيين لإنشاء شبكة اتصالات حديثة وموثوقة،

وإذ لا تغيب عن باله

المبادئ الأساسية الواردة في ديباجة دستور الاتحاد الدولي للاتصالات،

وإذ يلاحظ

المساعدة التقنية طويلة الأجل من مكتب تنمية الاتصالات إلى السلطة الفلسطينية بغرض تنمية اتصالاتها عملاً بالقرار 32 لمؤتمر المندوبين المفوضين (كيوتو، 1994) والحاجة الملحة إلى تقديم مساعدة في مختلف ميادين المعلومات والمعلوماتية والاتصال،

يقرر أن يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

1. بمواصلة وتعزيز المساعدة التقنية المقدمة إلى السلطة الفلسطينية من أجل تنمية الاتصالات؛
2. بمساعدة السلطة الفلسطينية في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ مشاريع تنمية الاتصالات التي يقوم بها المكتب؛
3. بتقديم تقرير دوري عن مختلف الخبرات المكتسبة في مجال تحرير الاتصالات وخصخصتها، وتقييم أثر ذلك على تنمية هذا القطاع في منطقة قطاع غزة والضفة الغربية،

يطلب إلى أعضاء الاتحاد

- 1 مساعدة السلطة الفلسطينية في بناء وترميم شبكة الاتصالات الفلسطينية؛
- 2 مساعدة السلطة الفلسطينية في استعادة استحقاقاتها العائدة عن الحركة الدولية الداخلة والخارجة؛
- 3 تقديم المساعدة إلى السلطة الفلسطينية لدعم تنفيذ مشاريع مكتب تنمية الاتصالات بما في ذلك بناء الطاقات من الموارد البشرية،

يكلف الأمين العام

بتقديم تقرير إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل عن التقدم المحرز في هذه الموضوعات.

القرار 20 (المراجع في إسطنبول، 2002)

النفاز على أساس غير تمييزي إلى وسائل الاتصالات الحديثة وخدماتها

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكر

بالقرار 20 (فاليوتا، 1998) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

وإذ يذكر أيضاً

بالقرار 64 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين وبالدور الهام الذي تلعبه الاتصالات في سبيل التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي،

وإذ يضع في اعتباره

أ) الدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الدولي للاتصالات في النهوض بتقييم الاتصالات وتنمية الاتصالات على الصعيد العالمي؛

ب) أن يقوم الاتحاد، تحقيقاً لهذا الغرض، بتنسيق الجهود الرامية إلى تأمين تنمية متجانسة لوسائل الاتصالات في جميع الدول الأعضاء للاتحاد،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

أن هذا المؤتمر مطالب بتكوين وجهة نظر ووضع مقترحات بشأن المسائل التي تحدد صياغة استراتيجية لتنمية الاتصالات على الصعيد العالمي، وتيسير تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق هذا الغرض،

وإذ يلاحظ

أ) أن الوسائل والخدمات الحديثة للاتصالات أقيمت في معظم الحالات على أساس توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات؛

ب) أن التوصيات الصادرة عن هذين القطاعين هي حصيلة الجهود الجماعي لجميع الجهات المشاركة في عملية تقييم الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات، وأن اعتماد هذه التوصيات يتم بتوافق آراء أعضاء الاتحاد؛

ج) أن القيود التي تحول دون النفاز إلى مرافق وخدمات الاتصالات التي تعتمد عليها تنمية الاتصالات الوطنية والتي وضعت على أساس التوصيات الصادرة عن هذين القطاعين تشكل عائقاً أمام تنمية الاتصالات في العالم بشكل متناسق والمواءمة بينها؛

وإذ يعترف

أن تحقيق التجانس الشامل بين شبكات الاتصالات غير ممكن تحقيقه ما لم تتمتع جميع البلدان التي تشارك في أعمال الاتحاد الدولي للاتصالات بدون استثناء بالنفاذ على أساس غير تمييزي إلى التكنولوجيات الجديدة والوسائل والخدمات الحديثة للاتصالات بدون المساس بالقوانين الوطنية والالتزامات الدولية الناشئة عن اختصاصات منظمات دولية أخرى،

يقرر

أنه يتعين تأمين النفاز على أساس غير تمييزي إلى تكنولوجيات ووسائل وخدمات الاتصالات القائمة على أساس توصيات قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييم الاتصالات في الاتحاد،

يشجع مدير مكتب تنمية الاتصالات

على الدخول في شراكات أو إقامة تعاون استراتيجي مع الجهات التي تحترم الحق في النفاذ إلى مرافق الاتصالات وخدماتها بدون تمييز،

يطلب من الأمين العام

إحالة هذا القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين القادم (مراكش، 2002) للنظر فيه،

يدعو مؤتمر المندوبين المفوضين

إلى النظر في هذا القرار بهدف التأكيد على الإجراءات التي تضمن تعزيز النفاذ إلى تكنولوجيات ووسائل وخدمات الاتصالات على الصعيد العالمي،

يدعو الإدارات

أن تعمد، ريثما يصدر هذا التأكيد عن مؤتمر المندوبين المفوضين، إلى مساعدة جهات تصنيع التجهيزات ومزودي خدمات الاتصالات، للتأكد من إتاحة تكنولوجيات ووسائل وخدمات الاتصالات القائمة على أساس التوصيات الصادرة عن القطاعين للجميع بدون أي تمييز، رهناً بقوانين كل دولة عضو.

القرار 21 (فاليتا، 1998)

التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998)،

إذ يضع في اعتباره

أ (القرارين 64 و 65 (كيوتو، 1994)؛

ب (القرار 1114 الصادر عن المجلس في عام 1997؛

ج (الخبرة المكتسبة عن الفترة الدراسية الأولى من 1994 إلى 1998؛

د (القرار 6 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 1994)،

وإذ يعترف

أ (بأن البلدان النامية تتسم باختلاف مراحل التنمية؛

ب (بأن الحاجة تستدعي لهذا السبب تبادل وجهات النظر على المستوى الإقليمي بشأن تنمية الاتصالات؛

ج (بالصعوبة التي تواجهها بعض البلدان في بعض المناطق من حيث المشاركة في الأنشطة التي تقوم بها لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات؛

د (بأن أفرقة المقررين الإقليميين قد تسمح بتوسيع مشاركة بعض البلدان بتكلفة أقل في دراسة بعض المسائل؛

هـ (بأن العديد من هذه البلدان يلجأ فعلاً إلى منظمات إقليمية،

يقرر

1 أنه يتعين على قطاع تنمية الاتصالات أن يقوم بشكل فعال بتنسيق أنشطة مشتركة مع المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية ومع معاهد التدريب أيضاً في مجالات تم جميع الأطراف والتعاون في هذه الأنشطة وتنظيمها، وأن يراعي الأنشطة التي تقوم بها هذه الجهات، وكذلك القيام بتزويدها بالمساعدة التقنية المباشرة؛

2 وضع إجراءات لإقامة الاتصال بين أفرقة المقررين الإقليميين ولجان الدراسات.

القرار 22 (المراجع في إسطنبول، 2002)

إجراءات النداء البديلة في شبكات الاتصالات الدولية وتوزيع إيرادات خدمات الاتصالات الدولية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) الحق السيادي لكل دولة في تنظيم الاتصالات الخاصة بها؛

ب) أهداف الاتحاد التي تشمل من بين جملة أمور:

- الحفاظ على التعاون الدولي بين جميع الدول الأعضاء في الاتحاد والتوسع فيه لتحسين الاتصالات بجميع أنواعها وترشيدها استعمالها؛
- تشجيع تنمية الوسائل التقنية وتشغيلها أفضل تشغيل بغية تحسين مردودية خدمات الاتصالات، وزيادة فائدتها وتعميم استخدام الجمهور لها إلى أقصى حد ممكن؛
- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في سبيل إقرار تسعيرات عند أدنى مستويات ممكنة تتلاءم مع خدمة جيدة ومع مراعاة ضرورة الحفاظ على إدارة مالية للاتصالات سليمة ومستقلة،

وإذ يعترف

أ) بأن إجراءات النداء البديلة غير مسموح بها في بعض البلدان بينما يسمح بها في البعض الآخر؛

ب) بأن استعمال إجراءات النداء البديلة تؤثر سلباً في اقتصادات البلدان النامية وقد تمثل إعاقة خطيرة لجهود هذه البلدان لتنمية شبكات وخدمات الاتصالات الخاصة بها تنمية سليمة؛

ج) بأن بعض أشكال إجراءات النداء البديلة قد تؤثر في إدارة الحركة وتخطيط الشبكات وقد تؤدي إلى هبوط نوعية تشغيل الشبكة الهاتفية العمومية المبدلة،

وإذ يذكّر

أ) بالقرار 21 (المراجع في مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن إجراءات النداء البديلة المستعملة في شبكات الاتصالات، والذي:

- حث الدول الأعضاء الاتحاد على التعاون لحل هذه المشاكل لكفالة احترام القوانين الوطنية والتنظيمية الخاصة بأعضاء الاتحاد؛

- كلف قطاع التقييس بتعجيل دراساته بهدف وضع حلول وتوصيات مناسبة؛

ب) بالقرار 1099 الصادر عن المجلس (جنيف، 1996) بشأن إجراءات النداء البديلة المستعملة في شبكات الاتصالات الدولية، والذي حث قطاع التقييس على أن يضع في أقرب وقت ممكن التوصيات الملائمة فيما يتعلق بإجراءات النداء البديلة؛

(ج) بالقرار 29 الصادر عن المؤتمر العالمي لتقييس الاتصالات (جنيف، 1996)، وفيه لاحظ أنه لتخفيض التأثيرات العائدة إلى إجراءات النداء البديلة:

- ينبغي لوكالات التشغيل المعترف بها أن تبذل قصارى الجهود في إطار قوانينها الوطنية، لتحديد مستوى رسوم التحصيل على أساس التوجه نحو التكاليف مع مراعاة المادة 1.1.6 من لوائح الاتصالات الدولية وأحكام التوصية D.5 لقطاع التقييس؛
- ينبغي للإدارات ووكالات التشغيل المعترف بها أن تتابع بنشاط تطبيق التوصية D.140 ومبدأ الرسوم الحسابية وحصص الرسوم الحسابية الموجهة نحو التكاليف؛
- وقرّر
- أن تتخذ الإدارات ووكالات التشغيل المعترف بها جميع التدابير المعقولة، التي تسمح بها القيود التي تفرضها القوانين الوطنية، لوقف إجراءات النداء البديلة التي تؤدي إلى انخراط شديد في نوعية أداء الشبكة الهاتفية العمومية المبدلة؛
- أن تسلك الإدارات ووكالات التشغيل المعترف بها منهجاً تعاونياً معقولاً تجاه احترام السيادة الوطنية للبلدان الأخرى؛
- أنه ينبغي إجراء مزيد من الدراسات،
- وإن يذكر كذلك

(أ) بالقرار 22 (المراجع في مينيابوليس، 1998) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين المتعلق بتوزيع الإيرادات التي تدرها خدمات الاتصالات الدولية وبمقتضاه:

- كلف قطاع التقييس بالإسراع في الدراسات المتصلة بإصلاح الرسوم الحسابية آخذاً في الاعتبار تكاليف توفير الخدمة؛
- دعا الإدارات إلى المساهمة في أعمال لجنة الدراسات 3 وفريقها المتخصص، بغية التوصل بأسرع ما يمكن إلى تسوية مسألة إصلاح نظام المعدلات الحسابية بمراعاة مصالح مختلف الأطراف المعنية؛
- (ب) بالرأي جيم الصادر عن المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات (جنيف، 1998) الذي:
- اعترف بأن مستوى تنمية الاتصالات وبنية التكاليف يختلفان من بلد لآخر؛
- لاحظ أن دراسات الحالات التسع التي أجريت لأغراض المنتدى أظهرت نطاقاً من التكاليف الإرشادية لتوجيه النداءات الدولية، وبينت أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من التحليل والتحقق؛
- أدرك أن نظام الرسوم الحسابية المستندة إلى التكاليف قد ينطوي على بعض حالات الشذوذ مع ارتفاع تكاليف توجيه النداءات في بعض البلدان عنها في البعض الآخر؛
- دعا جميع أعضاء الاتحاد إلى العمل على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف في إطار الاتحاد الدولي للاتصالات للتوصل إلى رسوم حسابية موجهة نحو التكاليف طبقاً للتوصية D.140 لقطاع التقييس وتسهيل عملية تحقيق هذا الهدف في إطار محدد وفقاً لاتفاق مشترك على مستوى متعدد الأطراف، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً،
- وإن يلاحظ

المقررات الصادرة عن هذا المؤتمر فيما يتعلق ببرنامج المسائل المالية والاقتصادية، والمسائل التي ستقوم بدراستها لجان الدراسات التابعة لقطاع التنمية، والإجراءات التي سيتخذها مدير مكتب تنمية الاتصالات لدعم أنشطة لجنة الدراسات 3 التابعة لقطاع التقييس ومساعدة البلدان النامية في إصلاح الرسوم الحسابية،

يقرر

- 1 تشجيع جميع الإدارات وجميع شركات تشغيل الاتصالات الدولية على تعزيز فعالية دور الاتحاد الدولي للاتصالات وتطبيق توصياته خاصة التوصيات الصادرة عن لجنة الدراسات 3 التابعة لقطاع التقييس، بهدف العمل على وضع أساس جديد أكثر فعالية لنظام المحاسبة بما يساعد على الحد من التأثيرات السلبية لإجراءات النداء البديلة على البلدان النامية؛

- 2 أن يطلب من قطاعي التنمية والتقييس التعاون لتجنب تشابك الجهود وتكرارها عند دراسة مسألة إعادة التوجيه من أجل التوصل إلى نتيجة تستند إلى أحكام القرار 21 (المراجع في مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين ؛
- 3 أن يطلب من قطاع التنمية أن يقوم بدور فعال فيما يخص تنفيذ القرار 22 (المراجع في مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين في صدد توزيع الإيرادات لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في الحالات التي يبدو فيها أن الرسوم الحسابية المستندة إلى التكاليف تنطوي على تكاليف غير متكافئة لتوجيه الحركة الدولية؛
- 4 أن يطلب من الإدارات وشركات تشغيل الاتصالات التي تسمح باستعمال إجراءات النداء البديلة في بلدانها وفقاً لقوانينها التنظيمية الوطنية السارية، احترام قرارات الإدارات وشركات التشغيل الدولية التي لا تسمح قوانينها التنظيمية بمثل تلك الخدمات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بدعوة مدير مكتب تقييس الاتصالات إلى التعاون معه في تنفيذ هذا القرار.

القرار 23 (إسطنبول، 2002)

النفاز إلى شبكة الإنترنت وتوفرها في البلدان النامية ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يلاحظ

أ أن توصية قطاع تقييس الاتصالات D.50 بشأن التوصيل الدولي بالإنترنت تقضي بأن تتفاوض الإدارات* المشاركة في توفير التوصيل الدولي بالإنترنت، وأن تعقد اتفاقات تجارية ثنائية تمكن من التوصيل الدولي المباشر بالإنترنت، بما يراعي ما قد يكون هناك من حاجة إلى التعويض فيما بينها بشأن قيمة العناصر المختلفة مثل تدفق الحركة، وعدد طرق التسيير، والتغطية الجغرافية، وتكاليف الإرسال الدولي؛

ب) سرعة نمو خدمات الإنترنت والخدمات الدولية القائمة على بروتوكول الإنترنت؛

ج) أن التوصيل الدولي بالإنترنت لا يزال يخضع لاتفاقات تجارية مبرمة بين الأطراف المعنية؛

د) أن مواصلة التنمية التقنية والاقتصادية تتطلب إجراء دراسات مستمرة في هذا المجال،

وإذ يعترف

بأن المبادرات التجارية من جانب مقدمي الخدمة يمكن أن تحقق وفورات في تكلفة النفاز إلى الإنترنت وذلك مثلاً من خلال صياغة محتوى محلي وتحسين أنماط تسيير حركة الإنترنت إلى الحد الأمثل بطريقة تسمح بزيادة نسبة الحركة على خطوط التسيير المحلية،

يقرر أن يدعو الدول الأعضاء

1 إلى دعم الأعمال التي يقوم بها قطاع تقييس الاتصالات في رصد تنفيذ التوصية D.50؛ نظراً لأهمية هذه المسألة في صدد التوصيل الدولي للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً بالإنترنت؛

2 إلى إقامة الظروف السياسية التي تسمح بالمنافسة الفعالة في سوق النفاز إلى الشبكات الأساسية الدولية للإنترنت وكذلك في السوق المحلية لخدمات النفاز إلى الإنترنت بوصفها جانباً هاماً في تخفيض تكلفة النفاز إلى الإنترنت على المستخدمين ومقدمي الخدمة،

يحث الهيئات التنظيمية

على العمل في إطار السياسات الوطنية على تعزيز المنافسة بين جميع مقدمي الخدمة بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة لتقديم الخدمة والشركات العاملة حالياً في تقديم خدمة النفاز إلى الشبكة،

* تُستعمل كلمة "الإدارات" توخياً للإيجاز للإشارة إلى إدارات الاتصالات والهيئات التشغيلية المعترف بها.

بحث مقدمي الخدمة

على التفاوض وعقد اتفاقات تجارية ثنائية تمكّن من التوصيل الدولي المباشر بالإنترنت، بما يراعي ما قد يكون هناك من حاجة إلى التعويض فيما بينهم بشأن قيمة العناصر مثل تدفق الحركة، وعدد طرق التسيير، والتغطية الجغرافية، وتكاليف الإرسال الدولي،

يكلف مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد

بتنظيم وتنسيق وتيسير الأنشطة التي تعزز تبادل المعلومات بين الهيئات التنظيمية بشأن العلاقة بين ترتيبات تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت، والقدرة على تحمل تكاليف تطوير البنية الأساسية الدولية للإنترنت في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

القرار 24 (إسطنبول، 2002)

تفويض الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات للتصرف بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن على الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، بموجب أحكام المادة 17A من الاتفاقية التي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998)، أن يضع الخطوط التوجيهية اللازمة لأعمال لجان الدراسات، وأن يوصي بالتدابير اللازمة لتعزيز التنسيق والتعاون مع مؤسسات التنمية والتمويل الأخرى ذات الصلة؛

ب) أن خطى التغيير السريعة في بيئة الاتصالات وفي مجموعات الصناعة العاملة في مجال الاتصالات، تقتضي أن يتخذ قطاع تنمية الاتصالات قرارات بشأن مسائل من قبيل أولويات العمل وهيكل لجان الدراسات وجدول الاجتماعات، في فترات زمنية أقصر، بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات؛

ج) أن الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات قد قدم اقتراحات لتعزيز الكفاءة التشغيلية لقطاع تنمية الاتصالات، ولتحسين نوعية توصيات القطاع، وبشأن أساليب التنسيق والتعاون؛

د) أن الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات يمكن أن يساعد في تحسين تنسيق عملية الدراسة، وتحسين عمليات اتخاذ القرار في المجالات الهامة من أنشطة القطاع؛

هـ) أن التكيف مع التغيرات السريعة في بيئة الاتصالات يتطلب إجراءات إدارية مرنة، بما في ذلك إجراءات تتصل باعتباريات الميزانية؛

و) أنه من المستصوب أن يقوم الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بالتصرف في السنوات الأربع الفاصلة بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات من أجل تلبية احتياجات الأعضاء في الوقت المطلوب؛

ز) المساهمة الهامة والقيمة من البلدان النامية في أعمال الفريق الاستشاري ولجان الدراسات وفقاً لما جاء في القرار 5 (المراجع في إسطنبول، 2002) بشأن تعزيز مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في أنشطة الاتحاد والصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، 2002،

وإذ يلاحظ

أ) أن مهام المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات محددة في الاتفاقية؛

ب) أن دورة السنوات الأربع الحالية للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات تحول فعلياً دون إمكانية التصدي للمسائل غير المتوقعة التي تتطلب اتخاذ إجراء عاجل في الفترة الفاصلة بين المؤتمرات؛

ج) أن الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات يجتمع مرة واحدة سنوياً على الأقل؛

د) أن الفريق الاستشاري قد أبدى بالفعل قدرته على التصرف بفاعلية في أمور أحالها إليه المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛

هـ) أنه يجوز للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بموجب الرقم 213A من الاتفاقية، أن يحيل مسائل محددة تدرج في نطاق اختصاصه إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات التماساً لمشورته؛

يقرر

1. أن يدعو مؤتمر المندوبين المفوضين القادم إلى الموافقة على إحالة الأمور المحددة التالية المدرجة في نطاق اختصاص المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات في الفترة الفاصلة بين انعقاد هذا المؤتمر والمؤتمر القادم لتمكين الفريق الاستشاري من التصرف في المجالات التالية، بالتشاور مع مدير مكتب تنمية الاتصالات، حسب الاقتضاء:
 - أ (وضع وتحديث خطوط توجيهية للعمل تتسم بالكفاءة والمرونة؛
 - ب (تقييم كفاءة لجان دراسات التنمية، والموافقة على التغييرات التي قد تكون ملائمة في أساليب عملها؛
 - ج (تعيين رؤساء ونواب رؤساء جدد للجان الدراسات، في حالة شغور هذه الوظائف، للعمل حتى انعقاد المؤتمر العالمي التالي لتنمية الاتصالات؛
 - د (إسداء المشورة بشأن الجداول الزمنية لانعقاد لجان الدراسات للاستجابة للأولويات الإنمائية؛
 - هـ (إسداء المشورة لمدير مكتب تنمية الاتصالات بشأن المسائل المالية وغيرها؛
 - و (الموافقة على برنامج العمل الناجم عن استعراض المسائل القائمة والجديدة، وتحديد أولوياتها، ومدى إلحاحها وآثارها المالية التقديرية، والفترة الزمنية اللازمة لاستكمال دراستها؛
 - ز (إقامة أفرقة نموذجية تجريبية لفترات قصيرة لمعالجة موضوعات معينة تتطلب سرعة تصرف، طبقاً للملحق 7 بالقرار 4 (المراجع في إسطنبول، 2002) والصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002؛
 - ح (تقديم تقرير عن أنشطته إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات التالي؛

2. أن يدعو مؤتمر المندوبين المفوضين إلى القيام، عند اعتماده الخطة المالية للاتحاد، بإتاحة الأموال اللازمة لمكتب تنمية الاتصالات بغية تسهيل توسيع مشاركة وحضور البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في أعمال الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات،

يدعو

- مؤتمر المندوبين المفوضين القادم إلى تعديل الدستور والاتفاقية، حسب اللزوم، لتمكين المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات من إسناد أمور محددة تدرج في نطاق اختصاصه إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، مع تحديد الإجراء المطلوب اتخاذه بشأن هذا الأمر، وآلية تمكين الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات من تقديم تقرير إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات.

القرار 25 (إسطنبول، 2002)

تقديم المساعدة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة: أفغانستان، إثيوبيا، إريتريا، بوروندي، تيمور الشرقية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سيراليون، الصومال، غينيا، غينيا - بيساو، ليبيريا

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكّر

بالقرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

وإذ يذكّر كذلك

بأهداف الاتحاد المنصوص عليها في المادة 1 من دستور الاتحاد،

وإدراكاً منه

أ) أن مؤتمر المندوبين المفوضين لم يخصص أي ميزانية لتنفيذ القرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998) لصالح البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛

ب) أن الجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد لتقديم مساعدات من خلال فوائض إيرادات تليكوم للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة (بوروندي ورواندا والصومال وليبيريا) ينبغي أن تشمل غيرها من البلدان التي تمر بظروف مشابهة لظروف البلدان المذكورة؛

ج) أن وجود شبكة اتصالات يعوّل عليها هو أمر لا غنى عنه لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المختلفة، لا سيما البلدان التي تعاني من آثار الكوارث الطبيعية أو النزاعات الداخلية أو الحروب؛

د) أن هذه البلدان لن تتمكن، لا في الظروف الحالية ولا في المستقبل القريب، من إعادة أنظمة اتصالاتها إلى مستوى مقبول ما لم تحصل على مساعدة المجتمع الدولي سواء على أساس ثنائي أم من خلال المنظمات الدولية،

وإذ يلاحظ

أ) تقرير مدير مكتب تنمية الاتصالات بشأن تنفيذ أمور من بينها القرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998)؛

ب) الجهود التي يبذلها الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات من أجل تنفيذ القرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998)،

وإذ يلاحظ كذلك

أن ظروف النظام والأمن التي تشهدها قرارات الأمم المتحدة لم تتحقق إلا جزئياً، وأنه بسبب عدم تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ القرار 34 لم ينفذ هذا القرار إلا تنفيذاً جزئياً،

يقرر

الاستمرار في التدابير الخاصة التي بدأها الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات، مع مساعدة متخصصة من قطاعي الاتصالات الراديوية وتقييم الاتصالات، بهدف توفير المساعدة والدعم المناسبين للبلدان التي عانت من الكوارث الطبيعية أو الصراعات المحلية أو الحروب، وخاصة أفغانستان وإثيوبيا وإريتريا وبوروندي وتيمور الشرقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسيراليون والصومال وغينيا وغينيا-بيساو وليبيريا، مما يمكنها من إعادة بناء شبكات اتصالاتها عندما تستتب ظروف النظام والأمن التي تشهدها قرارات الأمم المتحدة،

يطلب إلى الدول الأعضاء

أن تقدم كل ما يمكن من مساعدة ودعم لحكومات البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، سواء على أساس ثنائي أو في إطار التدابير الخاصة التي ينفذها الاتحاد والمشار إليها أعلاه،

يدعو المجلس

إلى تخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ هذا القرار، ضمن حدود الموارد المتاحة،

يطلب من الأمين العام

1 أن يحيط مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) علماً بضرورة تخصيص ميزانية خاصة لصالح البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛

2 أن ينسق الأنشطة التي تقوم بها قطاعات الاتحاد الثلاثة طبقاً للفقرة "يقرر" أعلاه لكفالة أكبر قدر ممكن من فعالية التدابير التي يتخذها الاتحاد لصالح البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وأن يعرض على المجلس تقريراً عن هذا الموضوع.

القرار 26 (إسطنبول، 2002)

تقديم المساعدة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة: أفغانستان

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)

إذ يذكر

بالقرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

وإذ يذكر أيضاً

بأهداف الاتحاد الدولي للاتصالات المنصوص عليها في المادة 1 من دستور الاتحاد،

وإدراكاً منه

أ) أن مؤتمر المندوبين المفوضين لم يُخصص أي ميزانية لتنفيذ القرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998) لصالح البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛

ب) أن البنية التحتية للاتصالات في أفغانستان قد تم تدميرها بالكامل على مدى عقدين من الحروب، وأن التجهيزات المستعملة حالياً تقادمت بفعل أربعين عاماً من الاستعمال؛

ج) أن أفغانستان ليس لديها حالياً بنية تحتية وطنية للاتصالات ولا نفاذ إلى شبكات الاتصالات الدولية أو إلى الإنترنت؛

د) أن أنظمة الاتصالات هي عامل أساسي لا بد منه لإعادة التعمير وإعادة التأهيل وللقيام بعمليات الإغاثة في البلد؛

هـ) أن أفغانستان لن تتمكن، لا في الظروف الحالية ولا في المستقبل القريب، من إعادة بناء أنظمة اتصالاتها ما لم تحصل على مساعدة المجتمع الدولي سواء على أساس ثنائي أم من خلال المنظمات الدولية،

وإذ يلاحظ

أ) أن أفغانستان لم تحصل على أي مساعدات من الاتحاد خلال فترة زمنية طويلة بسبب ظروف الحروب التي مرت بها،

ب) الجهود التي يبذلها الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات لتقديم المساعدات لبلدان أخرى خرجت لتوها من ظروف الحروب التي مرت بها،

يقرر

أن التدابير الخاصة التي شرع الأمين العام ومدير مكتب تنمية الاتصالات في اتخاذها، بمساعدة من قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات، ينبغي أن تستمر بغية تقديم مساعدة ودعم مناسبين إلى أفغانستان في إعادة بناء البنية التحتية للاتصالات وإقامة المؤسسات وتأسيس الإطارين التشريعي والتنظيمي في قطاع الاتصالات بما في ذلك خطة الترقيم، وإدارة الطيف، والتعريفات وتنمية الموارد البشرية، وغير ذلك من أشكال المساعدة،

يناشد الدول الأعضاء

أن تقدم كل ما يمكن من مساعدة لحكومة أفغانستان سواء على أساس ثنائي أو في إطار التدابير الخاصة التي ينفذها الاتحاد والمشار إليها أعلاه،

يدعو المجلس

إلى تخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ هذا القرار ضمن حدود الموارد المتاحة،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 بأن ينفذ بالكامل برنامج مساعدة لأقل البلدان نمواً بحيث يمكن لأفغانستان في إطاره أن تحصل على مساعدة مركزة في شتى المجالات التي لها الأولوية في البلد؛
- 2 اتخاذ تدابير فورية لمساعدة أفغانستان لحين انعقاد مؤتمر المندوبين المفوضين القادم (مراكش، 2002)،

يطلب من الأمين العام

أن ينسق الأنشطة التي تنفذها القطاعات الثلاثة بالاتحاد طبقاً للفقرة "يقرر" أعلاه، وأن يتأكد من أن تكون تدابير الاتحاد لصالح أفغانستان فعالة بقدر الإمكان، وأن يرفع إلى المجلس تقريراً بهذا الشأن.

القرار 27 (إسطنبول، 2002)

قبول الكيانات أو المنظمات للمشاركة بصفة منتسب في أعمال قطاع تنمية الاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

- أ (أن سرعة خطى التغير في بيئة الاتصالات وفي التكتلات الخاصة التي تعالج الاتصالات تتطلب زيادة مشاركة الكيانات والمنظمات المهمة في أنشطة التنمية في الاتحاد؛
- ب (أن الكيانات أو المنظمات، وخاصة تلك التي تقوم بأنشطة عالية التخصص، قد تكون مهمة بجانب صغير فقط من أعمال التنمية التي يقوم بها قطاع التنمية في الاتحاد وأنها لذلك لا تعززم أن تطلب الانضمام إلى عضوية القطاع ولكنها مستعدة للانضمام في حالة وجود شروط أبسط؛
- ج (أن المادة 19 من الاتفاقية (الرقم 241A) تسمح للقطاعات بقبول الكيانات أو المنظمات للمشاركة بصفة منتسب في أعمال لجنة دراسات بعينها أو أعمال فريق فرعي منها؛
- د (أن المواد 19 و 20 و 33 من الاتفاقية (الأرقام 241A و 248B و 483A على التوالي) تصف المبادئ التي تنظم مشاركة المنتسبين،

يقرر ما يلي

- 1 يجوز لأي كيان مهتم أو منظمة مهمة الانضمام إلى قطاع تنمية الاتصالات بصفة منتسب وأن يحصل على حق المشاركة في أعمال لجنة دراسات وحيدة مختارة وأفرقتها الفرعية؛
- 2 يقتصر المنتسبون على الأدوار الموصوفة أدناه من أدوار لجنة الدراسات ويُستبعدون من كل الأدوار الأخرى:
 - يجوز للمنتسبين المشاركة في عملية إعداد التوصيات داخل لجنة واحدة فقط من لجان الدراسات وخاصة القيام بأدوار المشاركة في الاجتماعات وتقديم المساهمات وإبداء التعليقات قبل الموافقة على التوصيات ؛
 - يجوز للمنتسبين الحصول على الوثائق المطلوبة لأعمالهم؛
 - يجوز لأي من المنتسبين أن يعمل بصفة نائب مقرر وأن يضطلع بمسؤولية توجيه دراسات خاصة بمسألة الدراسة المعنية في إطار لجنة دراسات مختارة باستثناء أنشطة الاتصال التي يتعين القيام بها بصفة منفصلة،
- 3 يستند تحديد مبلغ المساهمات المالية للمنتسبين إلى وحدة المساهمة لأعضاء القطاع التي يحددها المجلس لأي فترة بعينها من فترات ميزانية السنتين،

يطلب من الأمين العام

- أن يسمح للكيانات أو المنظمات بالمشاركة بصفة منتسب في أعمال لجنة دراسات بعينها أو فريق فرعي منها وفق المبادئ المحددة في الأرقام 241B و 241C و 241D و 241E من المادة 19 من الاتفاقية،

يطلب من الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات

- أن يستعرض بانتظام الشروط التي تحكم مشاركة المنتسبين (بما فيها الأثر المالي على ميزانية القطاع) على أساس الخبرة المكتسبة داخل القطاع،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

- بإعداد ما يلزم لمشاركة المنتسبين في أعمال لجان دراسات تنمية الاتصالات بما في ذلك الآثار الممكن أن تنجم عن إعادة تنظيم لجان الدراسات.

القرار 28 (إسطنبول، 2002)

تعزيز استعمال المعالجة الإلكترونية للوثائق في أعمال لجان دراسات التنمية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

- أ) أن المعالجة الإلكترونية للوثائق (EDH) هي أداة تساعد على التعاون المفتوح والسريع واليسير بين المشاركين في أنشطة لجان دراسات التنمية؛
- ب) أن تنفيذ قدرات المعالجة الإلكترونية للوثائق والترتيبات المرتبطة بها تنطوي على فوائد كبيرة لأنها تسمح بالنفذ السريع والفعال إلى المعلومات المتصلة بأنشطة التنمية؛
- ج) أن المعالجة الإلكترونية للوثائق ستفيد في تحسين الاتصال بين أعضاء لجنتي دراسات التنمية وبين منظمات التنمية الأخرى ذات الصلة والاتحاد؛
- د) الدور الرئيسي لمكتب تنمية الاتصالات في إتاحة الدعم لخدمات المعالجة الإلكترونية للوثائق مثل تسهيل الوصول إلى الوثائق من خلال معالجتها إلكترونياً؛
- هـ) المقررات المتضمنة في القرار 65 (كيوتو، 1994) والقرار 66 (المراجع في مينيابوليس، 1998) والقرار 104 (مينيابوليس، 1998) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

وإذ يلاحظ

- أ) رغبة أعضاء لجنتي الدراسات في الحصول على الوثائق في شكلها الإلكتروني والحاجة إلى تخفيض كمية الوثائق الورقية المتولدة أثناء الاجتماعات وإرسالها بالبريد؛
- ب) رغبة أعضاء لجنتي دراسات تنمية الاتصالات في تسيير العمل باستعمال الوسائل الإلكترونية؛
- ج) زيادة استعمال الحواسيب الشخصية من قبل الأعضاء أثناء الاجتماعات؛
- د) المزايا العائدة للأعضاء نتيجة تسهيل المشاركة الإلكترونية الأوسع في صياغة التوصيات والتقارير فيما بين الاجتماعات وخاصة من قبل أعضاء لجنتي الدراسات الذين لا يتمكنون من المشاركة في اجتماعات اللجنتين في جنيف وغيرها؛
- هـ) الوفورات الممكنة التي تنتج عن تعزيز قدرات المعالجة الإلكترونية للوثائق في قطاع التنمية (مثلاً تخفيض تكاليف توزيع الوثائق الورقية إلخ.)،

يقرر

أن تكون الأهداف الرئيسية للمعالجة الإلكترونية للوثائق في قطاع التنمية، مع مراعاة الاستعمال الدارج للغات في الاتحاد، هي ما يلي:

- قيام مقدمي المساهمات قدر الإمكان بتقديم جميع وثائق الاجتماعات إلى مكتب تنمية الاتصالات في شكل إلكتروني؛
- تنفيذ التعاون بين أعضاء لجنتي الدراسات بالوسائل الإلكترونية إلى أقصى حد ممكن؛
- قيام مكتب تنمية الاتصالات بتزويد جميع أعضاء لجنتي دراسات التنمية بالنفذ الملائم إلى الوثائق الإلكترونية اللازمة لعملهم؛
- قيام مكتب تنمية الاتصالات بتعزيز توفير الأنظمة والتسهيلات الملائمة لدعم إجراء أعمال لجنة دراسات التنمية بالوسائل الإلكترونية بجميع اللغات الرسمية ولغات العمل في الاتحاد،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

باتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع

إلى تشجيع جميع المشاركين في أعمال لجنتي دراسات التنمية على تقديم الوثائق بشكل إلكتروني بقدر الإمكان.

القرار 29 (إسطنبول، 2002)

المسائل المتعلقة بالقطاع الخاص في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)

إذ يضع في اعتباره

- أ (الرقم 126 (المادة 21) من دستور الاتحاد الذي يشجع على مشاركة الصناعة في تنمية الاتصالات في البلدان النامية؛
- ب) تقرير الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص الذي يبرز التحديات التي يواجهها القطاع الخاص حيثما تشتد الحاجة إلى الاتصالات؛
- ج) الاقتراحات التي قدمها الفريق الفرعي التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص ذات العلاقة بالأعمال التي يمكن أن يلتزم بها قطاع التنمية في الفترة 2003-2006 لكي يستجيب لاحتياجات أعضاء القطاع؛
- د) أن من مصلحة الاتحاد وأهدافه الإنمائية أن يزيد عدد أعضاء القطاعات وأن تعزز مشاركتهم في أنشطة قطاع التنمية؛

هـ) أن الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص تلعب دوراً حاسماً في تعزيز التنمية المستدامة للاتصالات، واعترافاً منه

- أ) بأن الاتصالات تتسم بأهمية حاسمة في التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- ب) بأن القطاع الخاص يواجه تحديات جديدة ناشئة عن الانتقال إلى البيئات التنافسية والشبكات والخدمات الرقمية المتقدمة؛
- ج) بالدور الهام الذي يؤديه أعضاء القطاع في اقتراح وتنفيذ مشاريع وبرامج قطاع التنمية؛
- د) أن عدداً كبيراً من برامج وأنشطة قطاع التنمية تنطوي على مسائل متعلقة بالقطاع الخاص، وإذ يلاحظ

أ) أن أعضاء قطاع التنمية والمتنسبين من القطاع الخاص يشاركون في الأعمال المنجزة داخل قطاع التنمية؛

ب) الدور المتطور والمتزايد الأهمية لأعضاء القطاع في أنشطة قطاع التنمية،

يقرر

- 1 تضمين الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية هدف تسهيل إدراج مسائل القطاع الخاص ذات الصلة من خلال تعزيز قنوات الاتصال بين مكتب تنمية الاتصالات والدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمتنسبين إلى قطاع تنمية الاتصالات؛
 - 2 تكليف مدير مكتب تنمية الاتصالات بالنظر في الإجراءات التالية لدى تنفيذ الخطة التشغيلية لقطاع التنمية:
- 1' مواصلة تطبيق مبادئ الشفافية وعدم الانفرادية في صدد فرص الشراكات والمشاريع التي يشترك فيها القطاع الخاص؛
- 2' تشجيع زيادة عدد أعضاء القطاع ومشاركتهم النشطة في أنشطة قطاع التنمية وتطوير مهام المكاتب الإقليمية للاتحاد التي تؤدي إلى تحسين آليات زيادة مشاركة أعضاء القطاع في أنشطة هذه المكاتب؛

- ‘3’ تسهيل تبادل الآراء والمعلومات بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بشأن المسائل المتعلقة بالقطاع الخاص المتصلة بسياسات الاتصالات والتنظيم، والتكنولوجيات والخدمات المتصلة بها، والنفاذ إلى السوق وشروط الاستثمار؛
- ‘4’ تشجيع وتسهيل وضع برامج وأنشطة تهدف إلى تنمية الموارد البشرية ذات الصلة بمصالح أعضاء القطاع، وذلك بتشجيع مشاركة القطاعين الخاص والعام في البلدان النامية؛
- ‘5’ إقامة التنسيق والتعاون مع المنظمات والمؤسسات العامة والخاصة والمؤسسات المالية في الموضوعات المتصلة بتنمية الاتصالات وإتاحة الفرص أمام أعضاء قطاع التنمية؛
- ‘6’ تسهيل التعاون والتنسيق بين أعضاء القطاع والمؤسسات الإقليمية للقطاع الخاص بمساعدة المكاتب الإقليمية للاتحاد من أجل تحسين التعاون الإقليمي بين منظمات وكيانات القطاع الخاص؛
- ‘7’ تسهيل إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المبادرات الإقليمية، وخاصة مبادرة الشراكة الاقتصادية الجديدة من أجل تنمية إفريقيا وبرنامج التوصيلية في الأمريكتين.

القرار 30 (إسطنبول، 2002)

دور قطاع التنمية في التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي تنفيذ قراراتها

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد قمة عالمية لمجتمع المعلومات،

وإذ يدرك

أ) أن الاتحاد الدولي للاتصالات، وفقاً لدستور الاتحاد واتفاقيته وخصوصاً المادة الأولى من الدستور "أهداف الاتحاد"، هو الوكالة الدولية المتخصصة على الصعيد الدولي المهية للقيام بالدور الريادي في مجال الإعداد لهذه القمة ومتابعة تنفيذ نتائجها؛

ب) أن عضوية الاتحاد كوكالة متخصصة تشمل الحكومات (189 دولة عضواً) تضمن الحيادية التامة عند معالجة الاهتمامات الاقتصادية؛

ج) أن أهداف قطاع التنمية في الاتحاد وأغراضه وطبيعة الشراكة القائمة فيه بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والخبرات المتراكمة لديه عبر السنوات الطويلة في التعامل مع مختلف احتياجات التنمية، وتنفيذ مختلف المشاريع بما في ذلك مشاريع البنى التحتية، وبالذات منها الشاملة للمعلومات، الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن صناديق التمويل المختلفة، وطبيعة برامج الستة الحالية والمعتمدة في مؤتمر التنمية في فاليتا عام 1998 التي تلبى احتياجات البنى التحتية للمعلومات، وتواجه مكاتبه الإقليمية المعتمدة، تجعل من هذا القطاع شريكاً أساسياً في الإعداد لهذه القمة وتنفيذ ما يتخذ فيها من قرارات،

يقرر دعوة قطاع تنمية الاتصالات إلى ما يلي

1 العمل بالتعاون مع الشركاء الآخرين في التنمية (الحكومات، الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، المنظمات العالمية والإقليمية ذات العلاقة ... إلخ). وذلك بالعمل من أجل التحضير الناجح للقمة العالمية من خلال برنامج واضح وآلية مناسبة للتنسيق بين مختلف الشركاء المعنيين على النطاق الوطني والإقليمي والأقاليمي والدولي وخصوصاً فيما يختص باحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً منها في مجال بناء البنية التحتية للمعلومات؛

2 اعتماد برنامج شامل منذ الآن على أساس البرنامج المقترح فيما سبق لتنفيذ البنى التحتية لمجتمع المعلومات على المستوى الوطني والإقليمي والأقاليمي والدولي وعدم انتظار قرارات القمة، بهدف الإسراع في تهيئة البنى الأساسية لهذا المجتمع والتي بدونها لا يمكن سد الفجوة الرقمية؛

3 تشجيع مبدأ عدم الإقصاء من مجتمع المعلومات ووضع الآلية المناسبة لذلك؛

4 تهيئة البيئة الملائمة لتشجيع أعضاء قطاع التنمية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تنمية البنى التحتية للمعلومات شاملة للمناطق الريفية والمناطق المعزولة والنائية عبر مختلف التقنيات، بما فيها الساتلية منها، والتي قد تكون الحل الأمثل في كثير من الحالات؛

5 مواصلة أنشطته في مجال مساعدة البلدان النامية في تطوير بناء البنى التنظيمية لديها لتخدم هدف تنمية البنى التحتية للمعلومات؛

- 6 مواصلة أنشطته في مجال العمل الإحصائي لتنمية الاتصالات باعتماد المؤشرات اللازمة لتقييم التقدم في هذا المجال بهدف سد الفجوة الرقمية؛
- 7 صياغة خطة القطاع الاستراتيجية مع الأخذ بعين الاعتبار إعطاء الأولوية لبناء البنى التحتية للمعلومات على النطاق الوطني والإقليمي والأقاليمي والعالمي وجعل ذلك أيضاً من الأهداف الرئيسية لجامعة الاتصالات العالمية؛
- 8 صياغة برامج التنمية مع مراعاة ما ورد في هذا القرار؛
- 9 اقتراح الآليات المناسبة لتمويل هذه الأنشطة على المؤتمر القادم للمندوبين المفوضين، شاملة ما يلي بالإضافة إلى الأنشطة السابقة:
- 1 ' الميزانية اللازمة لتوسيع برامج التدريب على الإنترنت؛
- 2 ' الميزانية اللازمة لتغطية أنشطة مشروع التجارة الإلكترونية؛
- 3 ' الميزانية اللازمة لتغطية أنشطة مشروع المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت؛
- 4 ' تمويل اسمي ومناسب لإنشاء صندوق لمساعدة الشركات المبتدئة من القطاع الخاص في البلدان النامية عبر مشاريع حاضنة لإعداد قواعد البيانات لدى هذه البلدان وأية أنشطة أخرى تفيد في استغلال البنى التحتية للمعلومات؛
- 5 ' تمويل اسمي ومناسب للتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال الطب عن بعد بالنسبة لإنشاء البنى التحتية للاتصالات والتي تخدم هذا الهدف؛
- 6 ' أية أنشطة أخرى يتبناها المؤتمر؛
- 10 التأكيد في جميع هذه الأنشطة على شمولها للمساواة الكاملة بين المرأة والرجل ومراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم المعوقون وغير القادرين،

يناشد الدول الأعضاء

- 1 سرعة بناء البنى التحتية لمجتمع المعلومات وإيلاء ذلك أولوية خاصة مع شمول المناطق الريفية والنائية والمعزولة؛
- 2 إتاحة الوصول إلى قواعد البيانات دون أي تمييز وعلى أساس تجاري سليم، والعمل على تحقيق مبدأ النفاذ الشامل دون أية عوائق لأي سبب كان، وجعل ذلك متاحاً في جو من المساواة الكاملة بين المرأة والرجل؛
- 3 التأكيد على أهمية دور مستعمل قواعد البيانات وجعلها ميسورة التكاليف وخصوصاً لمستعمليها من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً،

يطلب من الأمين العام

إحالة هذا القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين المقبل للنظر فيه.

القرار 31 (إسطنبول، 2002)

الأعمال التحضيرية الإقليمية للمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

- أ (أن منظمات إقليمية كثيرة للاتصالات قامت بتنسيق أعمالها التحضيرية لهذا المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات؛
- ب (أن اقتراحات كثيرة مشتركة قدمت إلى هذا المؤتمر من إدارات مشاركة في الأعمال التحضيرية التي قامت بها منظمات إقليمية للاتصالات؛
- ج (أن توحيد وجهات النظر على الصعيد الإقليمي بهذا الشكل، إلى جانب الفرص المتاحة لإجراء مناقشات إقليمية قبل عقد المؤتمر، قد يسر مهمة التوصل إلى توافق في الآراء خلال المؤتمر؛
- د (أن من المرجح أن يزيد عبء الأعمال التحضيرية للمؤتمرات المقبلة؛
- هـ (أن تنسيق الأعمال التحضيرية على المستوى الإقليمي يحقق من ثم منافع كثيرة للدول الأعضاء؛
- و (أن نجاح المؤتمرات المقبلة يتوقف على زيادة كفاءة التنسيق الإقليمي، والتفاعل على المستوى الإقليمي قبل عقد المؤتمرات؛
- ز (أن عدداً من المنظمات الإقليمية تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنظيم هذه الأعمال التحضيرية والمشاركة فيها بالقدر الكافي؛
- ح (أن الحاجة تقوم إلى تنسيق شامل للمشاورات الإقليمية،

وإذ يدرك

الفوائد التي يحققها التنسيق الإقليمي، والتي ظهرت بالفعل عند التحضير للمؤتمرات العالمية للاتصالات الراديوية،

وإذ يدرك كذلك

- أ أن التوصية 20 لفريق العمل المعني بالإصلاح في الاتحاد توصي بأن يعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) قراراً بشأن أهمية الاجتماعات الاستشارية الإقليمية، يكلف فيه الأمين العام بتنظيم هذه الاجتماعات،

وإذ يأخذ في الاعتبار

- أ (الفوائد التي يمكن أن يكتسبها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات على صعيد الكفاءة نتيجة زيادة مقدار ومستوى الأعمال التحضيرية التي تقوم بها الدول الأعضاء قبل انعقاد المؤتمر؛
- ب (القرار 103 (مينيابوليس، 1998) بشأن الرفع التدريجي للقيود المؤقتة على استخدام اللغات الرسمية ولغات العمل في الاتحاد،

وإذ يلاحظ

- أ (أن كثيراً من منظمات الاتصالات الإقليمية قد أعربت عن حاجة الاتحاد إلى توثيق عرى التعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية؛
- ب (أن مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998) قرر أن يقيم الاتحاد علاقات أقوى مع منظمات الاتصالات الإقليمية،

وإذ يلاحظ كذلك

أن العلاقات القائمة بين المكاتب الإقليمية للاتحاد ومنظمات الاتصالات الإقليمية قد أثبتت فائدتها بشكل كبير،

يقرر أن يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن يقوم، في الحدود المالية التي يعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين، بتنظيم اجتماع تحضيرى إقليمي لتنمية الاتصالات في كل منطقة في أقرب موعد ممكن لاجتماع المؤتمر العالمي القادم لتنمية الاتصالات، يتبعها اجتماع غير رسمي لرؤساء ونواب رؤساء الاجتماعات التحضيرية الإقليمية وأي جهات أخرى ترغب في المشاركة، يعقد في موعد يسبق اجتماع المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بما لا يقل عن ستة أشهر،

يطلب من الأمين العام، بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات

- (1) التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للاتصالات بشأن سبل مساعدتها دعماً لجهودها في الأعمال التحضيرية للمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات المقبلة؛
- (2) مساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للاتصالات، على أساس هذه المشاورات، في المجالات التالية:

- '1' تنظيم اجتماعات تحضيرية رسمية وغير رسمية على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي؛
- '2' تنظيم لقاءات إخبارية؛
- '3' إعداد أساليب للتنسيق؛
- '4' تحديد المسائل الرئيسية التي يجب أن يجد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات المقبل حلولاً لها؛
- (3) تقديم تقرير عن تطبيق هذا القرار إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات المقبل،

يدعو الدول الأعضاء

إلى المشاركة بنشاط في تنفيذ هذا القرار.

القرار 32 (إسطنبول، 2002)

التعاون الدولي

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكر

أ) بالقرار 34 (المراجع في مينيابوليس، 1998) والقرارين 64 و 65 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

ب) بالقرار 1114 الصادر عن دورة المجلس لسنة 1997؛

ج) بالقرارين 16 و 21 (فاليتا، 1998) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

وإذ يأخذ في الاعتبار

أ) أن مجال التنمية يشهد تحديات لا تنتهي وتوقع حدوث تغييرات جديدة باستمرار؛

ب) أن تحقيق أهداف البلدان النامية يتطلب منهجية جديدة لغرض تلبية تحديات النمو، من الناحيتين النوعية والكمية؛

ج) أن قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد يمكن أن يوفر إطاراً يشجع على تبادل الخبرات بهدف وضع سياسات تؤدي إلى تنمية متكاملة ومتناسقة في جميع البلدان التي تتطلع للحصول على قطاع اتصالات ناجح ونشط في خدمة التنمية الاقتصادية؛

د) أن هناك نقصاً في التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر المؤسسات المالية الدولية، يعوق تنفيذ مشاريع التعاون الدولي؛

هـ) أن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً تواجه بشكل متزايد الحاجة إلى المعرفة بالتكنولوجيات السريعة التطور والسياسات والمسائل الاستراتيجية التي تتصل بها؛

و) الأهمية الحيوية للتعاون بين الدول الأعضاء، وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات والمنتسبين لتلبية احتياجات البلدان النامية، خاصة منها أقل البلدان نمواً؛

ز) النتائج المرضية والمشجعة التي حققتها المشاريع التي تلقت دعماً تعاونياً دولياً،

واعتراً منه

أ) بأن البلدان النامية تمر بمراحل إنمائية مختلفة؛

ب) بالحاجة، نتيجة لذلك، إلى تبادل الخبرات بشأن تنمية الاتصالات على المستوى الإقليمي؛

ج) بأن لدى الاتحاد والمنظمات الإقليمية قناعة بأن التعاون الوثيق من شأنه أن ينهض بتطوير الاتصالات الإقليمية؛

د) بأن هناك حاجة مستمرة إلى تعاون الاتحاد تعاوناً أوثق مع المنظمات الإقليمية،

وإذ يلاحظ

- أ) وجود منظمات إقليمية ودون إقليمية للهيئات التنظيمية، منها مثلاً شبكة هيئات تنظيم الاتصالات الإفريقية؛
 ب) نمو التعاون وأنشطة المساعدة التقنية بين المنظمات الإقليمية لهيئات تنظيم الاتصالات،

يقرر

- 1 أن على قطاع تنمية الاتصالات أن يوثق علاقاته مع منظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تحفيز المبادرات الجديدة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: برنامج التوصيلية في الأمريكتين، والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومعهد أمريكا اللاتينية للاتصالات التعليمية؛
- 2 أن على مكتب تنمية الاتصالات أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتشجيع تبادل الخبرات بين البلدان النامية، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

يطلب من الأمين العام

1. أن يقوم على وجه السرعة بالشروع في تدابير وبرامج خاصة لإقامة أنشطة ومبادرات، بالتعاون الوثيق مع منظمات الاتصالات الإقليمية ودون الإقليمية وسائر المؤسسات ذات الصلة، وتشجيع تلك الأنشطة؛
2. أن يبذل كل جهد ممكن لتشجيع القطاع الخاص على القيام بما يلزم لتسهيل التعاون مع البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان ذات الاحتياجات الخاصة؛
3. الاستفادة على أتم وجه من آليات التنسيق الجديدة المنشأة في إطار أسرة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومنها على سبيل المثال لا الحصر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في صدد القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
4. أن يعرض هذا القرار على مؤتمر المندوبين المفوضين القادم بغية مراجعة القرار 58 (كيوتو، 1994)،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

أن يكفل أن يقوم قطاع تنمية الاتصالات، بشكل فعال، بتنسيق وتنظيم أنشطة مشتركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع معاهد التدريب، بما فيها المنظمات التي تضم الهيئات التنظيمية، في مجالات تهم جميع الأطراف، وأن يأخذ الأنشطة التي تقوم بها هذه الجهات في الاعتبار، وأن يزودها بالمساعدة التقنية المباشرة.

القرار 33 (إسطنبول، 2002)

تقديم المساعدة والدعم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لإعادة بناء أنظمتها العمومية للبث الإذاعي والاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكر

- أ) بالمبادئ والمقاصد والأهداف النبيلة المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
ب) بهدف الاتحاد، حسبما هو وارد في المادة 1 من دستوره،

وإذ يدرك

- أ) أن وجود أنظمة عمومية موثوقة للبث الإذاعي والاتصالات أمر لا غنى عنه لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، لا سيما البلدان التي عانت من كوارث طبيعية أو صراعات داخلية أو حروب؛
ب) أن مرافق البث الإذاعي العمومية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد تكبدت أضراراً جسيمة بسبب أحداث عام 1999؛

- ج) أن الخسائر التي لحقت بأنظمة البث الإذاعي والاتصالات العمومية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ينبغي أن تثير قلق المجتمع الدولي بأسره، لا سيما الاتحاد الدولي للاتصالات؛

- د) أنه لن يكون بوسع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في ظل الوضع الراهن وفي المستقبل المنظور، الارتقاء بنظام بثها الإذاعي العمومي إلى مستوى مقبول دون مساعدة المجتمع الدولي، المقدمة على شكل ثنائي أو من خلال منظمات دولية،

يقرر

- 1 اتخاذ إجراءات خاصة، في إطار قطاع تنمية الاتصالات، وبمساعدة متخصصة من قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات التابعين للاتحاد الدولي للاتصالات؛
- 2 تقديم المساعدة الملائمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛
- 3 دعم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في إعادة بناء أنظمتها العمومية للبث الإذاعي والاتصالات؛

يهيب بالدول الأعضاء

- 1 أن تقدم كل ما يمكنها من مساعدة؛
- 2 أن تقدم الدعم لحكومة يوغوسلافيا الاتحادية، إما في شكل ثنائي أو من خلال الإجراءات الخاصة للاتحاد المشار إليها أعلاه، على أن تقدم هذه المساعدة وهذا الدعم على أي حال بالتنسيق مع الإجراءات الخاصة المشار إليها أعلاه؛

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن يستخدم الأموال اللازمة في حدود الموارد المتاحة من أجل الشروع في الإجراءات الخاصة بأسرع ما يمكن،

يطلب من الأمين العام

- 1 أن ينسق الأنشطة التي تضطلع بها قطاعات الاتحاد وفقاً لما ورد في الفقرة "يقرر" أعلاه؛
- 2 أن يتأكد من أن التدابير التي يتخذها الاتحاد الدولي للاتصالات لصالح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فعالة قدر الإمكان؛
- 3 أن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى المجلس؛
- 4 أن يحيل هذا القرار إلى مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002).

القرار 34 (إسطنبول، 2002)

موارد الاتصالات في خدمة المساعدة الإنسانية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ (أن المؤتمر الحكومي الدولي بشأن اتصالات الطوارئ (ICET-98) (تامبيري، 1998) اعتمد اتفاقية حول توفير موارد الاتصالات لتخفيف آثار الكوارث وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث (اتفاقية تامبيري)؛

ب (أن مؤتمر المندوبين المفوضين (مينيابوليس، 1998)، اقتناعاً منه بأن اتفاقية تامبيري توفر الإطار اللازم لاستعمال موارد الاتصالات دون عائق من أجل تخفيف آثار الكوارث وعمليات الإغاثة في حالات الكوارث، قد حث الدول الأعضاء في قراره 36 (المراجع في مينيابوليس، 1998) على التصديق على اتفاقية تامبيري في أبكر وقت ممكن؛

ج (أن إعلان فالتينا الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 1998 قد تضمن، من ضمن عدد من القضايا الملحة، أهمية الاتصالات في حالات الطوارئ والحاجة إلى اتفاقية دولية حول هذا الموضوع؛

د (أن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (إسطنبول، 2000) قد حث الإدارات في قراره رقم 644، على أن تقدم دعمها الكامل لاعتماد اتفاقية تامبيري وتنفيذها على الصعيد الوطني؛

هـ (أن مؤتمر تامبيري الثاني بشأن اتصالات الكوارث (تامبيري، 2001) (CDC-01) قد دعا الاتحاد الدولي للاتصالات إلى دراسة استخدام الشبكات المتنقلة العمومية من أجل الإنذار المبكر ونشر معلومات الطوارئ، ودراسة الجوانب التشغيلية لاتصالات الطوارئ واعتبارها نداءات تحظى بالأولوية،

وإذ يلاحظ

أنه يجري حالياً الاضطلاع بأنشطة داخل الاتحاد الدولي للاتصالات على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، وفي غيره من المنظمات المعنية بالاتصالات، من أجل إقامة وسائل متفق عليها دولياً لتشغيل أنظمة للحماية العامة والإغاثة في حالات الكوارث، على أساس من التنسيق والانسجام،

وإذ يلاحظ كذلك

أن قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد أصدر كثيراً من الاتصالات في حالات الكوارث، كما يلاحظ التوصية D-13 لقطاع تنمية الاتصالات حول الاستخدام الفعال لخدمات الهواة في التخفيف من آثار الكوارث وعمليات الإغاثة،

وإذ يدرك

أن الأحداث المأساوية الحديثة الجارية في العالم تبين بوضوح الحاجة إلى خدمات اتصالات عالية الجودة تساعد وكالات السلامة العمومية والإغاثة عند الكوارث في التخفيف إلى أبعد حد من الخطر على الأرواح، وفي تغطية حاجات الجمهور من الاتصالات والإعلام في مثل هذه الحالات،

يقرر

دعوة قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد إلى الاستمرار في ضمان إيلاء الاهتمام الواجب للاتصالات في حالة الطوارئ باعتبارها عنصراً من عناصر تنمية الاتصالات، بما في ذلك القيام، بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع قطاعي الاتصالات الراديوية والتقييس في الاتحاد، بتسهيل وتشجيع استخدام وسائل الاتصال اللامركزية المناسبة والمتيسرة عموماً، بما في ذلك الاتصالات التي توفرها خدمة هواة الراديو وخدمات الشبكات الأرضية والساتلية؛

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 بدعم الإدارات في عملها الهادف إلى تنفيذ هذا القرار واتفاقية تامبيري؛
- 2 بتقديم تقرير إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات المقبل بشأن تنفيذ الاتفاقية؛

يطلب من الأمين العام

العمل على نحو وثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالة الطوارئ وغيره من المنظمات الخارجية المعنية، بهدف زيادة مشاركة الاتحاد في موضوع الاتصالات في حالات الطوارئ ودعمه لها، وإعداد تقرير بنتائج المؤتمرات والاجتماعات الدولية ذات الصلة لكي يتمكن مؤتمر المندوبين المفوضين أو مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات من اتخاذ أي إجراء يراه ضرورياً،

يدعو

منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالة الطوارئ وفريق العمل المعني بالاتصالات في حالة الطوارئ وغيرهما من المنظمات أو الهيئات الخارجية المعنية، إلى التعاون على نحو وثيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات للعمل على تنفيذ هذا القرار واتفاقية تامبيري، وتقديم العون للإدارات ومنظمات الاتصالات الدولية والإقليمية على تنفيذ الاتفاقية،

يحث الإدارات

على العمل على إدخال اتفاقية تامبيري حيز التنفيذ عن طريق تصديق السلطات الوطنية المختصة على الاتفاقية في وقت مبكر*.

* ملاحظة: يلاحظ أنه يلزم الحصول على 30 تصديقاً على الأقل حتى تصبح اتفاقية تامبيري نافذة قبل الموعد النهائي المحدد وهو 31 يونيو 2003.

القرار 35 (إسطنبول، 2002)

دعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يأخذ في اعتباره

أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن قطاع تنمية الاتصالات، على النحو الوارد في الفصل الرابع منه، ولا سيما ما يتعلق بوظائف القطاع في بناء الوعي حول تأثير الاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، ودوره كعامل حافز في النهوض بتنمية خدمات وشبكات الاتصالات وتوسيعها وتشغيلها، وبخاصة في البلدان النامية، والحاجة إلى المحافظة على التعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية ومنظمات الاتصالات الأخرى، والارتقاء به،

وإذ يأخذ في اعتباره كذلك

أن القرار 31 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن البنية التحتية للاتصالات والتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يبرز:

أ) أن الاتصالات من أهم مستلزمات التنمية،

ب) تأثيرها على الزراعة، والصحة، والتعليم، والنقل، والمستوطنات البشرية إلى آخره؛

ج) الانخفاض المستمر في الموارد الإنمائية المتاحة للبلدان النامية،

وإذ يلاحظ

أ) أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليثا، 1998) أعاد التأكيد في إعلانه وقراراته على الالتزام بزيادة توسيع وتنمية خدمات الاتصالات في البلدان النامية وتسخير الطاقات لتطبيق الخدمات الجديدة والمبتكرة؛

ب) اعتماد خطة عمل فاليثا التي تحتوي على فصول رئيسية عن تنمية البنية التحتية العالمية للمعلومات والبرامج الخاص لأقل البلدان نمواً،

وإذ يعي

أن مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات قد حث المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 في قراره 1184 بشأن المؤتمر على أن يركز تركيزاً خاصاً على مشكلة "سد الفجوة الرقمية"،

وإذ يحيط علماً

أ) باعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 37/56 باعتماد جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورتها العادية السابعة والثلاثين المنعقدة في لوساكا في يوليو 2001 للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا؛

ب) والإجراءات المتخذة من أجل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، والمشار إليها في الملحق بهذا القرار؛

ج) والإعلان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الإفريقية لإنجاز التنمية المستدامة،

وإذ يدرك

الأحكام الواردة في منطوق قرار الأمم المتحدة 218/56 بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا، فيما يتعلق بالنظر خلال عام 2002 في الخطط والطرائق المتعلقة بمشاركة الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، والتي تدعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم المبادرة الإفريقية الجديدة وضممان التمثيل الفعال،

واذ يسلم

بأنه رغمًا عما سجلته إفريقيا من نمو وتوسع مبهرين في خدمات الاتصالات والمعلومات منذ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 1998 الأخير، فلا تزال هناك مجالات رئيسية كثيرة وتفاوتات همة في التوزيع تدعو للقلق في هذه المنطقة؛ هذا مع استمرار اتساع الفجوة الرقمية،

يقرر أن يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

أن يولي اهتماماً خاصاً لتنفيذ خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات فيما يتعلق بما جاء فيها من دعم لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وأن يخصص من الموارد ما يمكن من رصدها بصفة دائمة،

يطلب من الأمين العام

أن يسترعي انتباه مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) إلى هذا القرار بغية قيامه بتخصيص الموارد المالية الملائمة للأنشطة الخاصة بدعم المبادرة، ولا سيما من فائض إيرادات معارض ومنتديات الاتصالات العالمية "تليكوم".

ملحق القرار 35 (إسطنبول، 2002)

الإجراءات المطلوبة لدعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

- (1) مسائل السياسة العامة والمسائل التنظيمية:
 - التعاون مع المؤسسات الإقليمية من أجل تقوية القدرات لدى الهيئات التنظيمية.
- (2) التمويل والاستثمار:
 - التعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي في إفريقيا ومع المانحين الشائين في إقامة آلية مالية لتغطية تكاليف المبادرات التي تقوم بها الهيئات الأخرى المتعددة الأطراف، ومنها مجموعة الثمانية وفريق المهام المعني بالفرص الرقمية (DOT Force) وفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (3) تنمية المرافق:
 - مضاعفة الكثافة الهاتفية من أجل الوصول إلى هدف خطي هاتف لكل مائة نسمة من السكان بحلول عام 2005 مع مستوى مناسب من النفاذ لكل بيت.
 - تخفيض التكلفة وتحسين نوعية الخدمة.
 - تهيئة جميع البلدان الإفريقية لاستخدام الاتصالات الإلكترونية.
- (4) النفاذ الشامل وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:
 - التعاون مع المؤسسات الإقليمية ومنها الاتحاد الإفريقي للاتصالات، ومع المبادرات الأخرى مثل "توصيل إفريقيا" عملاً على وضع سياسات وقوانين نموذجية لإصلاح الاتصالات في إفريقيا وكذلك بروتوكولات وبيانات أساسية يقاس عليها من أجل تقييم التدريب على استخدام الاتصالات الإلكترونية.
- (5) تنمية الموارد البشرية وإدارتها:
 - إنشاء شبكة من معاهد التدريب والبحث لتقوية قاعدة المهارات ذات المستوى العالي.
 - إنشاء وحدات تدريبية أساسية (حاضنات) للشباب والطلاب يتلقون فيها التدريب على المعلوماتية والاتصالات عن بُعد من أجل إعدادهم ليكونوا مصممي برامج ومبرمجين.

القرار 36 (إسطنبول، 2002)

دعم الاتحاد الإفريقي للاتصالات (ATU)

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكّر

بالقرار 58 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين، ولا سيما البند "يقرر"،

وإذ يذكّر كذلك

بالقرار 21 (فاليتا، 1998) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

وإذ يأخذ في اعتباره

حاجة الاتحاد الإفريقي للاتصالات الملحة إلى المساعدة والتعاون،

يقرر أن يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإشراك الاتحاد الإفريقي للاتصالات في تنفيذ خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات للفترة 2006-2003 فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا،

يطلب من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات ويكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتزويد الاتحاد الإفريقي للاتصالات بالدعم الإداري والمساعدة بالخبرة التقنية، ولا سيما عن طريق الارتقاء بالتعاون ما بين الاتحاد الإفريقي للاتصالات والمكتب الإقليمي لإفريقيا التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، بما في ذلك تيسير الاستعانة بخبراء الاتحاد الدولي للاتصالات في الميدان.

القرار 37 (إسطنبول، 2002)

سد الفجوة الرقمية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يدرك

- أ) أن بيئة الاتصالات قد شهدت تطورات هائلة؛
- ب) أن ثمة حاجة إلى توضيح ماهية الفجوة الرقمية، ومواطن حدوثها، ومن هم الذين يعانون منها؛
- ج) أن تطور التكنولوجيا قد أدى إلى انخفاض تكاليف معدات الاتصالات؛
- د) أنه تم إنشاء هيئات تنظيمية مستقلة في عدد كبير من الدول الأعضاء في الاتحاد للتعامل مع مسائل تنظيمية مثل التوصيل البيئي، وتحديد الرسوم، وقواعد التوصيل البيئي، وما إلى ذلك؛
- هـ) أن إدخال المنافسة في توفير خدمات الاتصالات قد أدى أيضاً إلى تخفيض تكاليف الاتصالات للمستخدمين؛
- و) أن إدخال تطبيقات وخدمات جديدة قد ساعد كذلك في تخفيض تكاليف الاتصالات؛
- ز) أن هناك حاجة إلى إيجاد فرص رقمية في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، للاستفادة من الثورة التي شهدتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ح) أن عدداً كبيراً من المنظمات، إلى جانب الاتحاد الدولي للاتصالات، ينفذ حالياً أنشطة مختلفة لسد الفجوة الرقمية، ومن هذه المنظمات فرقة العمل في الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفريق المهام المعني بالفرص الرقمية التابع لمجموعة الثمانية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجان الاقتصادية للأمم المتحدة، والبنك الدولي، واتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات، ومصارف التنمية الإقليمية، ومنظمات كثيرة أخرى،

وإذ يضع في اعتباره

- أ) أنه على الرغم من جميع التطورات المذكورة أعلاه، فإن الاتصالات لا تزال بعيدة عن متناول أغلبية السكان في كثير من البلدان النامية؛
- ب) أنه يجب على كل إقليم وبلد ومنطقة أن تتصدى لمشاكلها الخاصة فيما يتعلق بالفجوة الرقمية؛
- ج) أنه لا تتوفر في كثير من البلدان البنية التحتية الأساسية اللازمة، والخطط طويلة الأجل، والقوانين، والأنظمة، وما إلى ذلك لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يقرر أن يكلف قطاع تنمية الاتصالات

- 1 النظر في إعداد مؤشرات مرجعية ملائمة للفجوة الرقمية، باستخدام الإحصاءات الموجودة حتى يتسنى وضع مخططات تستخدم لتوضيح الحالة الراهنة للفجوة الرقمية في كل بلد ومنطقة؛
- 2 تشجيع مزايا إنشاء جهاز طرفي منخفض التكلفة لزبائن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن توصيله مباشرة بالشبكات الموروثة التي تدعم الإنترنت وتطبيقات الإنترنت حتى يتسنى تحقيق وفورات الحجم الكبير نظراً لقبولها على نطاق العالم؛
- 3 دراسة آلية ممكنة وفعالة لتمويل النفاذ الشامل؛
- 4 المساعدة في شن حملة توعية بين من لا يملكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إشاعة الثقة لدى المستخدمين في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- 5 تنفيذ برامج خاصة في إطار مراكز التميز، لمعالجة المسائل الخاصة بالتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات لتخفيف وطأة الفقر؛
- 6 البحث في كيفية تكرار النماذج المبتكرة مثل "هاتف قرية غرامين" لتخفيف وطأة الفقر في بلدان نامية أخرى بشكل ناجح؛
- 7 تحديد التطبيقات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية، والعمل على إعداد شكل محتوى سهل الاستعمال وموحد للتغلب على حواجز المعرفة بالتكنولوجيا واللغة؛
- 8 المساعدة على تخفيض تكاليف النفاذ من خلال تشجيع المصنعين على استحداث تكنولوجيا ملائمة يمكن تكييفها لتطبيقات موسعة، وتتسم بانخفاض تكلفة تشغيلها وصيانتها؛
- 9 التشجيع على إنشاء مراكز اتصالات مجتمعية متعددة الأغراض، مع مراعاة البيئة المحلية؛
- 10 الطلب من الأعضاء تزويد الاتحاد بدراسة حالة مستقلة واحدة على الأقل خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الريف، يمكن وضعها بعد ذلك في موقع قطاع تنمية الاتصالات على شبكة الويب؛
- 11 مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع على تطوير سياسة تشجع المنافسة، وإطار تنظيمي خاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تقديم خدمات الاتصال الشبكي المباشر والتجارة الإلكترونية، وكذلك بناء القدرات في مجالي التوصيل والنفاذ، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والمجموعات المحرومة؛
- 12 التشجيع على إعداد أساليب على النمط الإذاعي لتعزيز استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية؛
- 13 المساعدة على زيادة مشاركة المرأة في مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في المناطق الريفية؛
- 14 الطلب من لجان الدراسات في قطاع الاتصالات الراديوية دراسة وتحديد مختلف نطاقات التردد للاتصالات اللاسلكية في الريف في كل البلدان النامية في العالم؛
- 15 استطلاع إمكانية الحصول على مصادر جديدة للتمويل، مثل المنتجات الاستهلاكية وقطاعات الخدمات الأخرى التي تستفيد بشكل مباشر من مرافق الاتصالات.

القرار 38 (إسطنبول، 2002)

إنشاء برنامج للشباب في إطار مكتب تنمية الاتصالات وآلية لتنسيقه مع منتدى الشباب

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)

إذ يضع في اعتباره

- أ) النجاح الفائق الذي لاقاه منتدى الشباب في تليكوم إفريقيا 2001، وما تبعه من منتديات شباب خطط لها للثمانية عشر شهراً التالية، ودور مكتب تنمية الاتصالات في إنجاح هذه المنتديات؛
- ب) الحاجة التي عبّر عنها الشباب بأن يستمر الاتحاد الدولي للاتصالات في إشراك الشباب في مناسباته الكبرى؛
- ج) الكفاءات التي أظهرها الشباب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل؛
- د) اهتمامات الشباب التي تم التعبير عنها في إعلان منتدى الشباب في تليكوم إفريقيا لعام 2001 الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظوية على التعليم والتكنولوجيا وتشجيع السلام والتنمية والاستثمار والسياسات والتنظيم وتطوير شبكة إقليمية؛
- هـ) الحاجة إلى إشراك الاتحاد في مستقبل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الشباب،

وإذ يدرك

الحماس الذي يمكن أن يجلبه الشباب للقطاع، وبرغبتهم في المساعدة على خلق عالم أفضل وأعدل والعمل في سبيل ذلك،

وإذ يلاحظ

أهمية رسم المنظور الهائل من المواهب المطلوبة في قطاع الاتصالات، والحاجة إلى موارد بشرية تتمتع بمجموعة متسعة من الخلفيات لإدارة واستعمال التكنولوجيات والخدمات في مجال الاتصالات من أجل تقليص الفجوة الرقمية،

وإذ يرحب

بفرصة العمل مع الشباب عن طريق دعم وزيادة الزخم الذي بدأ في منتدى الشباب في تليكوم إفريقيا 2001 الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات والدور الذي يقوم به مكتب تنمية الاتصالات والمكاتب الإقليمية في تنسيق المشروعات من خلال الشراكات مع القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني والجامعات،

يقرر

أن يستمر قطاع تنمية الاتصالات في دعم منتديات الشباب، وأن يسعى إلى تلبية تطلعات الشباب وقدراتهم في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بصفتها واحدة من الوسائل التي تربط بين جهود التنمية التي يبذلها الاتحاد الدولي للاتصالات وبين قادة الغد،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 أن يجد الوسائل المناسبة لدمج قضايا الشباب في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات بما في ذلك إيجاد البرامج التي تشدد على بناء الطاقات؛
- 2 إنشاء آلية للتنسيق مع منتدى الشباب، ومتابعة دعم تنمية قدرات الشباب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يطلب من الأمين العام

أن يرفع هذا الموضوع إلى علم مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) للنظر في تخصيص موارد مناسبة للأنشطة والمهام ذات الصلة من فائض المعارض والمنتديات العالمية للاتصالات (تليكوم - الاتحاد الدولي للاتصالات)،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى تطوير فرص وشراكات الشباب مع مكتب تنمية الاتصالات من أجل تحفيز اهتمامات الشباب بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالاتحاد الدولي للاتصالات.

القرار 39 (إسطنبول، 2002)

برنامج التوصيلية للأمريكتين وخطة عمل كيتو

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

اعترافاً منه

بأن قمة رؤساء الدول والحكومات في الأمريكتين المجتمعة في مدينة كيبك في أبريل 2001 اعترفت بوجود ثورة تكنولوجية هائلة تجري حالياً سيتولد عنها آثار عميقة اقتصادياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً ويمكن أن تؤدي إلى إنشاء مجتمع المعلومات من خلال زيادة إمكانية النفاذ إلى المعرفة وتحسين استخدام المعلومات عن طريق الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها،

وإذ يضع في اعتباره

أ) أنه، وفقاً للصلاحيات التي منحها رؤساء الدول والحكومات للجنة الدول الأمريكية للاتصالات، قامت اللجنة بوضع "برنامج التوصيلية للأمريكتين وخطة عمل كيتو"،

ب) أن برنامج التوصيلية قد وضع وفقاً للمبادئ التالية:

- 1) ينبغي أن تكون لكل بلد رؤية وطنية وبرنامج وطني ملائم لظروفه وأن يقر هذا البرنامج أعلى سلطة وطنية تكون تحت الإشراف المباشر لرئيس الدولة عند الاقتضاء؛
- 2) يجب صياغة وتنفيذ البرامج الوطنية للتوصيلية بمساهمة نشطة مستمرة من جانب الأطراف الفاعلة الرئيسية في المجتمع - أي الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص؛
- 3) ينبغي وضع البرامج الوطنية للتوصيلية على أساس ثلاثة عناصر رئيسية: البنية التحتية أو النفاذ، وتطبيقات استعمال البنية التحتية، وارتفاع نوعية المحتوى المقدم من خلال البنية التحتية؛
- 4) الاعتراف بأهمية تعزيز تنمية المحتوى الوطني والإقليمي لتعزيز الهوية الثقافية لكل بلد وتشجيع استعمال لغة كل بلد بما في ذلك لغات الشعوب الأصلية دون استبعاد أو تقييد للنفاذ إلى المحتوى الدولي؛
- 5) الرصد الدائم وأداء القياس لعناصر برامج التوصيلية وتكييفها مع الواقع القومي لكفالة نجاح وتحديث برنامج التوصيلية في كل مرحلة من مراحل تطوره؛

ج) أنه استناداً إلى هذه المبادئ يمكن تعريف "التوصيلية" بأنها "الطاقة الكامنة في كل مجتمع للاتصال بمحيطه العالمي من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن خلال منتجات صناعاته الخاصة بالمحتوى. والغرض من التوصيلية هو إدماج كل بلد في مجتمع المعلومات القائم على المعرفة. أي أن التوصيلية هي الحل لتقليص الفجوة الرقمية؛"

د) أن الاتحاد الدولي للاتصالات يملك من القدرة اللازمة والصلاحيات ما يمكنه من تجميع كل المبادرات الإقليمية لتحقيق التوصيلية على الصعيد العالمي،

يقرر

أن يولي الاتحاد الدولي للاتصالات أولوية عالية لدعم مبادرات "برنامج التوصيلية في منطقة الأمريكتين" ويوصي باستعمال آليات للمساعدة على تحقيق النتائج اللازمة لكل بلد ومنطقة إلى جانب تعزيز تبادل المعلومات بشأن تطوير أنشطة التوصيلية على الصعيد العالمي.

القرار 40 (إسطنبول، 2002)

تنمية الموارد البشرية في فترات الدراسة المقبلة

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ) أن الموارد البشرية هي أثمن ما يمتلكه أي منظمة، وأن المهارات اللازمة لإدارة وتطوير تلك الموارد ينبغي تحديثها باستمرار؛

ب) أن التدريب المستمر وتبادل الأفكار مع سائر المهنيين في مجال التدريب يتسمان بأهمية حاسمة في تعزيز تلك المهارات؛

ج) أن مكتب تنمية الاتصالات يقوم بدور رئيسي في تنمية المهارات المذكورة من خلال شعبة تنمية الموارد البشرية، والموظفين المتخصصين العاملين في الميدان؛

د) أن المشاريع الرئيسية لبناء القدرات التي يضطلع بها مكتب تنمية الاتصالات/شعبة تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك الجامعة العالمية للاتصالات/المعهد العالمي للتدريب في مجال الاتصالات، ومراكز التميز، تسهم بشكل كبير في معالجة هذه القضايا؛

هـ) أن المتخصصين في مجال تنمية الموارد البشرية هم أقدر من يستطيع أن يحدد لمكتب تنمية الاتصالات المجالات التي يلزم فيها تقديم مساعدة محددة؛

و) أنه ينبغي مواصلة إدراج برامج المساعدة من هذا القبيل في الخطة التشغيلية لقطاع تنمية الاتصالات،

وإذ يعترف

أنه ينبغي أن تظل إدارة الموارد البشرية وتنميتها هي الأساس للأنشطة الجارية لتنمية الموارد البشرية وتحسينها، للنجاح في مواجهة تحديات إصلاح وتطوير القطاع، مع التركيز بشكل خاص على العمالة، مع مراعاة قضايا المساواة بين المرأة والرجل؛

وإذ يدرك

أن هذا الموضوع قد اعتبر طوال فترتي الدراسة السابقتين غير ملائم ليكون مسألة تدرسها إحدى لجان الدراسات،

يقرر

1 أن يؤيد قيام الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات بتعيين فريق مشاريع لإقامة الاتصال بمكتب تنمية الاتصالات بشأن أنشطة تنمية الموارد البشرية للمساعدة في الحصول على خدمات الخبراء الاستشارية التكميلية لدى الأعضاء التي تسمح بتوسيع مجال هذه الأنشطة. ويكون هذا الفريق مسؤولاً أيضاً عن تنسيق الترتيبات المذكورة في الملحق بهذا القرار والمتعلقة ببرنامج مكتب تنمية الاتصالات حول تنمية الموارد البشرية؛

2 أن يقدم فريق المشاريع تقريراً سنوياً إلى الفريق الاستشاري، يتضمن الإنجازات وتوصيات بما قد يلزم اتخاذه من إجراءات في المستقبل.

ملحق القرار 40 (إسطنبول، 2002)

1 وصف للوثيقة المطلوبة

ينبغي إصدار تقرير سنوي يحدد الاحتياجات الراهنة والمقبلة التي ينبغي أن تليها مشاريع تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك الجامعة العالمية للاتصالات/المعهد العالمي للتدريب في مجال الاتصالات ومشاريع ومبادرات أخرى ومراكز التميز القائمة والتي تقام مستقبلاً، التي ينبغي أن تعمل كشبكة من المراكز وأن تسهم في الحافظة العالمية لبرامج التدريب التي تتصدى لهذه الاحتياجات. كما ينبغي مواصلة عرض مواد التدريب، ودراسات الحالات، والمبادئ التوجيهية والنماذج، حسب الاقتضاء، في الموقع <http://www.itu.int/itu-d/hrd>، لاستخدام أعضاء الاتحاد الدولي للاتصالات.

2 الوقت المطلوب لتقديم الوثيقة

ينبغي عرض تقرير مرحلي سنوي على موقع قطاع تنمية الاتصالات في شبكة الويب، وينبغي أن يصدر التقرير الأول في سبتمبر 2003. كما ينبغي تقديم هذا التقرير إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات.

3 الجمهور المستهدف

المتخصصون في مجال الموارد البشرية من جميع أعضاء قطاع تنمية الاتصالات.

4 أساليب العمل

إضافة إلى الأنشطة التشغيلية لمكتب تنمية الاتصالات/تنمية الموارد البشرية، يُطلب من فريق المشاريع، بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات وشعبة تنمية الموارد البشرية، تنسيق ندوة مدتها خمسة أيام لجميع أعضاء قطاع تنمية الاتصالات لمناقشة القضايا الهامة الراهنة.

وتعقد الندوة كل عامين، وينبغي توفير خدمات الترجمة الفورية باللغات المطلوبة.

القرار 41 (إسطنبول، 2002)

الصحة الإلكترونية (بما في ذلك الصحة عن بعد/الطب عن بُعد)

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يأخذ في الاعتبار

أ) أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليثا، 1998) قد أوصى بأن يواصل الاتحاد الدولي للاتصالات دراسة إمكانية الاستفادة من الاتصالات لأغراض الصحة الإلكترونية لتلبية بعض احتياجات البلدان النامية واعتمد نتيجة لذلك المسألة 14/2 المتعلقة "بتشجيع تطبيق الاتصالات في الرعاية الصحية"؛

ب) أن قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد قد أعد تقريراً عن "الطب عن بعد والبلدان النامية-الدروس المستفادة" اعتمدته لجنة الدراسات الثانية التابعة لقطاع التنمية في سبتمبر 2000، ودليلاً عن الطب عن بعد تم اعتماده في سبتمبر 2001؛

ج) أن الندوة العالمية الثانية المعنية بالطب عن بعد في البلدان النامية التي نظمها مكتب تنمية الاتصالات في بوينس آيرس، 1998، قد أوصت مكتب تنمية الاتصالات بأن يخصص اعتماداً محدداً في الميزانية من فوائض إيرادات معارض "تليكوم" التي ينظمها الاتحاد ومن ميزانية المكتب لتمويل وسائل الاتصالات في المشروعات الرائدة المعنية بالصحة الإلكترونية والمهام التي يقوم بها الخبراء في مجال الطب عن بعد لمساعدة البلدان النامية في صياغة الاقتراحات، كما أوصى أن يواصل قطاع التنمية دراساته عن الاحتياجات اللازمة من وسائل الاتصالات لأغراض الصحة الإلكترونية وأن يقوم خاصة بتعيين المشروعات الرائدة وتحليل نتائج هذه المشروعات ومساعدة البلدان على وضع سياسة واستراتيجية تتعلق بتنفيذ الطب عن بعد،

وإذ يأخذ في الاعتبار كذلك

أ) المزايا الممكنة تحقيقها والمشار إليها في التقرير المعنون "الطب عن بعد والبلدان النامية - الدروس المستفادة"؛

ب) المسألة الجديدة المتعلقة بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتسهيل تطبيقات الصحة الإلكترونية في البلدان النامية؛

وإذ يدرك

أ) أن تنفيذ تطبيقات الصحة الإلكترونية يتم تعزيزه إذا ما توفرت الأطر التنظيمية والقانونية والسياسية الملائمة في قطاعي الاتصالات والخدمات الصحية؛

ب) أن تقاسم البنى التحتية باهظة التكاليف القائمة في الاتصالات مع تطبيقات أخرى مثل التجارة الإلكترونية والتعليم عن بعد وغيرها يمكن أن يؤدي إلى تحسين إمكانية توفير تطبيقات الصحة الإلكترونية واستدامتها؛

ج) أنه بهدف نشر استعمال هذه التطبيقات، يلزم اعتماد نهج متعدد التخصصات يجمع بين خبرات متخصصة من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الخدمات الصحية؛

يقرر أن يقوم مكتب تنمية الاتصالات

1. بمواصلة الجهود لزيادة الوعي بالمزايا التي يمكن أن تجنيها تطبيقات الصحة الإلكترونية من الاتصالات، بين صفوف صانعي القرار والمتخصصين في مجال الخدمات الصحية والشركاء المعنيين والمستفيدين وغيرهم من الأطراف الفاعلة الأساسية؛

2. بمواصلة الدعم المقدم لمشاريع الصحة الإلكترونية بالتعاون مع شركاء من الحكومات ومن القطاعين العام والخاص ومع الشركاء الوطنيين والدوليين لا سيما منظمة الصحة العالمية؛

3. بالتعاون مع المبادرات الدولية والوطنية في مجال الصحة الإلكترونية، مثل مشروع الألفية للأمم المتحدة: الشبكة الدولية للصحة، الذي تشرف عليه منظمة الصحة العالمية؛

- 4 بتشجيع التعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ مشاريع الصحة الإلكترونية، ودعم هذه البرامج من خلال اعتمادات من فوائض إيرادات تليكوم وموارد أخرى؛
- 5 بإنشاء صندوق ضمن حدود الموارد المتوفرة في الميزانية لأغراض إتاحة إمكانيات الاتصالات لتطبيقات الصحة الإلكترونية، وإدخال التدريب على الصحة الإلكترونية في مراكز التميز؛
- 6 بتعزيز وتسهيل وتوفير الدعم التقني والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الصحة الإلكترونية؛
- 7 بالعمل مع قطاع الخدمات الصحية لتحديد النماذج المناسبة لتحقيق استدامة تطبيقات الصحة الإلكترونية لا سيما في المناطق النائية والمناطق الريفية من البلدان النامية، واستكشاف إمكانيات تقاسم البنية التحتية مع خدمات وتطبيقات أخرى؛

يدعو

- 1 الدول الأعضاء إلى النظر في تأليف لجنة وطنية/فريق مهام وطني يضم ممثلين من قطاعي الاتصالات والرعاية الصحية للمساعدة في زيادة التوعية على الصعيد الوطني والمساعدة في وضع معالم مشاريع الطب عن بعد التي يمكن تنفيذها؛
- 2 مؤسسات التمويل الدولية والوكالات المانحة، للإسهام في تنمية التطبيقات والمشاريع والبرامج المنفذة في مجال الطب عن بُعد/ الصحة عن بُعد في البلدان النامية.

القرار 42 (إسطنبول، 2002)

تنفيذ برامج التعليم عن بُعد

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يأخذ في الاعتبار

أ (أن موضوع "إعداد خطط لتنمية الاتصالات في المناطق الريفية والمناطق الحضرية منخفضة الدخل" هو أحد موضوعات الأولوية لدى أعضاء الاتحاد؛

ب (أن الاجتماع التحضيري الإقليمي في الأمريكتين الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات للتحضير للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002، طلب إدراج هذا الموضوع في خطة العمل المقبلة لمكتب تنمية الاتصالات باعتباره مسألة ذات أولوية،

ج (أن تخلف التعليم، وازدياد الحاجة إلى التدريب والإعداد المهني، والحاجة إلى طرق للتعليم في مجالات العمل، ومحو الأمية وغير ذلك من المشاكل تتطلب ردوداً يمكن أن يضمنها التعليم المفتوح عن بُعد للجميع؛

د (أن أناساً كثيرين ومؤسسات مختلفة قد بذلوا في السنوات الأخيرة جهداً من المنظور التعليمي لربط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بالتعليم؛

هـ (أن مؤسسات مختلفة قامت بإجراء بحوث فردية الغرض منها وضع نماذج تعليمية لتسهيل التعليم من خلال الشبكات والاتصالات الساتلية؛

و (أن من بين المزايا الرئيسية للسواتل النفاذ إلى المجتمعات المحلية النائية دون زيادة في تكاليف الربط بسبب المسافة أو الملامح الجغرافية للمناطق التي توجد بها المجتمعات؛

ز (أن برامج التعليم عن بعد ستقضي على حاجة المستعملين إلى الانتقال إلى المراكز الحضرية للوصول إلى المدارس، مما يشجع على إبقائهم في مواطنهم الأصلية؛ كذلك تمثل هذه الميزة خياراً سليماً للتعامل مع تخلف التعليم. وتحقيقاً لذلك، فمن اللازم إضافة وسائل الاتصال الإلكترونية والاجتماعية كأساس لمختلف المشروعات التي ستوضع لهذا الغرض؛

ح (أن برنامج التعليم عن بُعد يساعد على تقوية البنية الأساسية التكنولوجية، ووسائط الاتصال الإلكترونية والمعلوماتية في أنظمة التعليم، وفي تطوير المناهج والمواد التي يمكن أن تستفيد من هذه الموارد في تنمية الفرد،

يقرر تكليف مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 بإجراء دراسات عن مدى ملاءمة النظم الإقليمية للتعليم عن بُعد؛
- 2 بتقديم مساعدات تقنية يقدمها خبراء مكتب تنمية الاتصالات في تنفيذ مختلف نظم التعليم عن بُعد؛
- 3 بتقديم دعم في شكل موارد بشرية و مواد للمساعدة في تنفيذ مختلف نظم التعليم عن بُعد؛
- 4 بتحديد مصادر التمويل اللازمة والتجهيزات والتدريب اللازم من أجل تنمية تطبيقات التعليم عن بعد.

القرار 43 (إسطنبول، 2002)

المساعدة في تنفيذ أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية - 2000

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في اعتباره

أ/ أنه بناء على طلب من الدول الأعضاء، قام الاجتماع التحضيري الإقليمي في الأمريكتين الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات للتحضير للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بوضع الاتصالات المتنقلة الدولية 2000 كإحدى الأولويات التي يتعين إدراجها في خطة العمل القادمة لمكتب تنمية الاتصالات؛

ب/ ضرورة الترويج لأنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية - 2000 في كل أنحاء العالم وخاصة في البلدان النامية؛

وإذ يلاحظ

أنشطة لجنة الدراسات الخاصة التابعة لقطاع تقييس الاتصالات والمعنية بأنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية - 2000 وما بعدها وفرقة العمل 8F التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية ومع مراعاة ضرورة التنسيق الوثيق مع جميع المبادرات ذات الصلة في الاتحاد،

يقرر

أن يدرج في خطة العمل التي يعتمدها هذا المؤتمر كأولوية جديدة بالدعم تنفيذ أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية - 2000؛

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

أن يقوم بما يلي بالتعاون الوثيق مع مديري مكتي الاتصالات الراديوية والتقييس وكذلك مع منظمات الاتصالات الإقليمية:

- 1 تشجيع ومساعدة البلدان على تنفيذ أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية - 2000 في نطاقات الترددات المحددة في لوائح الراديو الصادرة عن الاتحاد باستخدام توصيات الاتحاد، بعد اعتمادها، من أجل تحقيق التناسق عند استخدام نطاقات الترددات؛
- 2 تقديم المساعدة المباشرة إلى البلدان في استعمال ما يوصي به الاتحاد الدولي من خطط نطاقات التردد، بعد اعتمادها، والتكنولوجيات والمعايير الراديوية، للوفاء بمتطلباتها الوطنية لتنفيذ الاتصالات المتنقلة الدولية - 2000 في الأجل القصير والمتوسط والطويل؛
- 3 تقديم المعلومات عن الاستراتيجيات التي يمكن استعمالها لتطوير الجيلين الأول والثاني من الأنظمة المتنقلة (الخلوية/أنظمة الحواسيب الشخصية) نحو الاتصالات المتنقلة الدولية - 2000؛
- 4 استحداث وسائل لتسهيل تنفيذ تطبيقات النفاذ الثابت اللاسلكي التي تسمح باستعمال تكنولوجيا أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية - 2000 وبنيتها التحتية؛
- 5 تقديم المساعدة إلى الإدارات في استعمال وتفسير توصيات الاتحاد المتعلقة بأنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية - 2000؛
- 6 تعزيز التدريب بشأن التخطيط الاستراتيجي لإدخال أنظمة الاتصالات المتنقلة الدولية - 2000 مع مراعاة المتطلبات والخصائص المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي،

يشجع الدول الأعضاء

على استعراض إطارها التنظيمي حسب اللزوم (مثل إصدار الرخص وإقرار نمط الأجهزة والترتيبات الجمركية) لتسهيل نقل الأجهزة الطرفية للاتصالات المتنقلة الدولية - 2000 في أنحاء العالم مع مراعاة توصيات الاتحاد ذات الصلة (مثل التوصيتين [IMT.RCIRC] و[IMT.UNWANT-MS] الصادرتين عن قطاع الاتصالات الراديوية).

القرار 44 (إسطنبول، 2002)

إدماج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في برامج قطاع تنمية الاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يأخذ علماً

أ) بالقرار 7 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998)؛ الذي تم بموجبه "إنشاء فريق مهام معني بالمساواة بين المرأة والرجل لتيسير وتطوير ودفع مجموعة من الأنشطة تهدف إلى ضمان إتاحة مزايا الاتصالات ومجتمع المعلومات الناشئ لجميع النساء والرجال في البلدان النامية على أسس عادلة ومنصفة"؛

ب) بالقرار 70 (مينيابوليس، 1998) بشأن إدراج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في أعمال الاتحاد الدولي للاتصالات، الذي بموجبه يكلف المؤتمر المجلس "بأن يضمن إدراج أموال كافية، من بين الموارد المتاحة، في كل ميزانية لتنفيذ الأنشطة الرامية إلى إدراج مبادرات المساواة بين المرأة والرجل"؛ ويكلف الأمين العام "بتيسير عمل الشخص المسؤول عن المسائل المتعلقة بالجنسين في الاتحاد عن طريق توفير الوسائل اللازمة للقيام بالعمل"؛ ويكلف الأمين العام ومديري المكاتب "بتقديم تقرير إلى المجلس في كل سنة عن التقدم المحرز"؛

ج) بمذكرة التفاهم الموقعة في يوليو 2000 بين الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لتعزيز التعاون فيما بينها لتمكين المرأة من المشاركة في ثورة الاتصالات الجارية والاستفادة منها،

وإذ يأخذ علماً كذلك

أ) بوثيقة نتائج بيجين +5، الفصل 5، الفقرة 100(ب)، التي توصي: "بوضع برامج تعزز قدرة المرأة على إقامة وتعزيز الاتصال الشبكي والنفوذ إلى الشبكات، خاصة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة"؛

ب) بتقرير فريق المهام المعني بالفرص الرقمية، مايو 2001، الذي يذكر في نقطة العمل 3 (د): "يولي اهتماماً خاصاً للمحرومين من حقوقهم والأميين (وخاصة من الشباب والنساء) من خلال شراكات خلاقة من أجل نشر المعرفة والمهارات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"؛

ج) بقرار المجلس 1187، في دورته لعام 2001، بشأن مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في إدارة الموارد البشرية وسياساتها وممارستها في الاتحاد الدولي للاتصالات، الذي بموجبه قرر المجلس: "الطلب إلى الأمين العام تخصيص الموارد الملائمة في إطار حدود الميزانية الحالية لتعيين موظفين مؤهلين بدوام كامل لمسائل المساواة بين المرأة والرجل"؛

د) بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي: E/2001/L.29 (يوليو، 2001) المعنون "المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: النهوض بالمرأة"، الذي قرر فيه المجلس المذكور: "أن يُدرج في إطار بند جدول الأعمال العادي المعنون "التنسيق والبرامج والمسائل الأخرى"، بنداً فرعياً عنوانه "تعميم مراعاة المساواة بين المرأة والرجل في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة" وذلك بهدف القيام في جملة أمور برصد وتقييم ما حققته منظومة الأمم المتحدة من إنجازات وما صادفته من عقبات وأن ينظر في اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز تنفيذ ورصد تعميم مبدأ مراعاة المساواة بين المرأة والرجل في منظومة الأمم المتحدة"،

وإدراكاً منه

أ) لقوى العولمة المهيمنة وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

ب) أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت قوة يعند بها في تحول الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عالمياً،

ج) أنه إذا كان الهدف النهائي هو توفير النفاذ الشامل لخدمات الاتصالات، فإن إهمال بُعد المساواة بين المرأة والرجل في الاتصالات يعوق تنفيذ هذا الهدف،

د) بالأهمية التي تمثلها الاتصالات وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) وتبعاتها على المرأة،

هـ) أن الأمم المتحدة تضع الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات ثالث أهم مسألة تواجه المرأة عالمياً، بعد الفقر والعنف ضد المرأة،

وإذا تأخذ في الاعتبار

أ) التقدم الذي تحقق في الاتحاد الدولي للاتصالات، وخاصة داخل قطاع تنمية الاتصالات، في زيادة الوعي بقضايا المساواة بين المرأة والرجل على مدى السنوات الأربع الماضية، وزيادة مشاركة الاتحاد الدولي للاتصالات في المحافل الدولية وكذلك في الدراسات والمشاريع وأعمال التدريب التي باشرها فريق المهام المعني بالمساواة بين المرأة والرجل؛

ب) الدور الحافز الذي اضطلعت به المسؤولة عن قضايا المساواة بين المرأة والرجل في الاتحاد الدولي للاتصالات وأيضاً الأمانة التنفيذية لفريق المهام في تيسير العمل الخاص بقضايا المساواة بين المرأة والرجل بالإضافة إلى مهامهما العادية في الاتحاد، مع عدم وجود موظفي دعم دائمين للمساعدة في تنفيذ تلك المهام؛

ج) الدعم المالي الذي التزمت النرويج بتقديمه لجهود قطاع التنمية لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل من خلال إنشاء وحدة لهذا الغرض في الاتحاد وأن هذه المساهمة ستغطي السنتين الأوليين من نفقات الخبرة الفنية في مسائل المساواة بين المرأة والرجل،

يقرر

أن يقوم قطاع تنمية الاتصالات بإدراج مبادرة المساواة بين المرأة والرجل في كل برنامج من البرامج التي يضعها بموجب خطة عمل إسطنبول لكفالة إدراج وإدماج مجالات الأولوية التالية إدماجاً كاملاً في البرامج وفي الخطة التنفيذية في فترة الدورة الرابعة القادمة:

داخل قطاع تنمية الاتصالات

- أ) تعميم مبدأ المساواة⁸ في الخطط الاستراتيجية والتشغيلية وخطط الميزانية لمكتب تنمية الاتصالات
- ب) رصد وتقييم المشاريع والبرامج لتقدير آثارها من ناحية المساواة بين المرأة والرجل
- ج) إدماج مؤشرات المساواة بين المرأة والرجل في إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات
- د) تنظيم وحدات تدريبية تراعي "المنهج الدراسي المقترح بشأن إدماج مبدأ المساواة في سياسات الاتصالات" الذي وضعه فريق المهام المعني بمسائل المساواة بين المرأة والرجل
- هـ) تزويد مكتب تنمية الاتصالات بقدرات التدريب على تعميم المساواة بين المرأة والرجل وخاصة للموظفين المسؤولين عن وضع مشاريع وبرامج التنمية
- و) إدخال مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في المسائل التي تنظر فيها لجان الدراسات، حسب الاقتضاء، والقيام بتقييم سنوي لتأثير موضوع المساواة بين المرأة والرجل على هذه المسائل
- ز) تعزيز الشراكات الجديدة وتعبئة الموارد لمشاريع المساواة بين المرأة والرجل والأنشطة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتضمن عناصر المساواة بين المرأة والرجل

تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء

- أ) تشجيع تعميم مبدأ المساواة بين المرأة والرجل من خلال الآليات والعمليات الإدارية الملائمة داخل الوكالات التنظيمية والوزارات وتعزيز التعاون بين المنظمات وتعزيز المبادرات المتصلة بالمساواة بين المرأة والرجل في قطاع الاتصالات
- ب) تقديم المشورة إلى أعضاء الاتحاد بشأن تحليل مسائل المساواة بين المرأة والرجل والإحصاءات الخاصة بها ومبدأ المساواة في مسائل السياسة العامة والمسائل التنظيمية، بما في ذلك المشورة بشأن الأساليب والخطوط التوجيهية للرصد والتقييم في المشاريع والأنشطة

⁸ مبدأ المساواة بين المرأة والرجل: تعميم مبدأ المساواة بين المرأة والرجل هو عملية تتمثل في تقييم النتائج المترتبة على المرأة والرجل لأي خطوات يتم تنفيذها بما في ذلك التشريع والسياسة العامة أو البرامج في جميع الميادين وعلى جميع المستويات. وهذا المبدأ عبارة عن استراتيجية ترمي إلى أن تكون الأمور التي تشغل بال المرأة والرجل على حد سواء وخبرتهما جزءاً لا يتجزأ من عمليات التصميم والتنفيذ والمراقبة والتقييم، بحيث يستفيد كل من المرأة والرجل من هذه العمليات على قدم المساواة، وكي يوضع حد للظروف المناوئة لهذه المساواة. والهدف أولاً وأخيراً هو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. (المصدر: تقرير اللجنة المشتركة بين الوكالات عن المرأة والمساواة بين المرأة والرجل، الدورة الثالثة، نيويورك، من 25 إلى 27 فبراير 1998).

- ج (تعزيز النفاذ إلى المرافق الريفية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل مراكز المعلومات التي تقوم المرأة بتشغيلها وإدارتها
- د (تقديم الدعم لتنظيم ورش العمل الخاصة ببناء الطاقات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة في المجتمعات المحرومة من الخدمات
- هـ (تشجيع أعضاء القطاعات على المساهمة في تحقيق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يقرر أيضاً

أن يقوم قطاع التنمية بتحويل فريق المهام المعني بالمساواة بين المرأة والرجل إلى فريق عمل معني بمسائل المساواة بينهما على أن يكون عمل الفريق متماشياً مع الاختصاصات المحددة في القرار 7 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 1998 كما يمكن معالجة جميع المسائل الجديدة ذات الصلة، في حدود الاعتمادات المخصصة لذلك (انظر الاختصاصات في الملحق 1)،

يدعو مؤتمر المندوبين المفوضين

أن يأخذ هذا القرار في اعتباره عند مراجعته للقرار 70 (مينيابوليس، 1998) وعند النظر في الخطة الاستراتيجية للاتحاد من أجل ضمان أن يكون إنشاء وحدة للمساواة بين المرأة والرجل في الاتحاد تتوفر لها خبرة مهنية بدوام كامل في مجال المساواة بين المرأة والرجل سبيلاً لمواصلة واستدامة هذه المساواة في الاتحاد بكامله (الاختصاصات، الملحق 2)،

يحث الدول الأعضاء

على أن تأخذ بعين الاعتبار، عند تقديم مساهماتها إلى مؤتمر المندوبين المفوضين، الحاجة إلى الخبراء الفنيين في مسائل المساواة بين المرأة والرجل بدوام كامل لتعميم مبدأ هذه المساواة في جميع أنشطة الاتحاد.

الملحق 1 بالقرار 44 (إسطنبول، 2002)

اختصاصات فريق العمل المعني بالمساواة بين المرأة والرجل

- (1) يتألف فريق العمل من ممثلين عن مكتب تنمية الاتصالات يعينهم مدير المكتب وكذلك ممثلين عن الدول الأعضاء وعن أعضاء القطاع وعن هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والخبراء بصفتهم الشخصية. وباب المشاركة في الفريق مفتوح أمام جميع المنظمات، ويرحب الفريق بانضمام كل من لديه خبرة في هذا الصدد من الأشخاص والمشاركة في أنشطته؛
- (2) يكون الفريق مسؤولاً أمام مدير مكتب تنمية الاتصالات ويقدم التقارير إليه؛
- (3) يشارك أعضاء الفريق في جميع أنشطة قطاع تنمية الاتصالات لضمان إدراج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في سياساته وبرامج أعماله، بما في ذلك أنشطة تنمية الموارد البشرية ولجان الدراسات والحلقات الدراسية والمؤتمرات والورش التدريبية.
- (4) يضطلع الفريق بالمسؤولية عما يلي:
 - أ (الحصول على موارد مالية لإنجاز أعماله، بما في ذلك الشراكة مع القطاع الخاص وهيئات التمويل الإنمائي متعددة الأطراف والجهات المتبرعة الأخرى؛
 - ب) صياغة مهامه وطرائق عمله وأولوياته المحددة،
- (5) ويشمل نطاق أعمال الفريق البرامج ذات الأولوية في قطاع تنمية الاتصالات، لكن دون أن يقتصر عليها، (أي الإصلاحات في القطاع والقواعد التنظيمية والتشريعات والتنمية الريفية والنفاذ العالمي والتكنولوجيات والتطبيقات والتمويل والمسائل الاقتصادية والشراكة مع القطاع الخاص وتنمية وتنظيم الموارد البشرية) والمشاريع الأخرى مثل الإذاعة، وتطوير مراكز الاتصالات، والطب عن بعد والتعلم عن بعد، والاتصالات والتجارة، والاتصالات كخدمة اجتماعية، والاتصالات والبيئة، والاتصالات والتأهب للكوارث، وحملة الحق العالمي في الاتصال؛
- (6) يعمل الفريق، بصفته مصدرًا للمشورة المتخصصة والخطوط التوجيهية والمساعدة لقطاع تنمية الاتصالات، في إعداد سياساته وبرامجه أعماله ومشاريعه المعنية بالاتصالات. ويواصل أيضاً إعلام قطاع تنمية الاتصالات بالتقدم المحرز في المسائل المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل في منظومة الأمم المتحدة وفي الدول الأعضاء وسيؤمن التدريب لموظفي مكتب تنمية الاتصالات في هذه المسائل حسب الاقتضاء؛
- (7) سيقوم الفريق بأنشطة متنوعة تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في إعداد السياسات وفي اتخاذ القرار وفي تشغيل قطاع الاتصالات ووضع القواعد التنظيمية الخاصة به؛
- (8) سيساعد الفريق قطاع تنمية الاتصالات في زيادة الوعي ونشر المعلومات لتوعية جميع الأطراف الفعالة في صناعة الاتصالات بأهمية هذه المسائل بالتعاون الوثيق مع شبكات الاتصالات القائمة المعنية بالمرأة وشبكة الشباب (Youth Network) ومحفّل الاتصالات والديمقراطية وكذلك الشبكات المتخصصة المعنية بمسائل المساواة بين المرأة والرجل والتنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الشبكتان المتوفران عن طريق UNIFEM وUNU-INTECH.

الملحق 2 بالقرار 44 (إسطنبول، 2002)

اختصاصات الوحدة المكلفة بالمساواة بين المرأة والرجل في الاتحاد الدولي للاتصالات

إن الوحدة المكلفة بالمساواة بين المرأة والرجل ستضم خبراء متخصصين في مسائل المساواة بين المرأة والرجل، وسيكون من مهامها الأساسية:

- (1) كفالة بذل جهود مستمرة لتعميم مبدأ المساواة في الخطط الاستراتيجية والتشغيلية وخطط الميزانية،
- (2) تسهيل إدراج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الأعمال التحليلية والإحصائية للاتحاد،
- (3) تقديم المشورة بشأن تعميم مبدأ المساواة في مسائل السياسة العامة والمسائل التنظيمية الخاصة بالاتحاد والدول الأعضاء وأعضاء القطاعات،
- (4) تقديم المشورة والمساعدة للموظفين في إطار تطبيق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في أنشطتهم،
- (5) جمع ونشر المعلومات المتصلة بمسائل المساواة بين المرأة والرجل وأفضل الممارسات المتبعة،
- (6) رصد وتقييم المشاريع والبرامج لتقدير آثارها من ناحية المساواة بين المرأة والرجل،
- (7) تقديم المشورة للأمين العام ومديري مكاتب القطاعات الثلاثة بشأن الدور الذي ينبغي أن يؤديه الاتحاد لكي يصبح رائداً في مسائل المساواة بين المرأة والرجل والمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق المبادرات الدولية الكثيرة لسد الفجوة الرقمية مثل فريق المهام المعني بالفرص الرقمية والتابع لمجموعة الثمانية وفريق المهام للأمم المتحدة المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

التوصية 7 (المراجعة في إسطنبول، 2002)

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال حماية البيئة

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكر

- أ) بالقرار 8 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بوينس آيرس، 1994) المتعلق بدعم الاتصالات لحماية البيئة؛
- ب) القرار 35 (كيوتو، 1994) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين المتعلق بالموضوع ذاته؛
- ج) القرار 8 الصادر عن المؤتمر الإقليمي الإفريقي لتنمية الاتصالات (أبيدجان، 1996) بشأن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال حماية البيئة؛
- د) القرار 11 الصادر عن المؤتمر الإقليمي لتنمية الاتصالات في الدول العربية (بيروت، 1996) المتعلق بالموضوع ذاته،

وإذ يضع في الاعتبار

نتائج الدراسة التي أجرتها لجنة الدراسات الثانية التابعة لقطاع تنمية الاتصالات وفقاً للصلاحيات التي حولها لها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 1994 في إطار المسألة 2/7 وبالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المختصة، بالإضافة إلى نتائج الندوة العالمية المعنية بدور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مجال حماية البيئة (تونس، 1996)،

وإذ يدرك

- أ) العروض والمناقشات والتوصيات التي اقترنت بقمة الأرض المعنية بالبيئة، المعقودة في ريو دي جانيرو، 1992؛
- ب) أن الاتصالات تمثل أداة هامة لنشر المعلومات عن أهمية حماية البيئة ولدفع الأنشطة باتجاه التنمية المستدامة؛
- ج) أن النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بحماية البيئة يمكن إتاحتها عن طريق النفاذ الشامل للاتصالات،

يوصي

- 1 بأن تتخذ مختلف السلطات المسؤولة عن الاتصالات المبادرة لتقديم كل الدعم الممكن، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالتعاون مع مختلف السلطات المسؤولة عن حماية البيئة، من أجل تشجيع التطبيقات المكرسة لحماية البيئة في بلدانها؛
- 2 بدراسة استعمال التكنولوجيات الفضائية في أنشطة حماية البيئة مثل مراقبة تلوث الهواء والأهوار والموانئ والبحار، والاستشعار عن بعد ودراسة الحياة البرية وتنمية الغابات، ومراقبة غزو الجراد وفقد الأراضي، إلخ؛
- 3 بأن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى وضع سياسات وطنية لحماية البيئة، مع التأكيد الواجب على الدور الذي يمكن للاتصالات أن تلعبه في تقديم المساعدة اللازمة؛
- 4 بالعمل على نشر وعي خاص بين صانعي القرار/السياسات لزيادة فهمهم لمسألة الاتصالات والبيئة؛
- 5 بالاعتراف بأهمية تنفيذ شبكات متكاملة لتجميع ومعالجة ونشر المعلومات المتصلة بالبيئة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وباتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ تلك الشبكات،

يطلب من مدير مكتب تنمية الاتصالات

- 1 أن ينفذ خطة العمل الخاصة بمشروع تشغيلي عالمي للاتصالات والبيئة يتعلق بتنمية واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحماية البيئة والتنمية المستدامة، على أن يأخذ طابعاً أقاليمياً مع مكونات إقليمية و/أو دون إقليمية، ويأخذ بعين الاعتبار السمات والاحتياجات الخاصة بمختلف الأقاليم الفرعية المعنية؛
- 2 أن ينظم ندوات وورش عمل إقليمية وبرامج للتدريب والبحوث ومعارض وغيرها من الأنشطة لدراسة هذه المسألة بعمق أكبر وزيادة الوعي بين جميع الأطراف المعنية بفائدة تنفيذ مشروعات متعددة الأطراف وثنائية في إطار التعاون الدولي والنظر، عند اللزوم، في عقد مؤتمر دولي يهدف في جملة أمور إلى تعيين وتنفيذ المشروعات الرائدة في هذا المجال على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني بالتعاون مع المنظمات الدولية، وبدعم من مشغلي الاتصالات الدوليين؛
- 3 توحي وضع إطار للتعاون الدولي يمكن جميع الأطراف المعنية (حكومات البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وصانعي التكنولوجيا ومستهلكيها والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، إلخ.) من تنفيذ وتشجيع وتطوير مشروعات لكفالة الاستعمال الأمثل لأفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملائمة لحماية البيئة والتنمية المستدامة؛
- 4 إعداد ونشر مواد التدريس اللازمة لتنفيذ برامج التدريب بشأن هذا الموضوع ونشر المعلومات المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة؛
- 5 أن يقدم المساعدة للدول الأعضاء في تطوير تطبيقات إلكترونية لحماية البيئة؛
- 6 التعاون في إجراء دراسات حالة عن التنمية المستدامة من أجل تشجيع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات على القيام بمشاريع رائدة خاصة في هذا المجال؛
- 7 مساعدة وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات في نشر المعلومات عن أفضل الممارسات في مجال حماية البيئة.

التوصية 8 (المراجعة في إسطنبول، 2002)

تنفيذ الأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية
في الوقت المناسب

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

وقد لاحظ

أ) الاهتمام الكبير الذي أبدته الدول الأعضاء والسلطات المختصة وأعضاء القطاع ومشغلو الأنظمة ومقدمو الخدمات والمستعملون النهائيون بأعمال المنتدى العالمي الأول لسياسات الاتصالات الذي انعقد في أكتوبر 1996، والتقرير اللاحق الذي أعده الأمين العام، الذي تضمن المبادئ والخطوط التوجيهية الواردة في الآراء الخمسة، وكذلك مجموعة التعاريف التي تضمنها التقرير.

ب) أن الأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية (GMPCS) تشمل الصوت وبيانات القدرة العالية والمنخفضة والفيديو ومجموعة واسعة من الخدمات المتقاربة من السواتل التي تتيح الخدمات الساتلية المتنقلة والثابتة والبحرية وخدمة الطيران،

وقد وضع في الاعتبار

أ) أن فريق الخبراء الذي تم تشكيله وفقاً للرأي رقم 5 الصادر عن المنتدى العالمي تحت عنوان "تنفيذ الأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية في البلدان النامية"، قد أعد قائمة حصرية بالعوامل التي ينبغي للدول النامية أن تأخذها بالاعتبار عند إدخال هذه الأنظمة المتنقلة العالمية، وأنه نظم خمس حلقات دراسية إقليمية لإسداء المشورة والمساعدة للبلدان النامية، ودرس تأثيرات خدمات هذه الأنظمة المتنقلة العالمية على البلدان النامية على المستوى السياسي والتنظيمي والتقني والاجتماعي والثقافي في البلدان النامية، وأعد تقريراً عن أعماله للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فالييتا، 1998).

ب) وأن الخدمات القائمة على أساس السواتل ملائمة بشكل خاص للبلدان النامية التي توجد فيها مناطق لا تتمتع بالخدمات أو تتمتع بخدمات قليلة من البنية التحتية الأرضية للاتصالات،

وقد وضع في الاعتبار كذلك

أ) أن مدير مكتب تنمية الاتصالات قد قام، آخذاً بعين الاعتبار التوصية 8 (فالييتا، 1998)، بتنظيم ورش عمل إقليمية تعالج مسائل السياسات والتنظيم والترخيص والنفاد إلى السوق ذات العلاقة بتنفيذ خدمات هذه الأنظمة المتنقلة العالمية في البلدان النامية في الوقت المناسب؛

ب) الأنشطة القيمة التي تؤديها ورش العمل في صدد تبادل المعلومات والأنشطة التعليمية؛

ج) أن المشاركين في ورش العمل أعربوا عن دعمهم لجهود المدير وطلبوا اتخاذ إجراءات، حسب الاقتضاء، لإعادة تأكيد وتحديث التوصية 8 للمؤتمر العالمي (فالييتا، 1998)؛

د) الأعمال التي يؤديها فريق مذكرة التفاهم المتصلة بهذه الأنظمة، لا سيما فيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالأنظمة المتنقلة العالمية وكذلك إجراءات التنفيذ بما في ذلك الاتفاق على وسم "سجل مذكرة التفاهم المتصلة بالأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية (GMPCS-MoU Registry) الذي سيكون نصه كالآتي: "GMPCS-MoU ITU Registry"، وأن هذه الأعمال ستظل عناصر هامة في التنفيذ الفعال لخدمات هذه الأنظمة في الوقت المناسب،

وإذ يدرك

أنه يجري بالفعل تشغيل مجموعة واسعة من هذه الأنظمة والخدمات، وأنه من المتوقع تشغيل أنظمة وخدمات أخرى في المستقبل القريب،

وإذ يدرك كذلك

أن أحكام "الترتيبات المتصلة بالموافقة النوعية على الأجهزة الطرفية وتوسيمها، وبمنح الرخص والنفاد إلى بيانات الحركة"، إلى جانب التوصيات المتصلة بالمسائل الجمركية، تغطي بتوافق دولي واسع على كيفية معالجة هذه المسائل،

وإذ يلاحظ

أ) أن الحكومات تتخذ خطوات إيجابية لإعادة هيكلة قطاعات اتصالاتها بغية زيادة سرعة نمو/تطوير وتجهيز خدمات الاتصالات؛

ب) أن دور الهيئة التنظيمية ينبغي أن يكون تسهيل إدخال الأنظمة والخدمات والتصريح بها؛

ج) أن مذكرة التفاهم الخاصة بهذه الأنظمة وترتيباتها والأعمال التي قام بها قطاع التنمية تعطي جميعاً خطوطاً توجيهية عريضة يمكن أن تساعد الهيئات التنظيمية على تسهيل إدخال خدمات هذه الأنظمة؛

د) أن الحواجز الموضوعية ستعرق إدخال خدمات مبتكرة وجديدة؛

هـ) أنه يلزم تنفيذ هذه الترتيبات على الصعيد العالمي كي يتسنى لجميع البلدان أن تستفيد من خدمات هذه الأنظمة في الوقت المناسب،

يوصي

1 أن توقع الإدارات على مذكرة التفاهم الخاصة بهذه الأنظمة وأن تعتمد إجراءات لمنح الرخص أو قواعد تنظيمية وطنية حسب اللزوم لتنفيذ خدمات هذه الأنظمة في أقرب وقت ممكن طبقاً للمبادئ والخطوط التوجيهية التي تنص عليها الآراء الخمسة التي اعتمدها المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات في 1996، وبأن تنفذ الترتيبات الخاصة بهذه الأنظمة؛

2 أن تنشئ الإدارات إطاراً تنظيمياً تدريجياً شفافاً يتسم بالتنافس والعدل من أجل تيسير وضمان النجاح في إدخال وتجهيز خدمات هذه الأنظمة؛

3 أن تشجع الهيئات التنظيمية السلطات الجمركية التي تتعامل معها على السماح بإدخال الأجهزة الطرفية الخاصة بالمستعملين عبر حدودها الوطنية؛

4 أن تعمل الهيئات التنظيمية ومقدمي الخدمة ومشغلي الأنظمة معاً لاستعمال هذه الأنظمة وغيرها من الاستراتيجيات المبتكرة للمساعدة على تقدم النفاذ الشامل إلى الخدمات بأسعار معقولة؛

5 أن تواصل الإدارات دعم تخصيصات الطيف القائمة للسواتل التي تستخدمها الأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية؛

6 أن يساعد مشغلو الأنظمة ومكتب تنمية الاتصالات، حسب الاقتضاء، البلدان النامية التي تواجه صعوبات في إقامة خدمات هذه الأنظمة،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن يواصل، حسب الضرورة، تنسيق الأنشطة مع المنظمات الإقليمية ومع القطاعين الآخرين والأمانة العامة للاتحاد بهدف التعريف بخدمات هذه الأنظمة، وتسهيل تنفيذها، عند الاقتضاء في البلدان النامية.

التوصية 12 (إسطنبول، 2002)

النظر في احتياجات الاتصالات في حالات الكوارث في سياق أنشطة تنمية الاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في الاعتبار

- أ (زيادة عدد الكوارث التي تسبب معاناة بشرية؛
- ب (الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والمتطلبات الخاصة لسكان المناطق النائية؛
- ج (الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيات الاتصالات الحديثة باعتبارها أداة أساسية للتخفيف من الكوارث وفي عمليات الإغاثة،

وإذ يضع في الاعتبار أيضاً

أحكام الرقم 17 في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات الذي ينص على أن يعمل الاتحاد على اعتماد تدابير تمكن من تأمين سلامة الحياة البشرية بالتعاون بين خدمات الاتصالات، والرقم 191 الذي ينص على أنه يجب على خدمات الاتصالات الدولية أن تمنح الأولوية المطلقة لجميع الاتصالات المتعلقة بسلامة الحياة البشرية،

وإذ يلاحظ

أن قوة ومرونة جميع مرافق الاتصالات تتوقف على التخطيط المناسب لاستمرارية كل مرحلة من مراحل تطوير وتنفيذ الشبكات،

وإذ يلاحظ كذلك

ضرورة تهيئة بيئة تنظيمية مناسبة لضمان الاستخدام الكامل لشبكات الاتصالات بالمعنى الوارد أعلاه،

يوصي

- أ (بأن تكفل الإدارات أن تولي هيئات تقديم خدمات الاتصالات الاهتمام اللازم للاتصالات في حالات الكوارث؛
- ب (بأن تكفل الهيئات التنظيمية أن تتضمن عمليات التخفيف من الكوارث وعمليات الإغاثة توفير الاتصالات اللازمة، وذلك من خلال القواعد التنظيمية الوطنية؛
- ج (بأن يدرس قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد على وجه السرعة جوانب الاتصالات المتعلقة بالمرونة والاستمرارية في حالات الكوارث،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن يدعم الإدارات والهيئات التنظيمية في الأنشطة الموصى بها عن طريق إدراج تدابير مناسبة في خطة العمل،

يدعو الأمين العام

إلى أن يعرض هذا الأمر على مؤتمر المندوبين المفوضين للنظر فيه.

التوصية 13 (إسطنبول، 2002)

طلبات تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يأخذ في الاعتبار

التحديات التي تثيرها بيئة الاتصالات السريعة التغير، وخاصة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً،

وإذ يدرك

أ) ضرورة توفير مساعدة متزايدة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية؛

ب) الدور الجديد الذي يمكن أن تلعبه الإنترنت في المساعدة في نشر المعلومات سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية،

يوصي مدير مكتب تنمية الاتصالات

(1) بأن يقوم بإنشاء آلية من أجل وضع منصة مجازية على الويب وتحديثها تباعاً تُنشر فيها الطلبات الخاصة التي تقدمها البلدان النامية بشأن المساعدة التقنية من البلدان المتقدمة؛

(2) بتنسيق أي استجابة أو إبداء القدرة على المساعدة بين البلد النامي الذي يطلب المساعدة والجهة التي تقدم المساعدة؛

(3) بتخصيص مبلغ لا يقل عن 10% من الميزانية السنوية لتقديم مساعدات تقنية مباشرة إلى البلدان النامية.

التوصية 14 (إسطنبول، 2002)

مشروع التكامل النموذجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يضع في الاعتبار

- أ) دور الاتحاد الدولي للاتصالات وخاصة الوظائف المحددة التي يضطلع بها قطاع تنمية الاتصالات؛
- ب) التفاوت بين الذين يملكون والذين لا يملكون النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يشار إليه باسم "الفجوة الرقمية"؛
- ج) كثرة الأطراف الفاعلة التي تسعى لسد هذه الفجوة سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص أو الأوساط الأكاديمية أو المنظمات غير الحكومية أو القطاعات المتعددة الأطراف،

وإذ يأخذ في الحسبان

- أ) أن هذا الاختلاف في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى تصاعد حاد في الفروق الاجتماعية، مما لها من آثار سلبية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية في مختلف المناطق المحرومة من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- ب) الاهتمام الذي أبداه خلال هذا المؤتمر جميع المشاركين من منطقة أمريكا اللاتينية،

وإدراكاً منه

- أ) لدور الاتحاد الدولي للاتصالات كوسيط حافز وبشكل خاص دور قطاع التنمية كجهة منسقة ومشجعة على الاستعمال الرشيد للموارد على الصعيد الوطني في سياق مختلف المشاريع الموجهة نحو تقليص الفجوة الرقمية؛
- ب) أن نماذج التكامل المعروضة في هذا المؤتمر والتي تحظى بتأييد الدول الأعضاء تمثل عنصراً يساعد على التكامل والتسهيل وعدم الإقصاء وأن هذا العنصر يراعي السمات الخاصة لكل المشاريع القائمة ويحترم استقلاليتها؛
- ج) أن نماذج التكامل تقترح طرقاً لزيادة ربحية البنية التحتية القائمة وتخفيض تكلفة إقامة وتنفيذ مشاريع ومنصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتساعد على تبادل الخبرات والمهارات وتشجع على نقل التكنولوجيا داخل المناطق ومن خارجها،

يوصي

- 1 بأن يتخذ مكتب تنمية الاتصالات جميع التدابير اللازمة لتنفيذ مشاريع إقليمية مستمدة من نماذج التكامل غير الحصرية المصممة للربط بين جميع الأطراف الفاعلة والمنظمات والمؤسسات من مختلف القطاعات في علاقة تعاون مستمرة يتم في سياقها نشر المعلومات عبر الشبكات من أجل تقليص الفجوة الرقمية؛
- 2 بأن يستعمل مكتب تنمية الاتصالات الأموال الموضوعة تحت تصرفه لتحقيق هذا الهدف؛
- 3 بأن يؤدي مكتب تنمية الاتصالات دوراً مركزياً في هذه المبادرة؛
- 4 بأن تكون منطقة أمريكا اللاتينية مكاناً للتجربة الأولى لهذه المبادرة.

قائمة القرارات والتوصيات الملغاة

القرارات

اعتماد القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الإفريقي لتنمية الاتصالات لعام 1996	القرار 1
آليات رصد القرارات الصادرة عن المؤتمر وتقييمها ومتابعتها	القرار 2
المساواة بين الجنسين وسياسة الاتصالات في البلدان النامية	القرار 7
تمويل الاتصالات والاتجار بها	القرار 12
مشروع "تليكوم إفريقيا"	القرار 14
موارد الاتصالات لتخفيف آثار الكوارث ولعمليات الإغاثة	القرار 19

التوصيات

دور المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات	التوصية 1 (فاليثا، 1998)
مستقبل عضوية ووظائف المجلس الاستشاري لتنمية الاتصالات	التوصية 2 (فاليثا، 1998)
تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	التوصية 3 (فاليثا، 1998)
التحرير والبيئة التجارية التنافسية	التوصية 4 (فاليثا، 1998)
دور الاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية	التوصية 5 (فاليثا، 1998)
البنية التحتية للمعلومات	التوصية 6 (فاليثا، 1998)
الطب عن بُعد	التوصية 9 (فاليثا، 1998)
أهمية الشراكات في دعم مبادرات الموارد البشرية	التوصية 10 (فاليثا، 1998)
الخطط التشغيلية في الاتحاد الدولي للاتصالات	التوصية 11 (فاليثا، 1998)

برنامج عمل المؤتمر

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-02)

إسطنبول (تركيا)، 18-27 مارس 2002

برنامج عمل المؤتمر

السبت	الجمعة		الخميس		الأربعاء		الثلاثاء		
الأناضول	هاليش	الأناضول	هاليش	الأناضول	هاليش	الأناضول	هاليش	الأناضول	
<u>10,30-9,00</u>	<u>10,30-9,00</u>	<u>10,30-9,00</u>	<u>10,30-9,00</u>	<u>10,30-9,00</u>		<u>11,30-9,00</u>		<u>10,30-9,00</u>	12-9
اللجنة 5	فريق عمل المساواة بين الجنسين	اللجنة 4	فريق عمل أقل البلدان نموا	اللجنة 5		الجلسة العامة		الجلسة العامة	
<u>12,00-10,30</u>	<u>12,00-10,30</u>	<u>12,00-10,30</u>	<u>12,00-10,30</u>	<u>12,00-10,30</u>	<u>12,00-10,30</u>	<u>12,00-11,30</u>		<u>12,00-10,30</u>	
اللجنة 5	فريق عمل أقل البلدان نموا	اللجنة 4	فريق عمل أقل البلدان نموا	اللجنة 5	فريق عمل الخطة الاستراتيجية	اللجنة 2		الجلسة العامة	
					<u>13,30-12,00</u>				14-12
					فريق عمل القطاع الخاص				
<u>15,30-14,00</u>		<u>15,30-14,00</u>	<u>15,30-14,00</u>	<u>15,30-14,00</u>		<u>15,30-14,00</u>		<u>15,30-14,00</u>	17-14
اللجنة 5		اللجنة 5	فريق عمل الخطة الاستراتيجية	اللجنة 4		اللجنة 4		اللجنة 4	
<u>17,00-15,30</u>		<u>17,00-15,30</u>	<u>17,00-15,30</u>	<u>16,30-15,30</u>		<u>17,00-15,30</u>	<u>17,00-15,30</u>	<u>17,00-15,30</u>	
اللجنة 4		اللجنة 5	فريق عمل القطاع الخاص	اللجنة 4		اللجنة 4	فريق عمل المساواة بين الجنسين	اللجنة 5	
	<u>17,30-17,00</u>				<u>18,00</u>		اللجنة التوجيهية		19-17
	اللجنة التوجيهية				لجنة الصياغة				
	<u>18,30-17,30</u>								
	فريق عمل القطاع الخاص								
		<u>22,00-19,00</u>				<u>22,00-19,00</u>			22-19
		اللجنة 4				اللجنة 4			

الأربعاء	الثلاثاء		الاثنين		
	هاليش	الأناضول	هاليش	الأناضول	
<u>12,00-9,00</u> الجلسة العامة		<u>12,00-9,00</u> الجلسة العامة	<u>12,00-9,00</u> اللجنة 5 (الجلسة الختامية)	<u>12,00-9,00</u> اللجنة 4	12-9
					14-12
<u>17,00-14,00</u> الجلسة العامة	<u>17,00-14,00</u> اللجنة 2	<u>17,00-14,00</u> الجلسة العامة		<u>17,00-14,00</u> الجلسة العامة	17-14
<u>20,00-17,00</u> الجلسة العامة يتبعها حفلة الاختتام	<u>18,00-17,00</u> رؤساء الوفود				19-17
		<u>22,00-19,00</u> الجلسة العامة		<u>22,00-19,00</u> اللجنة 4 (الجلسة الختامية)	22-19

التذييلات

التذييل الأول

كلمة فخامة الرئيس أحمد نجات سيزير رئيس جمهورية تركيا في افتتاح المؤتمر

الاثنين، 18 مارس 2002

السيد الأمين العام،
السادة الوزراء،
حضرات الضيوف الأفاضل،

يسعدني أن أكون معكم في هذا المؤتمر الهام. أهلاً بكم في إسطنبول التي كانت مهد حضارات كثيرة عبر التاريخ.

إن التكنولوجيا التي تتقدم الآن بسرعة مذهلة تؤثر في كل جوانب حياتنا بطريقة إيجابية، ولكنها تجلب معها مشاكل وعوائق تلازمها. ففي عملية التحول الجارية حالياً نشهد العالم يتقلص والحواسز الثقافية تنهار. وهذه العملية، إذ تكون مجتمع المعلومات الذي يخلق تغيرات ذات شأن في حياتنا، تثير الدول أيضاً على القيام بتغييرات أساسية في أنظمتها الوطنية.

وعلى الرغم من أن مجتمع المعلومات يقدم فرصاً جديدة تجعل حياتنا أسهل، يجب علينا ألا ننسى أن كل تكنولوجيا جديدة لها بعض الجوانب السلبية. ويجب علينا أن نبذل جهداً خاصاً لكي نخفف من هذه الجوانب السلبية ونستفيد من التكنولوجيات على أفضل وأحسن وجه.

وأحد التحديات الرئيسة التي تخلقها تكنولوجيات الاتصالات الحديثة هو أن بعض البلدان والدوائر تملكها دون سواها، بينما لا تستفيد البلدان الأخرى من مجتمع المعلومات ولا من الفرص التي تجلبها. ويرمي هذا المؤتمر في أحد أهدافه إلى تطوير مهم وتوجيه مشتركين لمجتمع المعلومات، مع التوجه إلى وضع خطة عمل استراتيجية بغية ردم الفجوة الرقمية بين البلدان التي تتوفر لها موارد اتصالات يسهل الوصول إليها والبلدان التي لا تتوفر لها مثل هذه الموارد.

وتنبثق هذه الفجوة من الفروقات التي تتعاضد على الدوام بين الغني والفقير، وبين المتعلم والجاهل، وبين الشاب والشيخ، وبين القرية والمدينة، وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ونحن نعتقد أن على البلدان المتقدمة، لكي تخفف من الآثار السلبية لهذه الفوارق، أن تعتمد سياسات تعزز وصول البلدان النامية إلى خدمات الاتصالات.

لقد أصبحت خدمات الاتصالات حاجة ضرورية، وبعبارة أخرى لقد أصبح النقص في خدمات الاتصالات أمراً جدياً كالنقص في غيره من الضروريات. وإذا لم تحل هذه المشكلة فإنها ستقود إلى مشاكل أكبر منها. ولهذا السبب يجب على البلدان المتقدمة والبلدان النامية أن تعمل سوية لكي تزيل الهوة التكنولوجية والفجوة الرقمية بينها.

وتركيا التي تستضيف هذا المؤتمر وتعمل جسراً بين آسيا وأوروبا جاهزة لكي تتخذ جميع الخطوات اللازمة لكي تضمن وصول منافع تكنولوجيا المعلومات إلى الجميع وخاصة في البلدان النامية. وتنظر بلدي إلى هذا المؤتمر على أنه فرصة سانحة للبدء بالتعاون على حل المشاكل القائمة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف الفاعلة في الاقتصاد.

وتعلق تركيا أهمية خاصة على المساعي نحو ردم الهوة التكنولوجية، ففي بلدنا توجد خطط لتعزيز دور الحكومة في تهيئة بيئة ملائمة لاستمرار التقدم في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولفتح التنافس في هذا الميدان. فيإلى جانب دعم البحث والتطوير، تتخذ حالياً خطوات هامة نحو بنية حكومية أصغر من أجل دعم الخدمات العامة في هذا الحقل. ولكي نضمن أن خدمات الاتصالات تتوفر بطريقة منتجة ووافية أكثر، وضعت تنظيمات ولوائح ترمي إلى تحرير أسواق هذا القطاع، كما اتخذت التحضيرات اللازمة لمنح التراخيص للجيل الجديد من خدمات الاتصالات المتنقلة. وقد أعلنت حكومتنا أنها ستستخدم كل التدابير لكي تضع خطة وطنية ترمي إلى حماية حقوق المستهلكين وتمكينهم من استعمال البنية التحتية للاتصالات وخدماتها بأسعار مناسبة، وإلى تطوير خدمات الإنترنت وفقاً لحاجات المستهلكين والقطاع الخاص.

والتغيرات الهيكلية التي تشاهد في هذه السنوات الأخيرة في السوق العالمية للاتصالات جعلت تركيا تلجأ إلى إجراء عدة تغييرات قانونية. وحسب التغيرات القانونية التي أجريت في قطاع الاتصالات تم الفصل بين تخطيط السياسات ووضع التنظيمات ووظائف التشغيل. وأنشئت سلطة الاتصالات، التي أعطيت استقلالاً إدارياً ومالياً، كهيئة تنظيمية مستقلة.

وأود أن أنوه في هذا المجال بالتطور الذي حدث في قطاع الاتصالات التركية فقد ازداد عدد الخطوط الهاتفية ثماني مرات ما بين عامي 1985 و2001، إذ انتقل العدد من 2,2 مليون إلى 18,9 مليون. يبين هذا الرقم أن عدد الخطوط الهاتفية لكل 100 أسرة قد ازداد من 4,5 إلى 28,3. ولكي نصل إلى المناطق الريفية، أقيمت 10 000 بدالة محلية. وتجاوز عدد مستعملي الهاتف المتنقل 19 مليوناً في نهاية عام 2001، بينما كان هذا العدد 81 000 فقط في نهاية عام 1994. وعدد المشتركين في شبكة الإنترنت الذي كان يساوي 0,3 من المليون في عام 1999، تجاوز 3 ملايين في نهاية عام 2001. وتستطيع سعة البنية التحتية للتلفزيون الكبلي أن تخدم 2,3 من ملايين المشتركين. وبلغ عدد المشتركين في التلفزيون الكبلي مليوناً في نهاية عام 2001. وجرت رقمنة (التحول من النظام التماثلي إلى النظام الرقمي) 88,5 في المائة من الشبكات الثابتة و99% من الشبكات المتنقلة.

وفي ختام ملاحظاتي، أود أن أعبر عن ثقتي بأن هذا المؤتمر الهام سوف يبلغ أهدافه المتوقعة، بسلوك المشاركين فيه ومساهماتهم. وأود أن أشكر أولئك الذين ساهموا في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر. وإني لأدعوكم إلى العمل سوياً لتوحيد جميع شعوب العالم في عصر المعلومات، وأتمنى لكم النجاح في أعمالكم.

التذييل الثاني

كلمة معالي الدكتور أوكتاي فورال،
وزير المواصلات والاتصالات في جمهورية تركيا

اللاتين، 18 مارس 2002

التنمية وسد الفجوة الرقمية

صاحب الفخامة رئيس جمهورية تركيا،
سعادة الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات،
أصحاب المعالي الوزراء،
أعضاء الوفود المحترمين،
سيداتي سادتي،

يسرني باسم الحكومة التركية أن أرحب بكم جميعاً في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات في إسطنبول، وهي معبر الحضارات على مدى القرون، وتمثل جسراً جغرافياً يربط آسيا بأوروبا. وأود أولاً وقبل كل شيء أن أتوجه بالشكر إلى جميع الذين كرسوا وقتهم الثمين وجهدهم في الإعداد لهذا المؤتمر الهام. وأود أن أتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات على اختيار تركيا لتكون مقراً للمؤتمر.

من الحقائق المسلم بها أن تكنولوجيات المعلومات، وخاصة في مجال الاتصالات، قد تطورت تطوراً سريعاً في السنوات القليلة الماضية. وفي كل يوم يطلع علينا اختراع جديد أو تطور جديد في هذا المجال. ومعنى آخر فإن التقارب المتسارع بين تكنولوجيات الاتصالات والإذاعة وتعدد الوسائط والمعلومات والاتصال يدفع كل يوم بمنتجات وخدمات جديدة وكذلك بطرق جديدة لإدارة الأعمال والتجارة. وأرجو أن يكون مؤتمرنا هذا مفيداً في بناء منصات مناسبة تقوم بدور هام في حل هذه المشاكل.

ولا شك في أن العالم يشهد اليوم تحولاً غير مسبوق، حيث يسلم المجتمع الصناعي الذي شهده القرن العشرين مقاليدته بسرعة إلى مجتمع المعلومات في القرن الحادي والعشرين. وهذه العملية النشطة والهامة تؤدي إلى تغييرات أساسية في جميع نواحي الحياة، بما فيها الحياة الاقتصادية وأساليب التجارة ونشر المعلومات والتفاعل الاجتماعي والسياسي والإعلام والترفيه.

وبفضل تكنولوجيات الاتصال تنتقل المعلومات بسرعة أكبر وتزيد إنتاجية الإنسان ويتسنى إخراج مجموعة كبيرة من النتائج ذات النوعية العالية باستخدام مدخلات أقل.

ومن ناحية أخرى فإن بعض البلدان تتمتع بمستوى معيشة أفضل بكثير مما يتمتع به غالبية سكان العالم. وهناك بلدان تتطور بسرعة وبلدان أخرى تتطور ببطء.

والواقع أن التقدم التكنولوجي هو الأساس الحقيقي لتحقيق الرفاه للفرد والمجتمع على المدى الطويل.

ويمكن لهذا الغرض تطوير نهج نظرية جديدة وسياسات متسقة وتحليلات اقتصادية واقعية من خلال نظرية جديدة للقيم تقوم على أساس التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية.

ولا يمكن تحقيق إضافة جديدة إلى الثروة من دون عملية ذهنية؛ ومن ثم فإن "القيمة" هي مفهوم يتجاوز المفهوم التقليدي للقيمة الذي يتمثل في رأس المال والأرض والعمل.

وينبغي للاقتصادات الجديدة أن تتبنى نظرية جديدة للقيمة، فتعلن أن أساس القيمة الاقتصادية هو المعرفة التي تسير عوامل الإنتاج، أي الإنتاجية.

إن قبول الابتكارات التكنولوجية الناتجة عن الجهد الذهني باعتبارها السبب الرئيسي لرفاه الدول يعطي بعداً جديداً للتعريف الكلاسيكي لرأس المال. وفي ضوء هذه التقييمات يمكن أن نذكر أهم المدخلات التي تساعد البلد في تحقيق الرفاهية، وهي "المعلومات اللازمة للإنتاج".

ولكن المعلومات اللازمة للإنتاج لا تكفي. فالشخص الذي يستخدم المعلومات مهم أهمية المعلومات ذاتها وأحياناً أهم منها. فلا يمكن إنتاج معلومات جديدة إلا بوجود شخص ذي معرفة. ومن ثم فإن الإنسان ذا المعرفة، التي تقوم على أساس التكنولوجيا، هو أهم مصدر من مصادر الإنتاج، خاصة في البلدان النامية.

ومصادر زيادة الرفاه في الدول على المدى الطويل هي التكنولوجيات الجديدة ومعلومات الإنتاج الجديدة. ولما كان أساس معلومات الإنتاج الجديدة هو الجهد الذهني للإنسان، فإننا نعتمد على هؤلاء الناس من ذوي الذهن المفتوح الخلاق باعتبارهم أهم مورد على المدى الطويل. فلا رأس المال ولا أي عامل آخر يمكن أن يغني عن الجهد الذهني الخلاق. ولذلك فإننا نعتبر أن أهم عامل للرفاه الاجتماعي والشخصي هو الإنسان ذو المعرفة.

وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاديات الجديدة هي التي تكون عصر المعلومات. وتؤدي هذه التطورات إلى مفهوم جديد للثقافة. ومفهوم الثقافة أساساً هو العدالة والتوازن والمساواة. وفي هذه الحالة فإن المعلومات هي أهم بند في تحسين الرفاه الإنساني وتنوع الخدمات والنهوض بالإنتاجية.

وفي سياق عملية تبادل المعلومات تنشأ الحكمة التي تحكم العلاقات بين المجتمعات. فتبادل المعلومات يضيف مزيداً من المسؤوليات، ومن ثم فإن إسهام عصر المعلومات في تكوين الحكمة المشتركة هو أمر يساعد في تحقيقه سد الفجوة الرقمية.

وتؤدي تكنولوجيات الاتصالات إلى تسهيل المشاركة في صنع القرار على المستوى المؤسسي وكذلك على المستوى الوطني. وقد أسهم النفاذ إلى التكنولوجيات إسهاماً كبيراً في تحقيق الديمقراطية.

كذلك يسهم تقاسم المعلومات في خلق شعوب واعية، وهذا من أهم عناصر تحقيق الرفاه الاجتماعي والشخصي.

وهكذا نجد أن إقامة ديناميات التنمية وتحسين المعلومات على أساس من الحكمة وإشاعة الديمقراطية، تتوقف على النفاذ إلى المعلومات والمشاركة فيها. ومن هنا تأتي أهمية اعتبار سد الفجوة الرقمية، من أجل تحقيق النفاذ إلى المعلومات على نحو منصف، وهو الموضوع الرئيسي للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، إنما هي مسألة هامة وسياسة إنمائية حكيمة.

ولكي تتحقق فوائد هذا النمو في تكنولوجيا المعلومات على نحو منصف وشامل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتحقيق مزيد من التعاون والتنسيق في هذه المجالات الهامة. ومن المعروف أن سرعة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت قد أحدثت ثورة في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في حياة الناس. فهذه التكنولوجيا تخلق كثيراً من الفرص الجديدة، ولكنها بسبب عدم المساواة في انتشارها تخلق أيضاً تحديات جديدة خاصة بظهور الفجوة الرقمية. لذلك ينبغي أن تسعى دول العالم، خاصة المتقدمة منها، إلى رأب هذه الفجوة بينها وبين الدول النامية.

وفي هذا الإطار أود أن أضيف بعض كلمات قليلة إلى موضوع الفجوة الرقمية. أولاً ما هي الفجوة الرقمية؟ إن هذا التعبير يستخدم على شكل واسع لوصف الشقة المتسعة في تكنولوجيات المعلومات بين العالم المتقدم والعالم النامي.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها بضع بلاد غنية ومنظمات غير حكومية، لا شك أن هناك خطراً حقيقياً من أن ينقسم العالم إلى من يملكون المعلومات ومن لا يملكونها. ونحن قلقون أشد القلق من اتساع الفجوة في التوزيع سواء بالنسبة للنفاذ أو الموارد أو الفرص بين البلدان والمناطق المختلفة.

ويسرنا أن الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات باعتباره إحدى الوكالات المتخصصة، معنيان باتخاذ خطوات ثابتة نحو تقريب الفجوة الرقمية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. فقد أنشأت الأمم المتحدة فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تيسير التوصلية العالمية ونشر فوائد الثورة الرقمية، كما أن الاتحاد الدولي للاتصالات سوف يقوم بتنظيم قمة عالمية مهمة بشأن مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية في العام القادم في جنيف. ولكن هذه الخطوات لا تكفي لسد الفجوة الرقمية بين العالم المتقدم والعالم النامي. فالمطلوب هو زيادة حساسية الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات والدول الغنية، خاصة الدول الثماني، إزاء هذه المسائل، وتخصيصها مزيداً من الأموال في ميزانياتها لتقريب الفجوة الرقمية. وأعتقد مخلصاً أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات الذي ينعقد في إسطنبول، وهي المدينة التي تربط بين القارتين، سيكون أحد المعالم الهامة على طريق سد الفجوة الرقمية.

إن استمرار الفقر والبؤس في العالم اليوم يعتبر من الأسباب العميقة والمهمة في التوتر العالمي. فهذه هي الظروف التي تتولد عنها الحروب. وبالإضافة إلى ذلك، تتسع فجوة المعلومات والتكنولوجيا وسائر أوجه عدم المساواة بين العالم الصناعي والبلدان النامية، وهذا مصدر آخر من مصادر التوتر. لذلك، فإن تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للتقدم التكنولوجي وتحسين نوعية حياة الإنسان وإقامة مجتمع المعلومات لا بد أن تقوم على مبادئ المساواة في الفرص والمشاركة والتكامل للجميع.

ومن المسائل الهامة الأخرى التي لا بد من مناقشتها، هي مسألة الإنترنت بالطبع، باعتبارها جزءاً مهماً من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالإنترنت لم تعد مجرد أداة تصل بين الناس والأعمال والحكومات والإعلام، وإنما هي أداة تدفع إلى إقامة اقتصادات جديدة تغير الطريقة التي يعيش بها الناس ويتعلمون ويعملون ويلعبون ويتفاعلون. لذلك لا بد من إيجاد توازن معقول بين مزايا الإنترنت ومساوئها.

ومسألة النفاذ الشامل والخدمة الشاملة هي من المسائل الهامة التي أود أن أتحدث عنها باختصار. فمفهوم الخدمة للجميع هو التزام أساسي للجميع، والالتزام أساسي ضمن حقوق الإنسان. فقد أرسى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق كل إنسان في حرية التعبير وحرية تلقي وتوصيل المعلومات والأفكار بأية طريقة بصرف النظر عن الحدود. كذلك تعترف المادة 10 من الميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالحق في الاتصال والنفاذ إلى المعلومات وحماية هذا الحق. ولكي تنفذ الحقوق التي تضمنها هذه المواد، لا بد من أن يتحقق لكل إنسان نفاذ إلى خدمات الاتصالات والمعلومات الأساسية. وتركيا، باعتبارها عضواً في الأمم المتحدة ومرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، تدرك مسؤولياتها في هذا الصدد وتبذل جهداً كبيراً لإتاحة خدمات اتصالات من نوعية جيدة لمواطنيها.

وتشهد عملية التحديث الكبيرة لهيكل الاتصالات في تركيا، التي بدأت في الثمانينات، على بداية عصر المعلومات في تركيا. وما لوحات التبديل الرقمية الحديثة والتوسع في شبكة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة الرقمية إلا ضمانات تقدمها تركيا لتثبت قدرتها والمهارات التي تتمتع بها في مجال الاتصالات.

وتعتبر تركيا، بالمقارنة بباقي الدول النامية، بل والأسواق المتقدمة في العالم، من كبار المستثمرين في مرافق الاتصالات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فهناك الآن 19 مليون مشترك في الشبكة الهاتفية العمومية المبدلة ونحو 18 مليون مشترك في النظام العالمي للاتصالات المتنقلة، ويبلغ متوسط عدد خطوط الهاتف لكل أسرة 2,6، وهو من أعلى المعدلات في العالم. وقد أولت الدولة قطاع تجهيزات الاتصالات أولوية من أجل تحديث البنية التحتية، وقد حققت خطوط الهاتف الثابت زيادة بلغت مليون خط سنوياً حتى عام 2000. ويجري تحرير القطاع تحت إشراف هيئة الاتصالات التركية التي أنشئت مؤخراً.

ولدى تركيا بنية أساسية حديثة ذات طاقة كبيرة، وأنظمة ساتلية، وكبل تلفزيوني وأنظمة للهاتف النقال الخليوي، وأنظمة فقرية للإنترنت، ولذلك فهي في مركز محترم من ناحية الاتصالات. وقد زاد عدد مستخدمي الإنترنت إلى 2,3 مليون مشترك في عام 2000، وهو ما يمثل قفزة تبلغ 609% بالمقارنة بعام 1999. ويبلغ العدد حالياً نحو 3 ملايين مشترك، أي بنسبة 22 في المائة من الأسر.

والآن حان وقت العمل لمساعدة البلدان النامية في سد الفجوة الرقمية، وأن نبني معاً عالماً يسوده السلام. ويحذوني عظيم الأمل في أن يعم السلام والتعاون سنواتنا القادمة. وأرحب بكم جميعاً مرة أخرى. وأشكركم كل الشكر.

التذييل الثالث

كلمة السيد يوشيو أوتسومي، الأمين العام للاتحاد في افتتاح المؤتمر

الاثنين، 18 مارس 2002

صاحب الفخامة السيد/أحمد نشدت سيزير، رئيس جمهورية تركيا،
صاحب المعالي الدكتور أوكتاي فورال، وزير المواصلات والاتصالات،
صاحب السعادة السيد/ايرول شاكر، محافظ إسطنبول،
السادة الضيوف الأتراك الموقرون،
أصحاب السعادة،

سيداتى وسادتي،

يسعدني ويشرفني أن أعلن افتتاح المؤتمر العالمي الثالث لتنمية الاتصالات الذي يعقده الاتحاد الدولي للاتصالات في إسطنبول، تلك المدينة التي تجمع بين العراقة والحداثة ويلتقي فيها الشرق بالغرب.

إن تركيا تنعم بالكثير، كما أنها أثبتت قدرتها على تحقيق الكثير في وقت قصير. ولقد تأكد ذلك بنجاحها في استضافة أكبر مؤتمر عالمي للاتصالات الراديوية في سنة 2000. ولذلك فعندما كنا نبحت عن مكان ملائم لعقد هذا المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، كان من دواعي سرورنا الخاص أن تستجيب تركيا بكل سرعة وترحاب. وها نحن هنا اليوم في تلك المدينة الجميلة.

وفي صباح اليوم، وأنا أنظر إلى مضيق البسفور من نافذة غرفتي بالفندق، تذكرت ما كتبه ذلك الإمام الصوفي العظيم، جلال الدين الرومي، الذي عاش في القرن الثالث عشر، في مكان لا يبعد كثيراً عن هنا، حيث قال:

اترك الجدول الضحل وراءك
وأبحر في النهر العميق الواسع
لا تكن كالنور الذي يجر المحراث
بل انظر إلى النجوم التي تدور فوق رأسك ...

وإذ كنت أتأمل في معاني تلك السطور، خطر على بالي أن هذا هو المؤتمر العالمي الثالث لتنمية الاتصالات. فكم حققنا بالفعل منذ سنة 1994؟ هل حولنا أنظارنا إلى النجوم أم أننا ما زلنا نبحر في مياه الجدول الضحلة؟

نعم، سوف أستبق الأحداث اليوم وأطرح عدداً من الأسئلة الصعبة لكي نفكر فيها جميعاً. فهل فعلنا ما يكفي لتنمية الاتصالات وتطويرها في العالم؟ وهل بدأت المنافع المترتبة على ذلك تتدفق على المزارعين الفقراء الذين يكادون في مراعي جبال الهيمالايا في نيبال، أو قبائل بابوا غينيا الجديدة، أو قبائل الهنود في البرازيل أو السكان في إفريقيا؟

للأسف لم يتحقق ذلك رغم ما حققناه من تقدم. عندما عقدنا أول مؤتمر عالمي لتنمية الاتصالات في بوينس آيرس في سنة 1994، كان هناك خط ثابت واحد فقط لكل 25 مواطناً من مواطني البلدان النامية. وعندما عقدنا مؤتمر فالتا في سنة 1998 كان هناك خط واحد فقط لكل 15 مواطناً، والآن في سنة 2002، يوجد خط ثابت واحد فقط لكل 10 مواطنين.

ولكن هل يُعد هذا المعدل في التنمية كافياً في العالم الذي يجري بخطى سريعة اليوم؟ كلا، وأخشى أن تكون المسافة التي قطعناها أقل كثيراً من المسافة التي يتعين علينا أن نقطعها.

فهناك 83 بلداً ما زالت الكثافة الهاتفية فيها أقل من 10 خطوط لكل 100 نسمة من السكان. و29 بلداً تبلغ فيها الكثافة الهاتفية أقل من 1%.

وفيما يتعلق بتوصيلات الإنترنت، هناك 63 بلداً تبلغ النسبة فيها أقل من 1%.

وعندما كنت طفلاً كانت أمي تحدثني عن أيام طفولتها، ومدرستها، وأحلامها. وكان من بين الأشياء الكثيرة التي قالتها لي "لقد كنت أريد الزواج من رجل لديه هاتف في منزله". ولكن حلمها لم يتحقق ولم تحصل على هاتف إلا بعد أن أصبحت جدة.

ففي السنوات السابقة التي عاصرها آباؤنا، كان من مظاهر الترف أن يكون لدى المرء هاتف في منزله. أما في عالم اليوم فقد أصبحت الاتصالات ضرورة من ضرورات الحياة، فبدونها لا تستطيع أن تعمل بكفاءة، ولا تستطيع أن تكون جزءاً من العالم الحديث، ولا تستطيع أن تشارك في المنافع التي تحققها الحياة الاقتصادية المزدهرة من حولنا.

ورسالي اليوم هي أن قطاع الاتصالات يجب أن يتخذ خطوات عاجلة لتزويد جميع سكان العالم بالاتصالات الأساسية. ويجب علينا أن ننظر نظرة جديدة إلى سياساتنا وأن نعدل هذه السياسات للمضي بسرعة على طريق تحقيق أهدافنا. كذلك فإننا عندما نستعرض برامجنا وتنفيذها ينبغي علينا أن نمنع التفكير بشكل أمين وأن نسأل أنفسنا، "هل تعمل هذه الرابطة التي تربط بيننا في مجال الاتصالات على تضيق الفجوة الرقمية، أم أنها تسهم بانتظام وبشكل غير مقصود في توسيع هذه الفجوة؟"

لقد اتخذت مبادرات كثيرة بشأن الفجوة الرقمية بداية من لجنة مايتلاند التي انعقدت منذ أكثر من خمسة عشر عاماً إلى فريق دوت التابع لمجموعة الدول الثماني والفرقة العاملة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة. وليس هناك وقت لإجراء نقاش من جديد في لجنة أخرى عن الأسباب التي تنطوي عليها متاهة بيروقراطية عميقة والتي تمنعنا من توفير وسائل الاتصالات الأساسية لسكان العالم. كلا، إن ما تتطلبه الساعة هو الشروع في حملة تعباً لها القوى للتأكد من أن كل قرية في العالم موصولة قبل القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي ستعقد بعد عامين من الآن.

ولتحقيق ذلك نحتاج إلى الشراكة النشطة من جانب القطاع العام والقطاع الخاص. فنحن على أي حال نتوخى جميعاً نفس الهدف: نريد جميعاً أن نرى العالم وقد اتصلت أجزأؤه بعضها ببعض. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو القوة الدافعة لنا، بدلاً من أن تسود الفرقة بيننا لاختلاف آرائنا حول طريقة بلوغه.

والتحدي الذي يواجهنا اليوم أكثر من أي وقت مضى هو تنظيم جوانب القوة في كلا القطاعين لتحقيق التآزر والفوائد للسكان، وخاصة في أقل البلدان نمواً حيث لم يحرز إلا نجاح محدود في مجال النفاذ إلى سبل الاتصالات.

ويرجع ذلك فيما أعتقد إلى أن هناك نقصاً في اندماج الرؤى بين القطاعين العام والخاص. ففي كثير من البلدان انصب التأكيد على ملء خزائن الدولة عن طريق رسوم التراخيص على نحو يفتقر في بعض الأحيان إلى الوعي بالحلقة المفرغة: فكلما ارتفعت الرسوم ارتفعت التعريفات التي يدفعها المستهلك. يضاف إلى ذلك من الناحية الأخرى أن القطاع الخاص لم يدرك تماماً الإمكانيات التجارية الطويلة الأجل التي تتيحها أسواق الهاتف العالمية.

واسمحوا لي أن أقدم لكم بعض النماذج لتوضيح إمكانيات الأسواق العالمية.

في سنة 2001 كانت حصيلة الإيرادات من المشتركين على نطاق العالم في الهاتف ذي الخط الثابت، والبالغ عددهم ملياراً، ما يناهز 570 مليار دولار أمريكي. ولو أن البلدان النامية استطاعت أن تصل إلى مستويات من كثافة الخطوط الهاتفية مشابهة لما هو قائم في البلدان المتقدمة، لكان بوسع الصناعة أن تتوقع إيرادات عالمية تفوق 1,5 تريليون دولار في السنة، أي ثلاثة أمثال المبلغ المتحقق في الوقت الحاضر.

وفي سنة 2001 كانت حصيلة الإيرادات من مستخدمي الهاتف المتنقل ما يقل قليلاً عن 300 مليار دولار. وعندما يصل معدل تغلغل الهاتف المتنقل في البلدان النامية إلى مستوى نظيره في البلدان المتقدمة ستبلغ الإيرادات حوالي 1,2 تريليون دولار، أو أربعة أمثال المستوى السائد اليوم.

والواقع، إن معظم النمو المتحقق اليوم في مجال الاتصالات يحدث في البلدان التي لديها بني تحتية سيئة للاتصالات ولكن الطلب فيها مرتفع والطلب لا يفي بالحاجة.

وفي العام الماضي، أقيم في البلدان النامية ثلاثة من بين كل أربعة خطوط ثابتة جديدة. وفي سنة 2001، تفوقت الصين على الولايات المتحدة بوصفها أكبر سوق للهاتف المتنقل في العالم، ولدى هيئة الهاتف المتنقل بالصين (تشاينا موبایل) أكثر من 65 مليون مشترك، وبذلك تكون أضخم شركة للهاتف المتنقل في العالم.

وهكذا، فإن الزبون العالمي يسكن في الشمال وفي الجنوب، في الشرق وفي الغرب، لأن فرص الأعمال متاحة في كل مكان. ليس مطلوباً أن تبحث عن زبائن، فهم موجودون بكثرة في العالم النامي.

لذلك، فإن أدعو اليوم كلا القطاعين العام والخاص إلى أن يعملوا على دفع العالم إلى عصر جديد تنتشر فيه الاتصالات لتعم الوجود، ويتم فيه تسخير التكنولوجيات الجديدة لتعم فوائدها الجميع وتقديم تلك الخدمات بأسعار يتحملها المستعملون المخلصون. وأكرر: إن المسألة الرئيسية هي توفير الاتصالات بأقل قدر من التكلفة، لا من حيث القيمة الدولارية ولكن من حيث قدرة البيئات المحلية في البلدان النامية على تحملها، ففي هذه البلدان توجد أغلبية السكان، في المناطق الريفية والمنعزلة والمنخفضة الدخل.

إن المهاتفة من جنيف إلى الولايات المتحدة تكلف أقل من 5 سنتات أمريكية للدقيقة، وهي نفس التكلفة لإجراء مهاتفة مع مدينة قريبة في فرنسا. إلا أن المهاتفة من جنيف إلى كثير من الدول الإفريقية تكلف أكثر من دولار للدقيقة، أي عشرين ضعفاً.

وإذا أمكن تخفيض هذه الأسعار فإن ذلك يتيح فرصة أفضل للإفريقيين للحاق بالعالم.

إن الناس في إفريقيا، والناس في كل مكان، يحتاجون إلى التكنولوجيا الحديثة للاتصال فيما بينهم وللنفاذ إلى عالم المعلومات. والناس في المناطق الريفية في جميع أنحاء العالم لا يحتاجون إلى خدمات عالية التقنية وغالية الثمن. كل ما يحتاجونه هو خدمات يعتمد عليها وفي متناول أيديهم.

إننا نتحدث بحماس عن خدمات الإنترنت، ولكن معظم سكان العالم ليس لديهم سبيل للنفاذ إلى خدمات الهاتف الأساسية. هل هذا معقول؟ أليس معنى هذا أننا نطالب الناس بركوب سيارة في الوقت الذي لا يملكون فيه دراجة؟ هل انشغلنا بموجة الإنترنت عن المتطلبات المباشرة الأساسية: ألا وهي التوصيلية الأساسية في جميع أنحاء العالم؛

إن علينا أن نخطط للتكنولوجيا في متوالية منطقية، تسير جنباً إلى جنب مع التعليم والصحة. يجب أن نسرّع في زيادة النفاذ إلى الاتصالات. فلنضع هدفاً عالمياً هو التوصيلية لكل قرية في جميع أنحاء العالم قبل انعقاد القمة العالمية في 2003.

وفي هذا المؤتمر أود أن نخرج من هنا بخطة عمل متآزرة متعددة الجوانب، تشتمل على مواعيد واقعية وأهداف عملية، وأفكار خلاقة لتمويلها، لا تعتمد على المنح والقروض ولكن تعتمد على تلاحم القطاعين العام والخاص، بحيث يصبح المجموع أكبر من مجموع الأجزاء.

ويجب أن نخرج من هنا ببداية مؤثرة في هذا الأسبوع نحو هذه الغاية.

وأود أن أختتم كلمتي بكلمات قالها داج همرشولد: "الذي ينظر إلى الأفق هو الذي يجد الطريق."

ولا بد أن نجد الطريق الصحيح لتحقيق التوصيلية، وأن نجد سريعا.

وأشكركم جميعاً وأقول لمدينة إسطنبول وشعبها والشعب التركي عامة: شكراً جزيلاً.

التذييل الرابع

ملاحظات ختامية من السيد حمدون توريه
مدير مكتب تنمية الاتصالات

سيدي الرئيس، أشكركم من أعماق قلبي على قيادتكم الرائعة لأعمال المؤتمر، فبفضل قيادتكم الرشيدة تمت أعمال المؤتمر في سلاسة ويسر.

أود أيضاً أن أشكر جميع الأعضاء وسائر المشتركين الذين أثنوا ثناءً عاطراً على مكتب تنمية الاتصالات. وكما قلت من قبل فإن الفضل يعود إلى جميع موظفي المكتب، فبغيرهم لم يكن من الممكن إنجاز ما تم من أعمال. وأود أن أطمئنكم بأن مكتب تنمية الاتصالات يحاول دائماً أن يسعى إلى الأفضل.

وأود أن أقول لجميع موظفي مكتب تنمية الاتصالات في إسطنبول وجنيف وسائر المكاتب في جميع أنحاء العالم إنني فخور بأن أكون واحداً من هذا الفريق. فأنا أدرك العمل الشاق الذي تؤديه وأديتموه في هذا المؤتمر وأقدره حق قدره، فقد أضفى على المؤتمر نجاحاً باهراً، وأرجو أن تواصلوا عملكم الممتاز!

وأود في هذه المناسبة أن أهنيئكم جميعاً على إسهاماتكم الممتازة ومقترحاتكم البناءة خلال هذه الأيام المثيرة من أعمال المؤتمر. فقد أتاح هذا المؤتمر لكم جميعاً، على اختلاف مناطقكم وخلفياتكم، أن تجتمعوا هنا وتتكلموا بلغة واحدة؛ هذه اللغة هي اللغة الرقمية. ولقد عملنا بالحكمة التركية الفائلة: "إذا كنت تعرف ألف شيء فاسأل من يعرف شيئاً واحداً".

إنها لمناسبة طيبة لا تتكرر كثيراً أن يشارك المرء جمهوراً بهذا الحجم في أحلامه، خاصة فيما يتعلق بشخصي، فأنا لا أجيد الحديث إلى الجماهير. مع ذلك اسمحوا لي أن أحاول اليوم قدر طاقتي. فمن أحلامي أن أرى جسراً عملاقاً جديداً يربط بين عالمين، جسر يمر عليه أقوام سعداء في طريقهم إلى أرض الوفرة. وأنا عادة لا أشارك في تفسير الأحلام ولكني أريد اليوم أن أشارككم كأصدقاء في تفسير هذا الحلم.

سيداتي سادتي،

ربما كان إحساس الفرحة الذي يعنينا اليوم تعبيراً عن الأمل في دخول أرض جديدة، أرض الفرص الرقمية. ولا بد أن هذه الفرحة تعبير عن إحالة الفجوة الرقمية إلى التقاعد. فلنجعل من مؤتمر تنمية الاتصالات 2002 معلماً من معالم التاريخ ونقطة تحول تاريخية. كلنا أمل ألا نتحدث في الغد عن الفجوة الرقمية وإنما عن الفرص الرقمية. واسمحوا لي أن أقتبس من اللورد كينز الذي قال: "ليست الصعوبة في الأفكار الجديدة ولكن في التحلي عن الأفكار القديمة" والوقت مناسب تماماً لهذه الخطوة، يجب أن نخرج من ضيق الفجوة الرقمية إلى سعة الفرص الرقمية. وبوسعنا أن نقول اليوم باطمئنان إننا أَلزَمنا أنفسنا بأن نقول وداعاً للفجوة الرقمية ومرحباً بالفرص الرقمية.

إن العصر الرقمي يمثل فتحاً جديداً أمام الإنجازات الإنسانية يجب أن يشرق على جميع البلدان. إن الاتصالات اللاسلكية عريضة النطاق وتقارب التكنولوجيات قد أدت إلى ثورة في النفاذ إلى المعلومات. فليكن ختام مؤتمرنا هذا ميلاداً للوليد الرقمي. ويجب أن نكون على اقتناع تام بأننا ملتزمون بنتائج هذا المؤتمر، فالكثافة الهاتفية في البلدان النامية وفي أقلها نمواً يمكن أن تتضاعف ثلاثة أضعاف أو أربعة قبل مؤتمرنا القادم لتنمية الاتصالات، ويمكن أن يصل النفاذ إلى الإنترنت إلى 25 في المائة على الأقل من سكان العالم، وأن تكون كل مدرسة متصلة بالإنترنت بحيث تتاح المعرفة لكل أطفال العالم. وعلينا جميعاً أن نتخذ الخطوة الصعبة بتحويل كلماتنا إلى أفعال حيث قمنا اليوم ببناء الجسر الذي يعبر الفجوة الرقمية إلى الفرص الرقمية.

ولا شك أننا نواجه تحديات كثيرة وعلينا أن نحولها إلى فرص للنجاح. ولنتذكر مقولة كونفوشيوس الشهيرة "إن أعظم أمجادنا ليست في أننا لا نفشل وإنما في أننا ننهض بعد كل فشل". وإذا أردنا أن نمهد الطريق لتحقيق أفضل نمو لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا يقوم على أسس تكنولوجية وخلاقة مع الاستفادة من الميزة النسبية لكل منا فإن طريقنا هو الوصول إلى أعلى مستويات التنمية البشرية، وعلينا في سبيل ذلك أن نركز على تغيير نواحي الضعف لدينا إلى عوامل قوة والاستفادة بكل الفرص المتاحة لتحقيق النفع الوفير لمجموع الأعضاء.

وأود في نهاية كلمتي أن أشكر الحكومة التركية والشعب التركي على ما أتاحه لنا من مرافق وكرم ضيافة، ومن جو أضيف على أعمالنا روح الجهد والتوافق. وأود أن أتوجه بالشكر إلى رئيس المؤتمر وإلى الأمانة، كما أود أن أشكر أمانة الاتحاد الدولي للاتصالات التي جعلتني أحس بالفخر لكوني عضواً في هذا الفريق. وأظنكم توافقوني على توجيه شكر خاص لأمين المؤتمر السيد بيير غانييه، وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام ونائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات على ما أبدياه من حكمة ودعم سواء في العملية التحضيرية للمؤتمر أو في المؤتمر نفسه. كما أدين بالشكر لزميلي مدير مكتب الاتصالات الراديوية ومدير مكتب تقييس الاتصالات. وأود أيضاً أن أعرب عن شكري إلى المترجمين ومدوني المحاضر وكل من قام بأعمال التنسيق والعمل في المؤتمر. كما لا يفوتني أن أوجه شكري إلى رؤساء ونواب رؤساء اللجان وأفرقة العمل والأفرقة المخصصة وسائر الهيئات، وأن أرحب برؤساء ونواب رؤساء لجان الدراسات الجدد في قطاع تنمية الاتصالات.

سيداتي سادتي،

أود في الختام أن أهنيكم جميعاً مرة أخرى على الروح الإيجابية التي تعبر عن ولاء شديد لقضية التنمية، وأتطلع إلى مزيد من فرص النجاح لما يجمعنا من شراكات. وكما نقول في إفريقيّا: "إن الحكمة كالشجرة الضخمة لا يستطيع فرد بمفرده أن يحيط بها". وأدعو الله أن تستمر هذه الشعلة التي أوقدناها في إسطنبول!

واسمحوا لي أن أكرر الكلمات الأخيرة الواردة في إعلان إسطنبول: "إننا نتطلع إلى أن تؤدي مناقشات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 2002، وخاصة خطة عمل إسطنبول، إلى نفع عظيم للبشرية، وخاصة لأقل البلدان نمواً، بالاستفادة من خدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحويل الفجوة الرقمية اليوم إلى فرص رقمية حقيقية".

وأكرر شكري لكم جميعاً.

التذييل الخامس

ملاحظات ختامية من السيد يوشيو أوتسومي،
الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

إسطنبول، تركيا - 27 مارس 2002

السيد الرئيس،
أصحاب السعادة،
سيداتى، ساداتى،

إن المؤتمر العالمي الثالث لتنمية الاتصالات على وشك الاختتام.

وبفضل مضيفينا من حكومة وشعب تركيا شعرت في هذا المؤتمر بوجود روح طيبة من العمل بين أعضاء الوفود للالتقاء لحل المشاكل العاجلة في تنمية الاتصالات وخاصة تضيق الفجوات بين البلدان من ناحية البنية التحتية.

واسمحوا لي أن أهنئكم على إنجازات هذا المؤتمر. فقد كان ذلك نتيجة العمل الشاق الذي قام به أعضاء الوفود تحت قيادة فعالة جدا من الرئيس السيد يوردال. ويشترك في هذا النجاح كل الأعضاء الآخرين في اللجنة التوجيهية وكذلك رؤساء ونواب رؤساء اللجان وأفرقة العمل والأفرقة المخصصة وأشكرهم جميعاً لكفاءة عملهم.

ووفقاً للتقليد الطيب الذي يتبعه الاتحاد يتعين منح الميدالية الفضية للاتحاد إلى الرئيس. ولكنه حصل على ميدالية فضية فعلاً منذ سنتين. ونظراً لأنه أول من رأس اجتماعين كبيرين من اجتماعات الاتحاد فقد اتخذت إجراء خاصاً، وهو سكّ ميدالية ذهبية لتكريم صبره وتسامحه بدون حدود. والسيد يوردال هو أول من يحصل على الميدالية الذهبية للاتحاد.

أصحاب السعادة وأعضاء الوفود الموقرون،

بعد أن أمضينا الساعات والأيام الطوال نناقش ونناقش أربعة ملايين صفحة - لقد طبعنا أربعة ملايين صفحة في هذا المؤتمر - فأني أرجو أن يكون ناتج هذا العمل الكبير والجهد الضخم مثمراً وأن يؤدي إلى فوائد ملموسة للمحتاجين في العالم.

وينبغي أن تغادروا هذا المؤتمر تدفعكم الرغبة لسد الفجوة الرقمية والتصميم لمدّ النفاذ إلى الاتصالات إلى جميع القرى عندما يحين عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

أتمنى لكم سلامة العودة إلى الوطن "وتشكري" للموظفين الأتراك الذين تعاونوا معنا بكفاءة طوال هذا المؤتمر.

شكراً لكم.

التذييل السادس

ملاحظات ختامية من السيد فاتح يوردال

شَكَرَ الرئيس جميع المتحدثين لكلماتهم الرقيقة. وقال إن مصدر سعادته الكبيرة أن يرأس مؤتمر الاتحاد في تركيا ولكن ما كان له أن ينجز مهمته بدون الدعم المقدم إليه بدون حدود من موظفيه ومن بلده. وأشار إلى الأعمال التحضيرية الواسعة قبل المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية - 2000 والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002، فقال إنه عندما سئل عن السبب في رغبته في المشاركة في هذه المهمة الهائلة أجاب بأن خدمة الاتحاد تعني خدمة العالم بأكمله. وليس من الضروري أن تكون هناك أسباب أخرى. وتحدث من منظور هيئة تنظيم الاتصالات فقال إن البشرية كلها يجب أن تتمتع بالنفوذ إلى الاتصالات. ولذلك يسره أن المؤتمر قد أعلن التزامه بتحويل الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية.

وشَكَرَ كل من ساهم في نجاح المؤتمر وخاصة كل من قدم له الدعم في مهمة رئاسته وأعلن بذلك اختتام المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002.

التذييل السابع

المختصرات والأسماء المختصرة

خطة عمل بوينس آيرس	BAAP
مكتب تنمية الاتصالات	BDT
مكتب الاتصالات الراديوية	BR
الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات	GATS
البنية التحتية العالمية للمعلومات	GII
المجتمع العالمي للمعلومات	GIS
الأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية	GMPCS
تنمية الموارد البشرية/إدارة الموارد البشرية	HRD/HRM
الاتصالات المتنقلة الدولية 2000	IMT-2000
خطة عمل إسطنبول	ISAP
الاتحاد الدولي للاتصالات	ITU
قطاع تنمية الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات	ITU-D
قطاع الاتصالات الراديوية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات	ITU-R
قطاع تقييس الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات	ITU-T
أقل البلدان نمواً	LDC
مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا	NEPAD
المنظمات غير الحكومية	NGO
جمعية الاتصالات الراديوية	RA
المؤتمرات الإقليمية لتنمية الاتصالات	RTDC
الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات	TDAG
مكتب تقييس الاتصالات	TSB
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
خطة عمل فاليتا	VAP
القمة العالمية لمجتمع المعلومات	WSIS
المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات	WTDC
منظمة التجارة العالمية	WTO
المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات	WTPF
الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات	WTSA

التذييل 8

قائمة الوثائق

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
1		جدول أعمال المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002	
2	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	مساهمة في مشروع تقرير بشأن تحليل بيئة الاتصالات	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
3	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	لجنة دراسات التنمية 1: مشاريع المسائل الجديدة والمراجعة	اللجنة 4، اللجنة 5
4	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	لجنة دراسات التنمية 1 و2: مشروع مسألة جديدة بشأن التوصل البيئي	اللجنة 4، اللجنة 5
4rev1	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	لجنة دراسات التنمية 1 و2: مشروع مسألة جديدة بشأن التوصل البيئي	اللجنة 4، اللجنة 5
5	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	لجنة دراسات التنمية 2: مشاريع المسائل الجديدة والمراجعة	اللجنة 4، اللجنة 5
6	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	المراجعة المقترحة للقرار 9 الصادر عن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، 1998: مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في إدارة طيف الترددات	اللجنة 4
7	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	مشروع مراجعة التوصية 9 عن الطب عن بعد	اللجنة 4
8	إريتريا	مشروع مسألة جديدة بشأن إعداد كتيب للبلدان النامية عن المنهجيات الأساسية لحساب الرسوم الوطنية لاستعمال الطيف	اللجنة 4
9	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	مقترحات بشأن هيكل لجنتي دراسات التنمية وأساليب عملهما	اللجنة 5
10	المؤتمر الدولي لحركة الاتصالات	مشروع مقترح بشأن إعداد دورات تدريبية في مجال هندسة حركة الاتصالات، استناداً إلى الكتيب الخاص بهندسة حركة الاتصالات	اللجنة 4
11	لجنة دراسات التنمية 1	تقرير الرئيس	اللجنة 4
11corr1	لجنة دراسات التنمية 1	تقرير الرئيس	اللجنة 4
12	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	مدخلات لصياغة الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية للفترة 2003-2006	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
13	الاتحاد الدولي للاتصالات	ميزانية المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2002	اللجنة 2
14	جمهورية بورندي	إعادة تعريف الفجوة الرقمية	الجلسة العامة
15	جمهورية مصر العربية	الشبكة الإفريقية العربية الإقليمية للطب عن بعد ART-NET	اللجنة 4، اللجنة 5

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
16	جمهورية قيرغيزستان، الاتحاد الروسي، تركمانستان، جمهورية كازاخستان	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4
17	منظمة الكومنولث للاتصالات	مساهمة في أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
18	البلدان الأوروبية	مقترحات أوروبية مشتركة بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
18add1	البلدان الأوروبية	مقترحات أوروبية مشتركة بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
18add2	البلدان الأوروبية	مقترحات أوروبية مشتركة بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
18add3	البلدان الأوروبية	مقترحات أوروبية مشتركة بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
18add4	البلدان الأوروبية	مقترحات أوروبية مشتركة بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
18add5 (بالإنكليزية فقط)	البلدان الأوروبية	مقترحات أوروبية مشتركة بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
18corr1	البلدان الأوروبية	مقترحات أوروبية مشتركة بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
18rev1	البلدان الأوروبية	مقترحات أوروبية مشتركة بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
19	أنظمة سيسكو	مقترحات لتعزيز تنمية الموارد البشرية لنشر استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على أساس دائم	اللجنة 4
20	الجمهورية العربية السورية	مقترحات لتحسين القرارين 2 و16 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليثا، 1998)	الجلسة العامة
21	كوستاريكا	دعم مكتب تنمية الاتصالات باعتباره وكالة تنفيذية لمشاريع تنمية الاتصالات	اللجنة 5
22	شركة الاتصالات البلغارية - بلغاريا	النتائج المتوقعة من المؤتمر العالمي القادم لتنمية الاتصالات - 2002	اللجنة 4
23	الجمهورية العربية السورية	مقترحات لتحسين القرارين 17 و20 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليثا، 1998)	اللجنة 4
24	معهد الأبحاث الطبية في جامعة توكاي	نماذج تكاليف التشغيل ذاتي التمويل لأغراض الطب عن بُعد - لجنة الدراسات 2	اللجنة 4
25	الاتحاد الروسي	الفرص المتاحة للطب عن بُعد: نماذج من التطبيق العملي	اللجنة 4
26	تركيا	مقترح من جمهورية تركيا بشأن المسألة 6 التي تدرسها لجنة الدراسات 1	اللجنة 4
27	تليكوم تركيا	مساهمة في أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
28	الاتحاد الروسي	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة
28add1	الاتحاد الروسي	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
28rev1add1	الاتحاد الروسي	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة
28add2 (بالإنكليزية فقط)	الاتحاد الروسي	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة
29	الاتحاد الروسي	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة
29add1	الاتحاد الروسي وجمهورية أوزبكستان	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة
30	الولايات المتحدة الأمريكية	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 4، اللجنة 5
31	الجمهورية العربية السورية	مشروع قرار بشأن دور قطاع التنمية في التحضير لل قمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي تنفيذ مقرراتها	الجلسة العامة
31rev1	الجمهورية العربية السورية	مشروع قرار بشأن دور قطاع التنمية في التحضير لل قمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي تنفيذ مقرراتها	الجلسة العامة
32	جمهورية الكاميرون	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 4، اللجنة 5
33	المملكة الأردنية الهاشمية	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 4، اللجنة 5
34	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 5
34rev1	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 5
35	اجتماع قطاع تنمية الاتصالات للتنسيق للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002	تقرير رئيس اجتماع التنسيق للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (جنيف، 14-15 يناير 2002)	الجلسة العامة، اللجنة 4
36	الهيئة التنظيمية للاتصالات في الهند	مساهمة في أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4
37	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	نتائج الدورتين المعقودتين للهيئات التنظيمية	اللجنة 4
38	الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا	الحالة الراهنة وتوقعات تطور التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا	الجلسة العامة
39	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	تقرير عن أنشطة المكتب فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 1998	الجلسة العامة
39add1	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	تقرير عن أنشطة المكتب فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 1998	الجلسة العامة
40	المؤتمر الدولي لحركة الاتصالات	مقترح بشأن مسألة جديدة تحت الرقم 16/2: أدوات تخطيط الشبكات (توسيع اختصاص برنامج الاتحاد الدولي للاتصالات لتخطيط الشبكات بمساعدة الحاسوب (بلانيتو))	اللجنة 4
41	الجمهورية العربية السورية	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
42	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	تقرير مقدم من فريق الخبراء المعني بموضوع المهاتفة باستعمال بروتوكول الإنترنت/قطاع تنمية الاتصالات (الاستنتاجات والقضايا الرئيسية المتصلة بالجزء 3 من الرأي دال)	الجلسة العامة، اللجنة 4
42add1	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	موجز تقرير لجنة الدراسات عن تكنولوجيا شبكات بروتوكول إنترنت	الجلسة العامة، اللجنة 4
43	رئيس لجنة دراسات التنمية 2	تقرير لجنة الدراسات 2	الجلسة العامة، اللجنة 4
44	دولة إسرائيل	حلقة دراسية تكنولوجية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا	الجلسة العامة، اللجنة 4
45	جمهورية إيران الإسلامية	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة 4، اللجنة 5
46	الشركة التونسية للاتصالات	قيام قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد بمساعدة مشغلي الاتصالات في عملية الانتقال من شبكات الاتصالات التي تقوم على تكنولوجيا تبديل الدارات (تعدد الإرسال بتقسيم زمني) إلى شبكات تقوم على تكنولوجيا تبديل الرزم (أسلوب النقل اللازماني وبروتوكول الإنترنت)	الجلسة 4
47	جمهورية البرازيل الاتحادية	برنامج جديد لمسألة المساواة بين الجنسين	الجلسة العامة
48	الاتحاد الإفريقي للاتصالات	مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
49	المكسيك	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة 4، اللجنة 5
50	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	قائمة الوثائق (1-50)	
51	جمهورية إفريقيا الوسطى	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
52	جمهورية توغو	مساهمة مقدمة من المركز الإقليمي لصيانة الاتصالات في لومي	الجلسة 4، اللجنة 5
52add1 (بالفرنسية فقط)	جمهورية توغو	مساهمة مقدمة من المركز الإقليمي لصيانة الاتصالات في لومي	الجلسة 4، اللجنة 5
53	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	تقرير بشأن أنشطة الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات	الجلسة 5
54	تونس	تونس وتكنولوجيا الاتصالات: الاستراتيجية التونسية	الجلسة العامة، اللجنة 4
55	جمهورية الغابون	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة 4
56	المكسيك	تطوير وتوسيع وتشغيل شبكات وخدمات الاتصالات لخدمة البرامج الإقليمية للتعليم عن بُعد في منطقة الأمريكتين	الجلسة 4، اللجنة 5
57	تركيا	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	الجلسة 4، اللجنة 5
58	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	الاتجاهات السائدة في إصلاح الاتصالات 2002: التنظيم الفعال	الجلسة 4
59	شيلي	الفجوة الرقمية	الجلسة العامة، اللجنة 4

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
60	مركز الأمم المتحدة للتدريب والبحث	مساهمة مركز الأمم المتحدة للتدريب والبحث في خطة عمل فالييتا بالتعاون مع قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات والأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات	الجلسة العامة، اللجنة 4
61	جمهورية البرازيل الاتحادية	مراجعة أساليب العمل في لجان الدراسات بقطاع تنمية الاتصالات	اللجنة 4، اللجنة 5
62	جمهورية البرازيل الاتحادية	الفصل الخاص بخطة عمل إسطنبول	الجلسة العامة
63	بوركنيا فاسو، بوليفيا، ملاوي، نيبال	النهوض بالسياسات الوطنية من أجل النفاذ الشامل	اللجنة 4
64	قطاع تنمية الاتصالات	التحضيرات للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 2002	الجلسة العامة
65	جمهورية كينيا	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 4
66	الترويج	سد الفجوة الرقمية: تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في المسائل التنظيمية لقطاع تنمية الاتصالات وأعماله	اللجنة 5
67	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً	اللجنة 4، اللجنة 5
68	الاتحاد الدولي للاتصالات	القمة العالمية لمجتمع المعلومات	الجلسة العامة
69	جمهورية ألمانيا الاتحادية	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 4، اللجنة 5
70	فرنسا	الصحة عن بُعد والطب عن بُعد: تشجيع الصحة عن بُعد في البلدان النامية	اللجنة 4، اللجنة 5
71	معهد الإدارة التنفيذية للاتصالات في كندا	النفاذ الشامل والاستدامة	اللجنة 4
72	الشركة الوطنية للاتصالات في السنغال	المساهمة في أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
73	ألكاتل	مقترحات من أجل إدخال تكنولوجيات جديدة مستدامة للمعلومات والاتصالات	اللجنة 4
74	فرنسا	المجموعات الإقليمية للهيئات التنظيمية	اللجنة 4، اللجنة 5
75	المكسيك	خطط تنمية الاتصالات لصالح السكان الأصليين	اللجنة 4
75rev1 (الإسبانية فقط)	المكسيك	خطط تنمية الاتصالات لصالح السكان الأصليين	اللجنة 4
76	اتحاد الاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ	مساعدة قطاع الاتصالات للقطاع الإذاعي	اللجنة 4
77	تونس	النهج التونسي إزاء التجارة الإلكترونية	الجلسة العامة، اللجنة 4
78	تونس	تعديل القرار 15: البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا	اللجنة 4، اللجنة 5
79	جمهورية كوريا	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 4، اللجنة 5
80	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	فريق المهام اليوغوسلافي المعني بقضايا الجنسين	اللجنة 4
81	تليفونكا	أنشطة هيئة الحوار العالمي لبيوت الأعمال حول التجارية الإلكترونية بشأن الفجوة الرقمية	الجلسة العامة، اللجنة 4
82	لبنان	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 4

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
82rev1	لبنان	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 4
83	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مساهمة في أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
83corr1 (بالإسبانية فقط)	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مساهمة في أعمال المؤتمر	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
84	جمهورية أوغندا، جمهورية كينيا	توقيت المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات	الجلسة العامة، اللجنة 5
85	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 4، اللجنة 5
86	جمهورية كوريا	مقترح بشأن خطوط المشتركين الرقمية القائمة على الإنترنت عريضة النطاق	اللجنة 4
87	كندا	سد الفجوة الرقمية في المناطق الريفية والنائية: تجربة كندا والدروس المستفادة	اللجنة 4
88	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	قضايا الإصلاح في قطاع تنمية الاتصالات	الجلسة العامة، اللجنة 5
89	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	نظرة الاتحاد بشأن سد الفجوة الرقمية	الجلسة العامة
90	اتحاد الإذاعات لآسيا والمحيط الهادئ	استمرار الدعم التمويلي لمراكز التميز التابعة لقطاع تنمية الاتصالات	اللجنة 4، اللجنة 5
91	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	تقرير فريق المهام المعني بالمساواة بين الجنسين	الجلسة العامة
91add1	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	تقرير فريق المهام المعني بالمساواة بين الجنسين	الجلسة العامة
92	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	تقرير بشأن استبيان مسح المساواة بين الجنسين	الجلسة العامة
93	جمهورية إندونيسيا	المبادرة الإندونيسية لسد الفجوة الرقمية: نهج متكامل لإزاء تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات الحكومية الإلكترونية	الجلسة العامة
94	جمهورية إندونيسيا	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 4
95	جمهورية موريتانيا الإسلامية	نهج استراتيجية لسد الفجوة الرقمية	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
96	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	استخدام الإنترنت بشكل إيجابي	اللجنة 4
96add1	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	استخدام الإنترنت بشكل إيجابي	اللجنة 4
97	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	تنمية الموارد البشرية وتعزيز المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	اللجنة 4
97add1	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	تنمية الموارد البشرية وتعزيز المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	اللجنة 4
98	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	أمن المعلومات	اللجنة 4

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
98add1	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	أمن المعلومات	اللجنة 4
99	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	استراتيجيات التحول من الشبكات الموروثة إلى شبكات الجيل القادم القائمة على بروتوكول إنترنت	اللجنة 4
99add1	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	استراتيجيات التحول من الشبكات الموروثة إلى شبكات الجيل القادم القائمة على بروتوكول إنترنت	اللجنة 4
100	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	قائمة الوثائق (100-51)	
101	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	سد الفجوة الرقمية	اللجنة 4
101add1	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	سد الفجوة الرقمية	اللجنة 4
101rev1	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	سد الفجوة الرقمية	اللجنة 4
102	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	مبادرات تنظيمية لمكتب تنمية الاتصالات	اللجنة 4
103	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	مبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت	اللجنة 4
103rev1	اتحاد الإذاعات لآسيا والمحيط الهادئ	مبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت	اللجنة 4
103rev2	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	مبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت	اللجنة 4
103rev3	لجنة الصياغة	مبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت	
103add1 (بالإنكليزية فقط)	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	مبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت	اللجنة 4
104	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	التواجد الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	اللجنة 5
105	اتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات	قيام فريق عمل باستعراض مشروع الخطة الاستراتيجية في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات	الجلسة العامة
106	المملكة المغربية	مشروع رائد لإنشاء مركز توثيق رقمي إلكتروني على الخط مرتبط بشبكات العبور الدولية	اللجنة 4، اللجنة 5
107	جمهورية الكونغو الديمقراطية	مساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة	اللجنة 4، اللجنة 5
108 (بالإنكليزية فقط)	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	قائمة المسائل الخاصة بلجان دراسات التنمية في الاتحاد التي ينظر فيها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 2002	اللجنة 4

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
108rev1	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	قائمة المسائل الخاصة بلجان دراسات التنمية في الاتحاد التي ينظر فيها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 2002	اللجنة 4
109	سيمنز	الإنترنت للجميع - بروتوكول إنترنت، الإصدار السادس: توصيات بشأن مسيرة الإصدار السادس حتى عام 2005	الجلسة العامة
110	جمهورية باكستان الإسلامية	تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لسد الفجوة الرقمية	الجلسة العامة
111	جمهورية باكستان الإسلامية	تقديم مساعدة تقنية ومنح لإعادة الهيكلة المؤسسية من أجل إثراء رأس المال البشري في البلدان النامية	اللجنة 4
112	المملكة المغربية	مشروع مسألة جديدة بشأن تنفيذ قاعدة بيانات عن صيغ حساب رسوم الترددات	اللجنة 4
113	المملكة المغربية	إنشاء قاعدة بيانات للمواصفات التقنية لتجهيزات الاتصالات	اللجنة 4
114	المملكة المغربية	خطوط توجيهية بشأن التوصيل البيني في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً	اللجنة 4
115	الاتحاد الدولي للاتصالات	اتفاق بين حكومة جمهورية تركيا والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات	اللجنة 2
115corr1 (فرنسي وإسباني وصيني وروسي)	الاتحاد الدولي للاتصالات	اتفاق بين حكومة جمهورية تركيا والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات	اللجنة 2
116	الاتحاد الدولي للاتصالات	مساهمة في نفقات المؤتمر	اللجنة 2
117	الاتحاد الدولي للاتصالات	المسؤوليات المالية للمؤتمرات	اللجنة 2
118	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مساهمة بشأن مسألة الجنسين (مساواة الجنسين)	اللجنة 4
119	الفريق غير الرسمي المعني بمشروع الخطة الاستراتيجية التابع للمجلس	مشروع الخطة الاستراتيجية التابع للمجلس للفترة 2003-2007	اللجنة 4
120	جمهورية بوليفيا	سد الفجوة الرقمية في منطقة أمريكا اللاتينية	اللجنة 4، اللجنة 5
121	أوكرانيا	مركز التدريب الإقليمي التابع للاتحاد الدولي للاتصالات	اللجنة 4
122	جمهورية تنزانيا المتحدة	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 4، اللجنة 5
123	المكسيك	اقترح بتوصية تنفيذ الدورات التدريبية على الاتصالات لتنمية الموارد البشرية وبناء الطاقات في منطقة الأمريكتين	اللجنة 4

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
123corr1	المكسيك	اقترح بتوصية تنفيذ الدورات التدريبية على الاتصالات لتنمية الموارد البشرية وبناء الطاقات في منطقة الأمريكتين	اللجنة 4
124	لجنة الدول الأمريكية للاتصالات	مساهمة في أعمال المؤتمر	اللجنة 4
124rev1 (بالإنكليزية فقط)	لجنة الدول الأمريكية للاتصالات	مساهمة في أعمال المؤتمر - مقترحات لجنة الدول الأمريكية	اللجنة 4
125	شركة اتصالات إيران	مساهمة في أعمال المؤتمر	اللجنة 4، اللجنة 5
126	الفريق المعني بالخططة الاستراتيجية التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات	مدخلات لصياغة الخططة الاستراتيجية لقطاع التنمية للفترة 2003-2007	اللجنة 4
126rev1	الفريق المعني بالخططة الاستراتيجية التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات	مدخلات لصياغة الخططة الاستراتيجية لقطاع التنمية للفترة 2003-2007	فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بالخططة الاستراتيجية وإعلان إسطنبول
127	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	الإفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات	الجلسة العامة، اللجنة 4
128	سيراليون	مشاريع قرارات بشأن اتخاذ تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نمواً	اللجنة 4، اللجنة 5
128add1 (بالإنكليزية فقط)		انضمام إلى الدول الموقعة	اللجنة 4، اللجنة 5
129	سيراليون	مشروع قرار بشأن تقديم مساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة	اللجنة 4، اللجنة 5، الجلسة العامة
130	الكويت	انضمام إلى الدول الموقعة	الجلسة العامة
131	مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات	توصيات من الفريق الفرعي المعني بمسائل القطاع الخاص إلى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002	الجلسة العامة
132		أمانة المؤتمر	
133	فريق العمل المعني بمسائل المساواة بين الجنسين	شروح لجدول الأعمال المؤقت	فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بمسائل المساواة بين الجنسين
133rev1	فريق العمل المعني بمسائل المساواة بين الجنسين	شروح	فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بمسائل المساواة بين الجنسين
134		الهيكل المقترح للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 18-27 مارس 2002) - هيئة رئاسة المؤتمر	

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
134corr1		الهيكل المقترح للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 18-27 مارس 2002) - هيئة رئاسة المؤتمر	
134corr2		الهيكل المقترح للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 18-27 مارس 2002) - هيئة رئاسة المؤتمر	
134corr3		الهيكل المقترح للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 18-27 مارس 2002) - هيئة رئاسة المؤتمر	
135	الفريق العامل التابع للجلسة العامة والمعني بدور القطاع الخاص	مشروع قرار - فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص	
135rev1	الفريق العامل التابع للجلسة العامة والمعني بدور القطاع الخاص	مشروع قرار - فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص	الفريق العامل التابع للجلسة العامة والمعني بدور القطاع الخاص
136		محضر الجلسة الافتتاحية الرسمية	
137		البرنامج الزمني	
137rev1		البرنامج الزمني	
137rev2		البرنامج الزمني	
137rev3		البرنامج الزمني	
137rev4		البرنامج الزمني	
138	الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أوغندا، باكستان، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجزائر، البحرين، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية إيران الإسلامية، جيبوتي، رواندا، زيمبابوي، السودان، سيراليون، غينيا-بيساو، فلسطين، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، النيجر، اليمن	القرار 18 المعدل - تقديم المساعدة التقنية الخاصة إلى السلطة الفلسطينية	الجلسة العامة
138corr1		القرار 18 المعدل - تقديم المساعدة التقنية الخاصة إلى السلطة الفلسطينية	الجلسة العامة

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
138rev1	الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أوغندا، باكستان، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجزائر، البحرين، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية إيران الإسلامية، جيبوتي، رواندا، زيمبابوي، السودان، سيراليون، غينيا-بيساو، فلسطين، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، النيجر، اليمن	القرار 18 المعدل - تقديم المساعدة التقنية الخاصة إلى السلطة الفلسطينية	الجلسة العامة
138add1rev1	الأردن، الإمارات العربية المتحدة، أوغندا، باكستان، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجزائر، البحرين، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية إيران الإسلامية، جيبوتي، رواندا، زيمبابوي، السودان، سيراليون، غينيا-بيساو، فلسطين، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، النيجر، اليمن	القرار 18 المعدل - تقديم المساعدة التقنية الخاصة إلى السلطة الفلسطينية	الجلسة العامة
138add2 (بالإنكليزية فقط)		القرار 18 المعدل - تقديم المساعدة التقنية الخاصة إلى السلطة الفلسطينية	الجلسة العامة
138rev2	لجنة الصياغة	القرار 18 المعدل - تقديم المساعدة التقنية الخاصة إلى السلطة الفلسطينية	
139	الصين	خطة العمل الناشئة عن نتائج الندوتين المعقودتين للهيئات التنظيمية	اللجنة 4
139rev1	الصين	خطة العمل الناشئة عن نتائج الندوتين المعقودتين للهيئات التنظيمية	اللجنة 4
140	البحرين		الجلسة العامة
141	هنغاريا	الجرائم الإلكترونية	اللجنة 4
141add1 (بالإنكليزية فقط)		انضمام إلى الدول الموقعة	اللجنة 4
142		إعلان بوينس آيرس لتنمية الاتصالات العالمية للقرن الواحد والعشرين	فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بالخطة الاستراتيجية وإعلان إسطنبول

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
143		إعلان فالتا	فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بالخطة الاستراتيجية
144		محضر الجلسة العامة الأولى	الجلسة العامة
144corr1 (بالإنكليزية فقط)		محضر الجلسة العامة الأولى	الجلسة العامة
144corr2		محضر الجلسة العامة الأولى	الجلسة العامة
145	فريق المهام المعني بالمساواة بين الجنسين	إدماج المساواة بين الجنسين في برامج قطاع تنمية الاتصالات	فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بمسائل المساواة بين الجنسين
146	دولة أفغانستان الإسلامية	مساعدة البلدان ذات الاحتياجات الخاصة: أفغانستان	فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بأقل البلدان نمواً
147	دولة إسرائيل	تقديم المساعدة التقنية الخاصة إلى السلطة الفلسطينية	الجلسة العامة
148	فرنسا	التنظيم ومجتمع المعلومات والتنمية	اللجنة 4
149		محضر الجلسة العامة الثانية	الجلسة العامة
149rev1		محضر الجلسة العامة الثانية	
150		محضر موجز للاجتماع الأول للجنة 4 (التخطيط والبرمجة)	اللجنة 4
151	الفريق المخصص 1 التابع للجنة 5	تقرير عن اجتماع الفريق المخصص 1 التابع للجنة 5	اللجنة 5
151rev1	الفريق المخصص 1 التابع للجنة 5	تفويض الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات للتصرف بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات	اللجنة 5
151rev2	لجنة الصياغة	تفويض الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات للتصرف بين المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات	
152 (بالإنكليزية فقط)	بنن وبوتسوانا وكينيا ومالاوي والسنغال وسنغافورة وتنزانيا وتشاد وتوغو وأوغندا وزيمبابوي	إنشاء برنامج للشباب في مكتب تنمية الاتصالات وإمكانية تنسيقه مع محفل الشباب	
152rev1	بنن وبوتسوانا وكينيا ومالاوي والسنغال وسنغافورة وتنزانيا وتشاد وتوغو وأوغندا وزيمبابوي	إنشاء برنامج للشباب في مكتب تنمية الاتصالات وإمكانية تنسيقه مع محفل الشباب	
152rev2	لجنة الصياغة	إنشاء برنامج للشباب في مكتب تنمية الاتصالات وإمكانية تنسيقه مع محفل الشباب	
152add1 (بالإنكليزية فقط)		انضمام إلى الدول الموقعة	
153	فريق العمل المعني بالخطة الاستراتيجية	المجموعة الأولى من النصوص المقدمة من فريق العمل المعني بالخطة الاستراتيجية إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
154 (بالفرنسية فقط)	جمهورية كوت ديفوار	مقترحات بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 4
155 (بالإنكليزية فقط)	اليونان	موارد الاتصالات في خدمة المساعدة الإنسانية	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
156 (بالإسبانية فقط)	بيرو	مسائل المساواة بين الجنسين	فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بمسائل المساواة بين الجنسين
157 (بالإسبانية فقط)	بيرو	تعريف الفجوة الرقمية	اللجنة 4
158 (بالإسبانية فقط)	بيرو	تجربة بيرو في مجال غرف الإنترنت العمومية	اللجنة 4
159 (بالفرنسية فقط)	سوتل تشاد	تنمية الاتصالات في تشاد	اللجنة 4
160	فنلندا وموريشيوس وفرنسا وكندا والبوسنة والهرسك وسويسرا	موارد الاتصالات في خدمة المساعدة الإنسانية	اللجنة 4
161		مجموعة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	لجنة الصياغة
162		محضر موجز عن الجلسة الأولى للجنة 5 (إجراءات وأساليب العمل)	اللجنة 5
163		محضر موجز عن الجلسة الثانية للجنة 4 (التخطيط والبرمجة)	
164		مجموعة من النصوص المقدمة من فريق العمل المعني بأقل البلدان نمواً إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
165		المجموعة الأولى من النصوص المقدمة من فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بمسائل المساواة بين الجنسين إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
166		مشروع تقرير الرئيس - الجلسة الخاصة بشأن سد الفجوة الرقمية	
167	الاتحاد الإفريقي للاتصالات	مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا	الجلسة العامة، اللجنة 4، اللجنة 5
168		محضر الجلسة العامة الثالثة	الجلسة العامة
169		المجموعة الأولى من النصوص المقدمة من فريق العمل التابع للجلسة العامة المعني بدور القطاع الخاص إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
170		محضر موجز عن الجلسة الخاصة بسد الفجوة الرقمية	الجلسة العامة
170rev1		محضر موجز عن الجلسة الخاصة بسد الفجوة الرقمية	الجلسة العامة

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
171	الفريق المخصص 1 التابع للجنة 5	قبول الكيانات أو المنظمات للمشاركة بصفة منتسب في أعمال قطاع التنمية	اللجنة 5
172	تركيا وترينيداد وتوباغو وسيرى لانكا والهند	النظر في احتياجات الاتصالات في حالات الكوارث في سياق أنشطة تنمية الاتصالات	اللجنة 4
172rev1	لجنة الصياغة	النظر في احتياجات الاتصالات في حالات الكوارث في سياق أنشطة تنمية الاتصالات	
173	بوتسوانا، وبوروندي، وتونس، والجزائر، وجنوب إفريقيا، والجمهورية الغابونية، وزامبيا، وزيمبابوي، ولبنان، ونيجيريا	مقترح مشترك بشأن أعمال المؤتمر	اللجنة 4
173add1		انضمام إلى الدول الموقعة	اللجنة 4
173add2 (بالإنكليزية فقط)		انضمام إلى الدول الموقعة	اللجنة 4
174		محضر موجز عن الجلسة الثانية للجنة 5 (سير الأعمال وأساليب العمل)	اللجنة 5
175 (بالإنكليزية والإسبانية فقط)	الأرجنتين، بوليفيا، كوستاريكا، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، المكسيك، نيكاراغوا، بيرو	Pilot integration project for ICT's	
175 (بالإنكليزية فقط)		انضمام إلى الدول الموقعة	اللجنة 4
176	الفريق المخصص 1 التابع للجنة 5	تنمية الموارد البشرية في فترات الدراسة المقبلة	اللجنة 5
177		فقدان الحق في التصويت	الجلسة العامة
178	الفريق المخصص 1 التابع للجنة 5	تشكيل لجان الدراسات	
179	الفريق المخصص 2 التابع للجنة 5	مواعيد المؤتمرات العالمية المقبلة لتنمية الاتصالات	اللجنة 5
180	الفريق المخصص 4 التابع للجنة 5	جمع المعلومات ونشرها	اللجنة 5
181	الفريق المخصص 4 التابع للجنة 5	البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا	اللجنة 5
182	الفريق المخصص 3 التابع للجنة 5	تعبئة الموارد والشراكة لتسريع تنمية الاتصالات	اللجنة 5
183	الفريق المخصص 3 التابع للجنة 5	التعاون الدولي	اللجنة 5

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
184	الفريق المخصص 3 التابع للجنة 5	تنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية	اللجنة 5
185	اللجنة 5	مشروع تقرير رئيس اللجنة 5 إلى الجلسة العامة	اللجنة 5
186	الفريق المخصص 4 التابع للجنة 5	التوصية XXX – المسودة الأولى	اللجنة 5
187	اليمن	انضمام إلى الدول الموقعة	الجلسة العامة
188	بيلاروس	انضمام إلى الدول الموقعة	الجلسة العامة
189	الفريق المخصص 1 التابع للجنة 5	تعزيز استعمال التجهيز الإلكتروني للوثائق في أعمال لجان دراسات قطاع التنمية	اللجنة 5
190	الفريق المخصص 2 التابع للجنة 5	تعزيز مشاركة البلدان النامية في أنشطة الاتحاد	اللجنة 5
191	الفريق المخصص 1 التابع للجنة 5	الإجراءات التي تطبقها لجان الدراسات	اللجنة 5
191rev1	لجنة الصياغة	الإجراءات التي تطبقها لجان الدراسات	
192	الفريق المخصص 1 التابع للجنة 5	تنفيذ واختبار أفرقة المشاريع	اللجنة 5
193	لجنة الصياغة	المجموعة الأولى من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
193rev1	لجنة الصياغة	مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في التسيير الإداري لطيف الترددات	
193rev2	لجنة الصياغة	مشاركة البلدان، لا سيما البلدان النامية، في التسيير الإداري لطيف الترددات	
194	اللجنة 4	مشروع البرنامج 1: الإصلاح التنظيمي	اللجنة 4
195		المجموعة الثانية من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
195rev1	فريق العمل المعني بالبلدان الأقل نمواً	البرنامج الخاص لصالح البلدان الأقل نمواً	
196	فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بدور القطاع الخاص	المجموعة الثانية من النصوص المقدمة إلى لجنة الصياغة من فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بدور القطاع الخاص	لجنة الصياغة
197	لجنة الصياغة	المجموعة الثالثة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
197rev1	لجنة الصياغة	إدماج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في برامج قطاع تنمية الاتصالات	
197rev2	لجنة الصياغة	إدماج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في برامج قطاع تنمية الاتصالات	
198	لجنة الصياغة	المجموعة الرابعة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
198rev1	لجنة الصياغة	فريق العمل التابع للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات والمعني بمسائل القطاع الخاص	
199	لجنة الصياغة	المجموعة الخامسة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
199rev1	لجنة الصياغة	مساهمة في صياغة الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية للفترة 2003-2007	
200	اللجنة 5	المجموعة الأولى من النصوص المقدمة من اللجنة 5 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
201	الجزائر، الأرجنتين، الكاميرون، مصر، فرنسا، جيبوتي، اليابان، جورجيا، موريشيوس، المكسيك، مالديف، روسيا، السنغال، أوكرانيا، أوزبكستان، سبيل (الأرجنتين، كولومبيا، الإكوادور، السلفادور، المكسيك، بنما، سورينام، أوروغواي)	تعزيز الطب عن بعد والصحة عن بعد	اللجنة 4
201add1 (بالإنكليزية فقط)		انضمام إلى الدول الموقعة	اللجنة 4
202	لجنة الصياغة	المجموعة السادسة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
202rev1	لجنة الصياغة	المسائل المتعلقة بالقطاع الخاص في أنشطة قطاع تنمية الاتصالات	
203	لجنة الصياغة	المجموعة السابعة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
203rev1	لجنة الصياغة	القرار [COM5-1]: قبول الكيانات أو المنظمات للمشاركة بصفة منتسب في أعمال قطاع تنمية الاتصالات القرار [COM5-2]: تعزيز استعمال المعالجة الإلكترونية للوثائق في أعمال لجان دراسات التنمية	الجلسة العامة
204	اللجنة 4	المجموعة الثانية من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
205	اللجنة 4	مجموعة من النصوص مقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
206	اللجنة 4	مجموعة من النصوص مقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
207 (بالإنكليزية فقط)	بوتسوانا	مشروع قرار جديد XXXX جمع ونشر المعلومات	اللجنة 4
208	اللجنة 5	المجموعة الثانية من النصوص المقدمة من اللجنة 5 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
209	اللجنة 4	المجموعة الثالثة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
210	اللجنة 2	محضر موحز عن الجلسة الأولى للجنة 2 (مراقبة الميزانية)	اللجنة 2
211	اللجنة 4	محضر موحز عن الجلسة الرابعة للجنة 4 (التخطيط والبرمجة)	اللجنة 4
212	المملكة العربية السعودية	انضمام إلى الدول الموقّعة	
213	اللجنة 5	المجموعة الثالثة من النصوص المقدمة من اللجنة 5 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
214	فريق العمل المعني بأقل البلدان نمواً	مشروع تقرير فريق العمل التابع للجلسة العامة والمعني بأقل البلدان نمواً	
215	جمهورية الغابون	انضمام إلى الدول الموقّعة	الجلسة العامة
216	اللجنة 5	المجموعة الرابعة من النصوص المقدمة من اللجنة 5 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
217	اللجنة 4	المجموعة الرابعة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
218	اللجنة 4	المجموعة السادسة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
219	اللجنة 4	المجموعة السابعة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
220	اللجنة 4	المجموعة الثامنة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
221	اللجنة 4	المجموعة التاسعة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
222	اللجنة 4	المجموعة العاشرة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
223	اللجنة 4	المجموعة الحادية عشرة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
224	اللجنة 4	المجموعة الثانية عشرة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
225	اللجنة 4	المجموعة الثالثة عشرة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
226	اللجنة 4	المجموعة الرابعة عشرة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
227	اللجنة 4	المجموعة الخامسة عشرة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
228	اللجنة 4	المجموعة السابعة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
229	اللجنة 4	المجموعة الثانية عشرة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
230	اللجنة 4	المجموعة السادسة عشرة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
231	لجنة الصياغة	المجموعة الثامنة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
231rev1	لجنة الصياغة	المجموعة الثامنة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
232	لجنة الصياغة	المجموعة العاشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
232rev1	التوصية [COM 5-A]	طلبات المساعدة التقنية للبلدان النامية	
233	لجنة مراقبة الميزانية	تقرير لجنة مراقبة الميزانية إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
233rev1	لجنة مراقبة الميزانية	تقرير لجنة مراقبة الميزانية إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
234	لجنة الصياغة	المجموعة التاسعة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
235	اللجنة 4	المجموعة الثامنة عشرة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
236	اللجنة 4	المجموعة التاسعة عشرة من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
237	الجزائر، الدانمرك، سويسرا، فرنسا، المغرب	اقترح بمراجعة القرار 21	الجلسة العامة
238 (بالإسبانية فقط)	سيتيل	Presentación de la agenda de conectividad para las Américas	الجلسة العامة
239	غير مخصص	–	
240	لجنة الصياغة	المجموعة الحادية عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
240rev1	لجنة الصياغة	المجموعة الحادية عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
241	لجنة الصياغة	المجموعة الثانية عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
241rev1		الإصلاحات التنظيمية	
242	اللجنة 4	المجموعة الحادية والعشرون من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
243	اللجنة 4	المجموعة الثانية والعشرون من النصوص المقدمة من اللجنة 4 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
244	فريق العمل المعني بالخطة الاستراتيجية	المجموعة الثانية من النصوص المقدمة من فريق العمل المعني بالخطة الاستراتيجية إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
245	الفريق العامل المعني بمسائل المساواة بين المرأة والرجل	تقرير الفريق العامل التابع للجلسة العامة والمعني بمسائل المساواة بين المرأة والرجل	
246	اللجنة 5	تقرير رئيس اللجنة 5 إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
247	لجنة الصياغة	المجموعة الثالثة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
247rev1	لجنة الصياغة	تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في أنشطة الاتحاد	
248	لجنة الصياغة	المجموعة الرابعة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
248rev1	لجنة الصياغة	تعبئة الموارد والشراكة لتسريع تنمية الاتصالات	
249	لجنة الصياغة	المجموعة الخامسة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
250	اللجنة 5	المجموعة الخامسة من النصوص المقدمة من اللجنة 5 إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
251	الإمارات العربية المتحدة	انضمام إلى الدول الموقعة	
252	اللجنة 4	المجموعة الثالثة والعشرون من النصوص المقدمة من اللجنة الرابعة إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
253	لجنة الصياغة	المجموعة السادسة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
254	لجنة الصياغة	المجموعة السابعة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
255	لجنة الصياغة	المجموعة الثامنة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
256	لجنة الصياغة	المجموعة التاسعة عشرة من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
257	اللجنة 5	محضر موجز عن الاجتماع الثالث للجنة 5 (سير العمل وطرائقه)	اللجنة 5
258	لجنة الصياغة	المجموعة العشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
258rev1	لجنة الصياغة	دعم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا	
259	لجنة الصياغة	المجموعة الحادية والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
259rev1	لجنة الصياغة	مشروع التكامل النموذجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
260	اللجنة 4	محضر موجز عن الاجتماع الثالث للجنة 4 (التخطيط والبرمجة)	اللجنة 4
261	اللجنة 4	المجموعة الرابعة والعشرون من النصوص المقدمة من اللجنة الرابعة إلى لجنة الصياغة	لجنة الصياغة
262	لجنة الصياغة	المجموعة الثانية والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
263	لجنة الصياغة	المجموعة الثالثة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
263rev1	لجنة الصياغة	الاستراتيجيات الإلكترونية والخدمات/التطبيقات الإلكترونية	
264	لجنة الصياغة	المجموعة الرابعة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
264rev1	لجنة الصياغة	برنامج التوصيل للأمريكتين وخطة عمل كيبوتو	
265	لجنة الصياغة	المجموعة الخامسة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
265rev1	لجنة الصياغة	تنمية الموارد البشرية في فترات الدراسة المقبلة	
266	لجنة الصياغة	المجموعة السادسة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	
266rev1	لجنة الصياغة	الصحة الإلكترونية (عما في ذلك الصحة عن بعد/الطب عن بعد)	

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
267	لجنة الصياغة	المجموعة السابعة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
267rev1	لجنة الصياغة	تنفيذ برامج التعليم عن بُعد	
268	لجنة الصياغة	المجموعة الثامنة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
269	لجنة الصياغة	المجموعة التاسعة والعشرون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
269rev1	لجنة الصياغة	البرنامج 2: تنمية التكنولوجيات وشبكات الاتصالات	
270	لجنة الصياغة	المجموعة الثلاثون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
270rev1	لجنة الصياغة	إعلان إسطنبول. المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)	
271	لجنة الصياغة	المجموعة الحادية والثلاثون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
271rev1	لجنة الصياغة	إجراءات النداء البديلة في شبكات الاتصالات الدولية وتوزيع إيرادات خدمات الاتصالات الدولية	
272		خطة عمل إسطنبول لسد الفجوة الرقمية مشروع أولي	
273	اللجنة 4	تقرير رئيس اللجنة 4 إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
274	لجنة الصياغة	المجموعة الثانية والثلاثون من النصوص المقدمة من لجنة الصياغة إلى الجلسة العامة	الجلسة العامة
274rev1	لجنة الصياغة	دور الاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية	
275		محضر موجز عن الجلسة الثانية والأخيرة للجنة 2 (مراقبة الميزانية)	اللجنة 2
276		محضر موجز عن الجلسة الثامنة للجنة الرابعة (التخطيط والبرمجة)	اللجنة 4
277		محضر موجز عن الجلسة التاسعة والأخيرة للجنة 4 التخطيط والبرمجة)	اللجنة 4

رقم الوثيقة	المصدر	العنوان	موجهة إلى
278		محضر موجز عن الجلسة الرابعة للجنة 5 (الإجراءات وأساليب العمل)	
279		محضر الجلسة العامة الخامسة	الجلسة العامة
280		محضر الجلسة العامة السابعة	الجلسة العامة
281		محضر الجلسة العامة التاسعة	الجلسة العامة
282		محضر حفل الاختتام	الجلسة العامة
283		محضر موجز عن الجلسة السابعة للجنة 4 (التخطيط والبرمجة)	اللجنة 4
284		محضر موجز عن الجلسة الخامسة للجنة 5 (إجراءات العمل وأساليبه)	اللجنة 5
285		محضر موجز عن الجلسة السادسة والأخيرة للجنة 5	
286		محضر موجز عن الجلسة العامة الرابعة	
287		محضر موجز عن الجلسة العامة السادسة	
288		محضر موجز عن الجلسة العامة الثامنة	
289	غير مخصصة	--	
290	اللجنة 4	مسائل لجان الدراسات التابعة لقطاع التنمية	
291	اللجنة 4	محضر موجز عن الجلسة السادسة للجنة 4 (التخطيط والبرمجة)	
292	اللجنة 4	محضر موجز عن الجلسة الخامسة للجنة 4 (التخطيط والبرمجة)	
293		لائحة أخيرة بالوثائق	

التذييل التاسع

قائمة المشاركين (متاحة فقط على قرص مدمج أو من خلال شبكة الإنترنت)

مشاركة في جهود الأمم المتحدة لحماية الغابات المدارية ومحاربة التصحر، تقرر عدم إدراج قائمة المشاركين، التي تبلغ 122 صفحة، في هذا التقرير المطبوع.

إلا أنه يمكن الاطلاع على قائمة المشاركين في النسخة الموزعة على قرص مدمج، أو من خلال موقع مكتب تنمية الاتصالات على الإنترنت، وهو:

<http://www.itu.int/ITU-D/conferences/wtdc/2002/doc/listParticipantswtdc02.pdf>

